



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم التسيير



مؤسسات التمويل الدولية و أشكال تدخلها في اقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : إدارة مالية

الأستاذة المشرفة

- د. بوجلة إيمان

إعداد الطالب

- كنان عبد المجيد

لجنة المناقشة :

رئيسا	أستاذة محاضرة	د. عون الله سعاد
مقررا	أستاذة محاضرة	د. بوجلة إيمان
مناقشا	أستاذ مساعد	أ. بن نوار عمار

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ...../...../.....

السنة الجامعية : 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ



الشكر و التقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام عملي على هذا الشكل، أتقدم بشكري وإمتناني الكبيرين لأستاذتي "بوجلة إيمان" على قبولها الإشراف على هذا العمل البحثي وعلى صبرها وتحملها معي، وعلى كل ماقدمته لي من توجيهات قيمة. كما لايفوتني شكر عمال جامعة -ابن خلدون- بتيارت. و لايفوتني أيضا أن أعبر عن شكري وتقديري لعميد الكلية والأساتذة جميعا. و لا أنسى أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء اللجنة المناقشة على تشرفها لنا بقبولها مناقشة موضوع هذه المذكرة، كما أسجل شكري وتقديري لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

وإلى كل طلبة علوم التسيير تخصص إدارة مالية دفعة 2019/2018

وشكرا

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الذي وفر لي سبيل التعلم وشق لي طريق النجاح "أبي".

إلى التي لم تبخل أبداً بسهرها على تربيته "أمي".

إلى إخوتي: إسمهان، أيوب، إسراء.

إلى جدي وجدتي، وخالي وخالاتي، وأعمامي وعماتي.

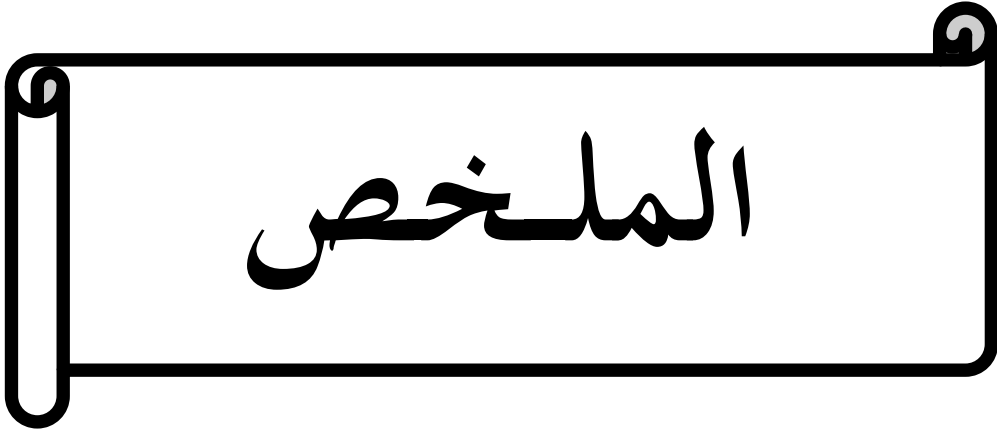
إلى كل أصدقاء الدراسة وزملاء الدرب

إلى جميع الأساتذة الذين أخذت منهم العلم والمعرفة منذ مرحلة

الإبتدائي وحتى مرحلة الجامعة .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة

عبد المجيد



الملخص

الملخص:

تناولت الدراسة مؤسسات التمويل الدولية و أشكال تدخلها في معالجة اقتصاديات الدول النامية، و نخص بالذكر حالة الجزائر. و تبرز أهمية الدراسة في الكشف عن السياسات الإصلاحية المطبقة في الجزائر من طرف مؤسسات التمويل العالمية و الإطلاع على مؤشرات الجزائر الاقتصادية بعد قيامها بمختلف الإصلاحات.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها هي أن سياسات الإصلاح التي أدخلها صندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين على الجزائر لم تكن كفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي اجتاحت الدولة و أن برنامج الإنعاش الاقتصادي ساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات التمويل ، صندوق النقد الدولي ، مجموعة البنك الدولي ، برامج الإنعاش الاقتصادي .

Résumé:

Cette étude aborde le sujet des institutions internationales de financement et leurs différentes formes d'intervention dans le traitement des économies des pays en voie de développement ; le cas de l'Algérie en particulier, L'importance de l'étude est de révéler les politiques correctives appliquées en Algérie par les institutions financières mondiales, et d'évaluer les indicateurs de l'économie algérienne après les différentes réformes.

Les résultats de l'étude ont montré que les politiques de réforme introduites par le FMI et le Groupe de la Banque mondiale en Algérie n'ont pas été en mesure de résoudre les problèmes économiques et sociaux du pays, et que le programme de relance économique a été d'un apport considérable dans le développement économique et la hausse du niveau de vie et son amélioration.

Mots clés : Les Institutions Internationales de Financement, Le Fonds Monétaire International « FMI », La Banque Mondiale « BM », Le Programme de Relance Economique.

فهرس المحتويات

الصفحة

العنوان

*الشكر و التقدير

*الإهداء

*الملخص

*فهرس المحتويات

*قائمة الجداول

*قائمة الأشكال

❖ المقدمة العامة.....أ-د

* الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لأقطاب التمويل الدولي

- 6..... تمهيد -
- 6..... المبحث الأول : التمويل الدولي
- 6..... المطلب الأول : مفهوم التمويل الدولي
- 7..... المطلب الثاني : أهمية التمويل الدولي
- 8..... المطلب الثالث : مصادر و أشكال التمويل الدولي
- 12..... المبحث الثاني : المنظمات العالمية للتمويل الدولي
- 12..... المطلب الأول : صندوق النقد الدولي
- 18..... المطلب الثاني : مجموعة البنك الدولي
- 26..... المبحث الثالث : المنظمات الإقليمية للتمويل الدولي
- 26..... المطلب الأول : مؤسسات التمويل الإقليمية العربية
- 29..... المطلب الثاني : مؤسسات التمويل الإقليمية الإفريقية و الآسيوية
- 31..... المطلب الثالث : مؤسسات أخرى
- 34..... خلاصة الفصل

*الفصل الثاني: أشكال تدخل مؤسسات التمويل الدولية في اقتصاد

الدول النامية

- 36..... - تمهيد
- 36..... المبحث الأول: أشكال تدخل صندوق النقد الدولي في اقتصاد الدول النامية.
- 36..... المطلب الأول: السياسة الإقراضية للصندوق
- 38..... المطلب الثاني: التدخل لحل مشكل المديونية.
- 41..... المطلب الثالث: سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية وآثارها.
- 46..... المطلب الرابع: أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الآسيوية.
- 50..... المبحث الثاني: أشكال تدخل مجموعة البنك الدولي في اقتصاد الدول النامية.
- 50..... المطلب الأول: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع.
- 52..... المطلب الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الإستثمار الأجنبي
- 55..... المطلب الثالث: السياسة الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء و التعمير.
- 59..... خلاصة الفصل.

*الفصل الثالث: أشكال و نتائج تدخل صندوق النقد ومجموعة البنك

الدوليين في اقتصاد الجزائر

- 61..... - تمهيد
- 61..... المبحث الأول: الجزائر و صندوق النقد الدولي
- 61..... المطلب الأول: اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول و الثاني بين الجزائر و الصندوق.
- 64..... المطلب الثاني: اتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث بين الجزائر و الصندوق.
- 66..... المطلب الثالث: اتفاقيات الجزائر و الصندوق في إطار برنامج التعديل الهيكلي.
- 72..... المبحث الثاني: الجزائر و مجموعة البنك الدولي.
- 72..... المطلب الأول: المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير.
- 73..... المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية.
- 75..... المطلب الثالث: دور مجموعة البنك الدولي في دعم مسار الإصلاح الإقتصادي
- المبحث الثالث: تطور مؤشرات الإستقرار الإقتصادي خلال فترة تنفيذ برامج الإنعاش
- 76..... الإقتصادي و نتائج مشاورات المادة الرابعة.

- 77.....المطلب الأول :برامج الإنعاش الإقتصادي (المضمون و الأهداف)
- 78.....المطلب الثاني :آثار برنامج الإنعاش الإقتصادي الإجتماعية و الإقتصادية
- 82.....المطلب الثالث : نتائج مشاورات المادة الرابعة بين صندوق النقد الدولي و الجزائر
- 84.....خلاصة الفصل
- 86.....❖ الخاتمة

*قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40	عمليات إعادة الجدولة التي قام بها نادي باريس 1976-1988	الجدول رقم (1، 2)
47	الإعانات المالية المقدمة من طرف هيئات مالية مختلفة لكوريا الجنوبية، اندونيسيا، وتايلندا بعد الأزمة الآسيوية	الجدول رقم (2، 2)
54	توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلي عبر مختلف أنحاء العالم (نسبة مئوية %)	الجدول رقم (3، 2)
74	مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في تمويل بعض مشاريع قطاع البنوك في الجزائر	الجدول رقم (1، 3)
78	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1999-2016م (%)	الجدول رقم (2، 3)
79	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2016م (%)	الجدول رقم (3، 3)
80	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1999-2016م (مليار دولار)	الجدول رقم (4، 3)
81	نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2016م (%)	الجدول رقم (5، 3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	توزيع أعمال صندوق النقد العربي	رقم الشكل (1، 1)

مقدمة

يعتبر التمويل أحد أهم الموضوعات في العلاقات الإقتصادية ، والذي يرتبط بكافة جوانب العلاقات الدولية .

الأمر الذي جعل دول العالم تسعى لإيجاد آليات تكون كفيلة و قادرة على تجسيده ، و هذا ما تحقق بعد عقد مؤتمر بريتن وودز 1944م الذي ظهر على إثره مؤسستين من أبرز و أهم المؤسسات في مجال التمويل و هما صندوق النقد و مجموعة البنك الدوليين .

و قد جاءت هاتان المؤسستان لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في الدول الأوربية بالدرجة الأولى و لإنعاش الإقتصاد العالمي بالدرجة الثانية و ذلك من خلال زيادة التبادل التجاري و معالجة المشاكل المالية و النقدية على المستوى العالمي ، كما تسعى هاتان المؤسستان إلى تمويل المشروعات و تسهيل تدفق رؤوس الأموال و تأمين حرية انتقالها و تحقيق التوازن في ميزان مدفوعات الدول ، كما تسعى إلى تحقيق حد أدنى من العوائد الناجمة عن فوائد القروض و نسب أرباح المشروعات المساهمة فيها .

و تبرز الحاجة إلى التمويل في الدول النامية بصورة أكبر ؛ ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية و بعد استقلال معظم هذه الدول وجدت نفسها في حالة إقتصادية و إجتماعية متدهورة ، مما جعلها تسعى لإيجاد حلول و استراتيجيات كفيلة بمعالجة مشاكلها .

إن معالجة هذه المشاكل يتطلب موارد مالية ، و أمام عجز الدول النامية على توفير هذه الموارد كان لزاما عليها اللجوء إلى مؤسسات التمويل الدولية و ذلك لتمويل مشاريعها التنموية و معالجة اختلالاتها من أجل استعادة توازنها الإقتصادية .

حيث تقوم مؤسسات التمويل على إدارة النظام النقدي و المالي العالميين ، فهي تسعى من خلال برامجها إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي لجميع الدول الأعضاء فيها التي تعاني من الإختلالات .

و يعتبر الإستقرار الإقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه و الحفاظ عليه من خلال اتباع سياسات و برامج تتم بالتعاون مع مؤسسات التمويل .

و قد لجأت الجزائر هي الأخرى إلى مؤسسات التمويل الدولية ، ذلك أنه بعد فترة الإستقلال وجدت نفسها في حالة إقتصادية مزرية و تزامناً مع انخفاض أسعار البترول فترة الثمانينات الذي يعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاد الجزائر كان لا بد لها من الإستعانة بمؤسسات التمويل الدولية التي كانت بالنسبة لها طوق النجاة الذي سيخلصها من معظم مشاكلها الإقتصادية ، و قد برزت علاقة الجزائر مع هاتان المؤسسات من خلال إبرام عدة اتفاقيات من أجل النهوض باقتصادها و الإنفتاح على الإقتصاد العالمي .

إشكالية الدراسة

- على ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم إشكالية بحثنا و التي تتلخص في :
- ما هي الآثار المترتبة عن تدخل مؤسسات التمويل في اقتصاديات الدول النامية ؟
 - و للإلمام أكثر بجوانب الإشكالية ، نطرح بعض الأسئلة الفرعية :
 - ما هي أشكال تدخل مؤسسات التمويل الدولية في اقتصاديات الدول النامية ؟
 - كيف تدخل صندوق النقد الدولي في اقتصاد الجزائر و ما نتائجه؟
 - ما نتائج تدخل مجموعة البنك الدولي في اقتصاد الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- 1- تعتمد مؤسسات التمويل على سياسة تمويل المشاريع لمعالجة اقتصاديات الدول.
- 2- يعتبر تدخل المؤسسات في الدول النامية تدخل إيجابي .
- 3- ساهم برنامج الإنعاش الإقتصادي في إعادة التوازن لميزان مدفوعات الجزائر و زيادة نموها الإقتصادي .

أسباب اختيار الموضوع

و يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نظرا للأسباب التالية :

أسباب موضوعية

- محاولة إبراز الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في معالجة اختلالات الدول النامية .
- الرغبة في التعرف على اقتصاد الجزائر و وضعيته بعد الإصلاحات .

أسباب شخصية

- كون الموضوع له علاقة بالتخصص العلمي الذي أدرسه .
- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع المتعلقة بمؤسسات التمويل العالمية .

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية :

- ✓ توضيح أشكال تدخل مؤسسات التمويل العالمية في الدول النامية و آثارها .
- ✓ معرفة أهداف كل من صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي .
- ✓ التعرف أكثر على السياسات الإصلاحية المطبقة في الجزائر من طرف مؤسسات التمويل العالمية .
- ✓ الكشف عن مختلف الحلول التي انتهجتها الجزائر و مدى فعاليتها في تحقيق التطور و التنمية .
- ✓ الإطلاع على مؤشرات الجزائر الاقتصادية بعد قيامها بمختلف الإصلاحات .

المنهج المستخدم

و للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره منهجا ملائما لمثل هذه المواضيع ، بحيث يعتمد على وصف الظاهرة و يساعد على عرض المعلومات المتعلقة بنشأة المؤسسات المالية الدولية و طريقة عملها و دورها في مساعدة الدول النامية ، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال إسقاط الدراسة على دولة الجزائر و تحليل النتائج و البيانات التي اعتمدنا في جمعها على مختلف المراجع من كتب و مقالات و مذكرات و رسائل جامعية و مواقع الانترنت و غيرها من المراجع التي ساعدتنا في إثراء بحثنا.

الدراسات السابقة

من بين أهم الدراسات التي اعتمدنا عليها في هذا الموضوع ما يلي :

1. برباص الطاهر ، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الإقتصاد-دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، 2009/2008.

و قد خلصت الدراسة إلى أن كلا من البنك و صندوق النقد الدوليين تتأثر بنفوذ الدول الكبرى ، وأن الجزائر كغيرها من الدول النامية لجأت إلى طلب الدعم من هذه المؤسسات ، و أن تجارب التنمية في الدول النامية التي مولتها مجموعة البنك الدولي أسفرت عن نتائج سلبية أهمها ارتفاع في مديونيتها الخارجية .

2. هبال نجاة ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية-دراسة حالة اليونان-، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة ، 2016/2015.

و قد خلصت الدراسة إلى أن صندوق النقد الدولي كان له دور في معالجة العديد من الأزمات المالية التي واجهت اقتصادات الدول ، كما أن دول الإتحاد الأوربي و صندوق النقد ساعدا في التخفيف من حدة الأزمة اليونانية من خلال دعمها المالي ، و أن الهدف من وراء إنشاء التكتل الأوربي و النظام النقدي هو المحافظة على استقرار العملات المحلية و هذا ما أدى لإنشاء عملة موحدة بين دول الإتحاد الأوربي .

و قد تطرقنا في دراستنا هذه إلى أهم مؤسسات التمويل الدولية :البنك و صندوق النقد الدوليين و كيفية تأثر هاتين المؤسساتين بقرارات الدول الكبرى المنتمة لها ، كما تحدثنا عن الوضع الإقتصادي الصعب الذي عاشته الجزائر و الذي أجبرها على إبرام اتفاقيات و طلب مساعدات من صندوق النقد و مجموعة البنك الدوليين، و عن أشكال تدخل هاتين المؤسساتين في الدول النامية، و أبرزنا مختلف المساعدات المقدمة لها من الدول و المشاكل التي بقيت تعاني منها هذه الدول بعد المساعدات بسبب عدم تنفيذها لبرامج الإصلاح كما هو متفق عليه.

كما تناولنا المؤشرات الإقتصادية للجزائر و تطورها خلال الفترة 2001-2014م .

حدود الدراسة

ارتأينا أن تكون دراستنا هذه حول الجزائر و ذلك من خلال برامج التعاون التي تم تطبيقها من طرف صندوق النقد و مجموعة البنك الدوليين و برامج الإصلاح التي تم اعتمادها من طرف الدولة بحد ذاتها ، و بالتالي يمكننا تقسيم الفترة الزمنية إلى :

- برامج التعاون بين الجزائر و صندوق النقد الدولي :
- * 1989-1994 برامج التثبيت (الإتفاق الإستعدادي الأول ، الثاني ، الثالث).
- * 1995-1998 برنامج التعديل الهيكلي .
- * 2001-2016 برامج الإنعاش الإقتصادي .
- برامج التعاون بين الجزائر و مجموعة البنك الدولي :
- * بدأ تمويل المشاريع من طرف مجموعة البنك الدولي منذ سنة 1994م و حتى حدود سنة 2000م .

صعوبات البحث

أما فيما يخص مشاكل البحث فقد واجهتنا بعض منها تمثلت في :

- ✓ قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة .
- ✓ قلة الإحصائيات الحديثة حول المؤشرات الإقتصادية للجزائر .
- ✓ تضارب البيانات و اختلافها باختلاف مصادرها .

تقسيمات البحث

و لمعالجة الإشكالية المطروحة و الإجابة عليها ، حاولنا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول هي :

الفصل الأول : يتعلق بالإطار المفاهيمي لأقطاب التمويل الدولي حيث أبرزنا مفهوم و أهمية التمويل و أهم مصادره و أشكاله ، كما قمنا بذكر أهم أقطابه على المستوى العالمي و الإقليمي .

الفصل الثاني : تحدثنا فيه عن أشكال تدخل مؤسسات التمويل الدولية بالدول النامية حيث أوضحنا مختلف أشكال المساعدات و الإجراءات التي قام بها كل من صندوق النقد و مجموعة البنك الدوليين في مساعدة الدول النامية .

الفصل الثالث : يتعلق بأشكال و نتائج تدخل صندوق النقد و مجموعة البنك الدوليين في الجزائر و ذلك من خلال دعم مسار الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ، و اتفاقيات الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي ، و في الأخير تطور مؤشرات الإستقرار الإقتصادي خلال فترة تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي و نتائج مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي .

➤ الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لأقطاب التمويل الدولي

• تمهيد

✚ المبحث الأول : التمويل الدولي

❖ المطلب الأول : مفهوم التمويل الدولي

❖ المطلب الثاني : أهمية التمويل الدولي

❖ المطلب الثالث : مصادر و أشكال التمويل الدولي

✚ المبحث الثاني : المنظمات العالمية للتمويل الدولي

❖ المطلب الأول : صندوق النقد الدولي

❖ المطلب الثاني : مجموعة البنك الدولي

✚ المبحث الثالث : المنظمات الإقليمية للتمويل الدولي

❖ المطلب الأول : مؤسسات التمويل الإقليمية العربية

❖ المطلب الثاني : مؤسسات التمويل الإقليمية الإفريقية و الآسيوية

❖ المطلب الثالث : مؤسسات أخرى

*خلاصة الفصل

تمهيد

أصبحت دراسة التمويل الدولي تشكل إحدى أهم مركبات العلاقات الاقتصادية بين الدول، لأن عمليات الإستثمار و التنمية الاقتصادية والبشرية لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل الدولي وخصوصا الدول النامية.

كما أن وجود دول تتوفر على فوائض مالية معتبرة وأخرى تفتقر لمثل هذه الموارد جعل من قضية التمويل الدولي أمرا في منتهى الضرورة ، ولأن دول العالم أدركت حتمية مساعدة بعضها البعض عن طريق التمويل ، كان لا بد لها من تشكيل منظمات عالمية وإقليمية لتكريس هذا المبدأ المتمثل في التمويل.

المبحث الأول: التمويل الدولي

يتسم الوضع الإقتصادي الراهن بعدم الوضوح و تشابك المصالح من جهة وبالصراع بين الدول العظمى على الزعامة من جهة أخرى ، ويعتبر صراع الدول من جملة الأسباب التي تعيق النهوض بمستويات المعيشة في مناطق عديدة من العالم، غير أن هذا الأمر لا ينفي حقيقة أن اقتصاديات العالم كلها مرتبطة ببعضها البعض بطريقة تجعل من السياسات النقدية التي يتم تبنيها في دول معينة تؤثر على الإنجاز الإقتصادي للدول الأخرى. هذا الارتباط يفرض عليها التعاون فيما بينها ، وهذا ما أدى إلى بروز عدة أشكال للتمويل الدولي و ذلك لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصادية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي

يعتبر التمويل الدولي كفرع من فروع علم الإقتصاد يهتم بالجانب المالي و النقدي الذي يرافق عملية التبادل التجاري حيث يركز على الوظيفة الأساسية للنقود و التمويل في التجارة الدولية. و قد تعددت و تنوعت الآراء حول مفهوم التمويل الدولي حيث عُرف على أنه:

- كافة انتقالات و حركات الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية) عقارات ، مشروعات ، أسهم ، سندات ، ودائع...¹
- و عُرف أيضا بتعاريف أخرى حيث:²
- يقول "موريس دوب" أن التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.
- و يعرفه الكاتب "بيش" على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.
- و يعرفه كذلك على أنه توفير المبالغ اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام.

¹ فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004، ص13

² مامون علي الناصر وآخرون ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد ، الأردن ، 2016، صص18، 17

- كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري ، أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرد النقد و إلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها و مواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد .
- و يعرف أيضا بأنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية و هو نابع من رغبة الأفراد و منشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.
- و يقصد بالتمويل الدولي توفير الأموال أو السيولة النقدية من أجل إنفاقها على الإستثمارات ، و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الإستهلاك.
- إذن من خلال ما سبق يمكن القول أن التمويل الدولي هو عملية الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع و التي تركز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة و يتمثل أيضا في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية و استثمارها في عمليات مختلفة ، و بالتالي فقد أصبح التمويل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها و تدعيم رأس المال.

المطلب الثاني: أهمية التمويل الدولي

بما أن التمويل الدولي يعتبر بمثابة محرك و مساعد لسير المشروع ، فإن دوره يبرز بشكل فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية ، و من هنا تبرز أهميته التي تختلف ما بين الدول المقرضة و المقرضة.

أولا : أهمية التمويل من وجهة نظر الجهات المقرضة :

- تبرز هذه الأهمية في تحقيق الأهداف التي تسعى الدول المانحة لتحقيقها و تتمثل في:¹
- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي و إظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم .
- تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل و التأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء و المشرفين .
- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي .

ثانيا : أهمية التمويل من وجهة نظر الجهات المقرضة:

- تستهدف هذه الدول في الغالب :²
- تدعيم برامج و خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

¹ مامون علي الناصر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص26

² نفس المرجع السابق ، ص25

- رفع مستوى معيشة السكان .
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات و سد الفجوة بين الإستثمارات المطلوبة و المدخرات المحققة .
وبشكل عام تتمثل أهمية التمويل الدولي في :¹
- الإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات و الواردات بين مختلف البلدان .
- تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة كالقروض و الإستثمارات .
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها ما يلي :
 - 1- تحقيق التنمية الإقتصادية في البلاد .
 - 2- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع .
 - 3- توفير فرص جديدة للعمل للحد من البطالة أو القضاء عليها .
 - 4- تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة .
- تأمين الإلتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم .

المطلب الثالث: مصادر و أشكال التمويل الدولي

أولاً: مصادر التمويل الدولي

و تتمثل في الهيئات الدولية و الإقليمية و في الغالب يتم التمويل من هذه المصادر بشروط ميسرة نسبياً مقارنة بشروط مصادر التمويل الأخرى ، ومن أهمها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الهيئات الإقليمية الأخرى، كما يمكن ذكر مصادر أخرى للتمويل نوجزها فيما يلي:²

1- حصيلة الصادرات:

تعتبر المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى البلد ، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي ، و كذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ، و بالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات مما يشجع المستثمرين على زيادة استثمارهم و بالتالي يتم انتعاش الإقتصاد الوطني ، إلا أن هذا المصدر في الدول النامية يشكل معضلة و ذلك للأسباب التالية :

- انخفاض قيمة الصادرات السلعية بسبب ضعف الإنتاج المحلي ، تدهور أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، الثورة العلمية و التكنولوجية ، ارتفاع أسعار السلع المصنعة .

¹ مامون علي الناصر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

² نفس المرجع السابق ، ص 41، 40

- ضعف الصادرات غير المنظورة ، و التي تشمل خدمات النقل و السياحة و دخول الإستثمارات الجديدة حيث تعاني من ضعف واضح مقابل الخدمات المقدمة .

2- الإستثمارات الأجنبية :

و هي من مصادر التمويل التي تتخذها الدول لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها مما يؤدي لزيادة الإستثمار و تخفيف مشكلة القروض الخارجية من الجانب المالي و التنموي . و تصنف الإستثمارات الأجنبية إلى صنفين هما:

أ- الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

و هي الإستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها مما يجعل لهم حق الإدارة ، و غالبا ما تتجه هذه الشركات نحو الزراعة و الصناعة و بعض الأنشطة الإنتاجية .

ب- الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

تتضمن القروض أو شراء الأسهم و السندات الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل أجانب ، و تهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح .

3- المساعدات الخارجية :

هذا النوع من التمويل يعتمد بدرجة أكبر على الأسواق المالية الدولية كالبورصات و الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية ، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل برنامج "ميدا" الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

حيث أن المعونة الإنمائية الرسمية : و هي المساعدات التي لا يقل فيها العنصر الميسر (عنصر المنحة) عن 25% مع استخدام سعر خصم يبلغ 10% ، أما الدول المانحة تقدم المساعدات إلى الدول لدوافع اقتصادية أو إنسانية لتخفيف الفقر و الأمراض ، حيث أن الدول المانحة من الدول الرأسمالية المتقدمة بدأت تتناقص حجم مساعداتها للدول الفقيرة بسبب وجود أزمات اقتصادية مستديمة ، انخفاض أسعار النفط و كذا أسباب سياسية .

4- القروض الخارجية :

هذه القروض تهيمن على بقية مصادر التمويل حيث تتخذ النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية . و يقصد بها تلك المقادير النقدية و الأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها المنظمات أو الحكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، و هكذا تصبح القروض التزامات خارجية و تترتب عليها أسعار فائدة . و هناك أشكال للقروض الخارجية :¹

¹ مامون علي الناصر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص42

أ- قروض خارجية حسب طول فترة السداد:

و تشمل القروض طويلة الأمد ، متوسطة الأمد ، و قصيرة الأمد .

ب- قروض خارجية حسب طبيعتها :

و هي القروض التي تستخدم في أغراض اقتصادية أو عسكرية أو استهلاكية .

ج- قروض خارجية حسب شروط تقديمها :

تعتبر القروض الخارجية التزامات تسدد في آجالها ، إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطة ، وهي نوعين:

- قروض ميسرة : تتصف بطول فترة الإستحقاق و وجود فترة السماح .

- قروض صعبة : تتصف بقصر فترة الإستحقاق و عدم وجود فترة السماح .

د- قروض خارجية حسب مصادرها :

و هي المقدمة إلى مصادرها ، فإما أن تكون قروض رسمية من قبل الحكومات و بشروط خلال اتفاقيات.

أو قروض خاصة تقدمها المصادر الخاصة و عادة ما تكون قصيرة الأمد و معدلات الفائدة مرتفعة فيها.

هـ- قروض خارجية حسب محتواها :

حيث تأخذ نوعين هما القروض النقدية ، و القروض السلعية .

ثانيا : أشكال التمويل

هناك عدة أشكال للتمويل منها المباشر و غير المباشر . حيث:¹

1- التمويل المباشر :

يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي.

و لهذا التمويل صور عديدة تختلف باختلاف المقترضين:

أ- الحكومة :

تلجأ في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار

سندات متعددة الأشكال ذات فترات مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهمها نجد أذونات الخزينة .

ب- المؤسسات :

تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من عملائها أو مورديها أو مؤسسات أخرى إلا أنها

يمكن أن تخاطب المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط

الإقتصادي للمؤسسة، و يتمثل ذلك في إصدار أسهم للإكتتاب العام أو الخاص .

¹ مامون علي الناصر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص37

2- التمويل غير المباشر:

يعبر عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في الأسواق المالية و بعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض و توزيعها على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها ، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإيداع و متطلبات مصادر التمويل ، كما أن هناك أشكال أخرى للتمويل غير المباشر تكون في شكل ضمانات ¹ .
و يمكن أيضا أن نجد أشكال أخرى للتمويل نوجزها فيما يلي ²:

- الديون الدولية :

لعبت الديون دورا مهما في التمويل الدولي ، حيث كانت الدول الأوروبية المصدر الرئيسي للديون و كانت السندات الأداة للديون و التمويل الدولي .
و في فترة ما بين الحربين العالميتين أصبحت أمريكا المصدر الأساسي للديون و التمويل الدولي ، مولت الكثير من إصدارات السندات طويلة الأجل .
و بعد الحرب العالمية الثانية تعزز دور أمريكا كمصدر أساسي للإقراض و اتجهت إلى أوروبا بشكل خاص ثم إلى دول العالم الثالث و بشروط ميسرة .
و تمت بعض الديون من خلال المؤسسات الدولية المتمثلة في البنك الدولي و المؤسسات التمويلية التابعة له و لصندوق النقد الدولي . و ازداد الإقتراض التجاري بعد ذلك و بالذات الممنوح من قبل المصارف التجارية و بهذا اتسعت عمليات الإقراض و الإقتراض ، و ازداد اعتماد الدول النامية عليها كمصدر للتمويل الدولي .
- المنح و المساعدات الرسمية ³:

و تعني تلك التي تمنحها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى ، و كذلك التي تمنحها المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية ، و تشمل هذه المؤسسات الدولية و الإقليمية كالمنح و المساعدات التي قدمها صندوق النقد و البنك الدولي و صناديق التنمية الإقليمية في دول أوبك و الإتحاد الأوروبي ، و بعض وكالات الأمم المتحدة .

و قد تنوعت و تطورت الأشكال التي يتم استخدامها في توفير المنح و المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية، حيث أن هذه تراوحت بين المنح و القروض الميسرة بدرجة كبيرة ، و القروض التي تقترب في شروطها

¹ مامون علي الناصر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص38

² فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص210،209

³ نفس المرجع السابق ، ص233

من القروض التجارية ، و زاد عدد الجهات المانحة للمعونة و المساعدات بحيث شملت الدول المتقدمة في معظمها و كذلك دول أوبك ، و أيضا الدول الإشتراكية سابقا و التي كانت تمنح معونات للدول النامية من أجل كسبها إلى جانبها في صراعها مع الدول الرأسمالية ، و كانت تلك المساعدات مهمة للدول النامية في تلك الفترة و شروطها ميسرة بدرجة كبيرة .

المبحث الثاني: المنظمات العالمية للتمويل الدولي

إن من مظاهر الإصلاح و التمويل الدوليين هو إيجاد أجهزة تنظيمية تهتم بتحقيق الإستقرار المالي و النقدي و معالجة المشاكل الإقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، وقد تبلور ذلك في اتفاقية بريتن وودز و ذلك من خلال إنشاء مؤسستين عالميتين و اللتان سنتطرق إليهما في هذا المبحث.

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي

أولا : تعريفه

تعدد التعاريف فيما يخص صندوق النقد الدولي إلا أننا سنتطرق لبعض منها :

- صندوق النقد الدولي هو منظمة عالمية أنشئت بموجب اتفاقية بريتن وودز ، حيث يشرف على النظام النقدي الدولي لمعالجة المشاكل النقدية و الإقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.¹

- كما يعرف بأنه مؤسسة نقدية دولية تأسست عام 1944م بموجب اتفاقية بريتن وودز و أصبحت سارية المفعول في سنة 1945م ، وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه و هو نتيجة للأوضاع الإقتصادية و النقدية الدولية المتردية التي حصلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.²

و مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لصندوق النقد الدولي و هو :

صندوق النقد الدولي هو منظمة عالمية دولية أنشئت بموجب اتفاقية بريتن وودز عام 1944م في سبيل العمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي و السعي إلى الإستقرار الإقتصادي بالإضافة إلى مساعدة الدول على مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات أو مشاكل الإقتصاد الكلي ككل من خلال تبني سياسات و برامج خاصة.

¹ موسى سعيد مطر و آخرون ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر، عمان ، 2008 ، ص171

² زايددي عبد العزيز ، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الإجتماعي في الجزائر من 1989-2005، رسالة ماجستير(غير منشورة) في

العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص35

ثانيا : أهداف الصندوق :

- 1- تشجيع التعاون النقدي الدولي بين الدول الأعضاء عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة يجري التشاور فيها بالمشكلات النقدية الدولية .
- 2- العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية و بالتالي الحفاظ على مستويات الدخل و العمالة و تنمية الموارد الإنتاجية .¹
- 3- تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء لتصحيح الإختلال في ميزان مدفوعاتها .
- 4- تحقيق استقرار في أسعار الصرف بين الدول الأعضاء .²
- 5- العمل على النمو المتوازن في التبادل و تجنب سياسات تخفيض أسعار الصرف و ذلك عن طريق القضاء على قيود الصرف التي تعترض نمو التجارة الدولية ، و إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات .
- 6- إيجاد مال دولي لتمويل الدول الأعضاء بالقروض القصيرة الأجل التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها.³
- 7- توفير الثقة للجمهور بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصورة مؤقتة في ظل ضمانات كافية .⁴

ثالثا : الهيكل التنظيمي :

نصت اتفاقية بريتن وودز على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم ، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق و اتباع تعليماته ، و تقوم بإدارة صندوق النقد الدولي الأجهزة التالية :

◆ مجلس المحافظين

يتكون المجلس من محافظ و نائب له و يعد بمثابة الجمعية العمومية للصندوق و له جميع سلطات الإدارة ، يجتمع كل سنة و يبلغ عدد المحافظين 20 محافظ . و غالبا ما يكون هذا المحافظ وزير المالية أو محافظ البنك المركزي . يجتمع هذا المجلس عادة مرة كل سنة على الأقل في شكل جمعية عامة ، كما يمكن أن ينعقد بطلب من 5 أعضاء يجوزون ربع الأصوات ، كما يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية .
وأهم صلاحيات و مهام مجلس المحافظين ما يلي :⁵

- 1- قبول الأعضاء الجدد و تحديد شروط عضويتهم .

¹ هزاع مفلح ، التمويل الدولي ، كلية الإقتصاد ، منشورات جامعة حلب ، 2008 ، ص 117

² موسى سعيد مطر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 171

³ فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 302

⁴ حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة ، الطبعة الأولى ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ،

1998 ، ص 29

⁵ خالد الهادي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات ، الجزائر ، 1996 ، ص ص 74،75

- 2- انتخاب المديرين التنفيذيين .
- 3- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء .
- 4- تحديد و توزيع الإيراد الصافي للصندوق .
- 5- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالإنسحاب من الصندوق .
- 6- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين .

◆ المجلس التنفيذي

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق و التي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات ، و وفق اتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عددهم عن 12 مديرا . و يتألف المجلس من ¹:

1- خمسة أعضاء دائمين يمثلون الدول الخمسة التي تمتلك أكبر الحصص في الصندوق و هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، فرنسا ، إنجلترا ، اليابان .

2- خمسة عشر مديرا تنفيذيا تنتخبهم البلدان الأعضاء الأخرى و يتم الإنتخاب مرة كل سنتين ، و يعين كل مدير تنفيذي مديرا تنفيذيا مناوبا ينوب عنه و يمارس جميع سلطاته في حالة غيابه ، و يرأس مجلس المديرين التنفيذيين مدير الصندوق الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس لهيئة الموظفين و الخبراء العاملين في الصندوق و لا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالات التصويت المرجح .

و من مهام هذا المجلس نذكر ما يلي ²:

- الإشراف على الميزانية .
- تحضير مشاريع القوانين و التي تقدم لمجلس المحافظين للمصادقة عليها .
- تقديم المساعدات التقنية للدول الأعضاء .

◆ المدير العام و هيئة الموظفين

يختار المجلس التنفيذي مديرا عاما للصندوق من غير أعضاء المجلس التنفيذي و يكون المدير العام رئيسا للمجلس التنفيذي ، و لكن لا يحق له التصويت إلا إذا تساوت الأصوات و عندئذ يكون صوته مرجحا . المدير العام هو رئيس الموظفين العاملين في الصندوق و هو مدير شؤون الصندوق العادية تحت إشراف المجلس التنفيذي و هو مسؤول عن تنظيم دوائر الصندوق و عن تعيين الموظفين و فصلهم ³. مع العلم أن مدة عقد مدير الصندوق هي خمس سنوات قابلة للتجديد .

¹ بودريال رفيق ، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المدبونية الخارجية الجزائرية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، 2006 ، ص 11

² خالدي الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 77

³ <http://www.imf.org/external/index.htm> ، تاريخ الزيارة 31-10-2018 12:43 ،

و من بين أعضاء هيئة الموظفين اللجنته المؤقتة و لجنة التنمية و اللذان سنتطرق لهما فيما يلي¹:

أ- اللجنته المؤقتة :

أنشئت سنة 1974م و تتشكل من 24 محافظ من محافظي الصندوق و تجتمع مرتين في السنة لترفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين و المتعلقة بإدارة و عمل النظام النقدي الدولي و ترفقها بالإقتراحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق ، و سميت لجنة مؤقتة لأن نشأتها تعتبر مؤقتة و بديل للمجلس الذي نصت عليه الإتفاقية .

ب- لجنة التنمية:

و هي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي البنك المركزي و تتكون من 22 عضو من وزراء المالية و تعقد عادة اجتماعين في السنة مرافقة مع اجتماعي اللجنته المؤقتة ، و تقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين بكل ما يتعلق بقضايا التنمية و الطرق المواتية لنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية و تعتبر لجنة التنمية الهيئة المساعدة على تنسيق القرارات و التكامل البراجمي بين الصندوق و البنك الدولي في تعاملهما مع البلدان النامية .

♦ موارد صندوق النقد الدولي :

يستمد صندوق النقد الدولي أمواله من اشتراكات الدول الأعضاء و تتألف موارد الصندوق إجمالاً من رأس مال الصندوق ، الإقتراض ، حقوق السحب الخاصة ، و حصيلة بيع الذهب . و سوف نتطرق لهذه العناصر بشيء من التفصيل :

1- رأس مال الصندوق

يتألف رأس مال الصندوق عموماً من مجموع الحصص التي تدفعها الدول الأعضاء عند انضمامها إلى الصندوق، و تتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع أهمية هذه الدولة في العلاقات الإقتصادية الدولية و ذلك بتطبيق صيغة تأخذ بعين الإعتبار حجم الدخل القومي للدولة .

و الحصص تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو في الإقتصاد العالمي ، أي كلما ازداد حجم اقتصاد البلد العضو من حيث الناتج و التجارة الخارجية ، ازدادت بالمثل حصته من الصندوق ، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم لذلك تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي².

كما يجب أن نوضح أن البلدان المنضمة إلى الصندوق تقوم بتسديد حصتها بالشكل التالي :

تدفع 25% من حصتها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية كالـدولار و الين الياباني أما باقي المبلغ 75% فيدفع بعملة البلد الوطنية .

¹ بودريالة رفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص14

² هيل عجمي جميل الجنابي ، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2014 ، ص342

2- الإقتراض

يمكن للصندوق كمنظمة اقتصادية دولية فاعلة أن يقترض أموالا من الأسواق المالية كي يعوض النقص الذي قد يحدث في رأس ماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء و بذلك تمكنه الأموال المقترضة من مساعدة الدول الأطراف التي تطلب منه ذلك.¹ و تتخذ الإقتراضات الأشكال التالية :

أ- الإقتراض من الأسواق المالية :

و ذلك كي يعوض النقص في رأس ماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء و تعتبر تلك الإمكانية جد هامة ، خاصة عندما نعرف أن احتمال اقتراض أغلبية 100% من حصصها وارد مادام النظام يسمح بذلك .

ب- الإتفاقات العامة للإقتراض :

أنشئ هذا الإتفاق في 13 ديسمبر 1961م و الذي دخل حيز التطبيق في 24 أكتوبر 1962م و هو اتفاق مع 10 دول مصنعة .

و لقد جاء ذلك الإستعمال الأول لإمكانية الإقتراض من طرف صندوق النقد الدولي تحسبا لما قد يحدث من عجز ينجر عن سحب مبالغ كبيرة من قبل بلدان جعلت من عملاتها قابلة للتحويل ، و كان صندوق النقد الدولي قد قام بدراسة تلبية لطلبات البلدان الأعضاء من الموارد المالية اقترح إثرها السيد جاكسون (الذي كان مديرا للصندوق آنذاك) في فيفري 1961م أن يضع الصندوق اتفاقيات اقتراض دائمة مع البلدان الدائنة كي يمكن استعمالها في تمويل المسحوبات الكبيرة من الصندوق ، و بذلك كان الإقتراح هو أساس اتفاقات الإقتراض العامة ، و كانت مدة ذلك الإتفاق 5 سنوات ، أما قيمته بلغت 6 مليارات من الدولارات تعهدت سويسرا بإضافة 200 مليون دولار لها ، هذا و لقد استفادت بريطانيا من ذلك الإقتراض عندما سحبت من الصندوق مليار دولار سنة 1964م ثم 1.4 مليار دولار سنة 1965م أما فرنسا فقد استفادت بسحب 745 مليون دولار سنة 1968م ثم 985 مليون دولار سنة 1969م كما استفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978م . لكن هذه الآلية يعاب عليها أنها تنتقص من سلطة المنظمة مادامت محصورة في الدول العشرة المشاركة فيها.²

ج- الإتفاقات الجديدة للإقتراض: ظهرت إثر أزمة المكسيك المالية أواخر 1994م و بداية 1995م

حيث أدت إلى زيادة الحاجة إلى موارد إضافية لصندوق النقد الدولي حتى يستطيع مساعدة أعضائه على

¹ عبد العزيز قادري ، صندوق النقد الدولي(الآليات و السياسات)، الطبعة الأولى ، دار هومة للنشر و الطباعة و التوزيع ، الجزائر، 2003 ، ص 53،54

² برياص الطاهر ، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الإقتصاد-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، 2009 ، ص 25،26

مواجهة صعوباتهم المالية في المستقبل و بذلك اقترحت مجموعة السبعة إبرام اتفاقات جديدة توفر بموجبها موارد مالية تضاف إلى تلك المتاحة بموجب الإتفاقات العامة للإقتراض بهدف مواجهة الطوارئ العامة .

د- الإتفاقات الثنائية :

تعتبر الإتفاقات السابقة من الإتفاقات الجماعية ، قد يجري الصندوق منها اتفاقات ثنائية مثل التي اقترض بموجبها الصندوق 8 مليارات من حقوق السحب الخاصة قدمت اليابان نصفها كما اقترض الصندوق 7.8 مليارات من حقوق السحب الخاصة من مجموعة من الدول سنة 1979م من بينها السعودية ، الولايات المتحدة، الكويت ، الإمارات ، سويسرا ، بلجيكا ، اليابان .¹

3- حقوق السحب الخاصة

هي عبارة عن قيود دفترية تقيّد لحساب الدول الأعضاء كل حسب حصته لدى الصندوق و يجوز استعمالها لتسوية المدفوعات الخارجية متعددة الأطراف بين الدول ، و تشكل إضافة صافية لاحتياطي الدول الأعضاء ، دون الحاجة إلى استخراج الذهب .

تمثل حقوق السحب الخاصة أحد مصادر السيولة الدولية ، أوجدها الصندوق عام 1948م لغرض زيادة السيولة ، و هي تستخدم من قبل الحكومات و البنوك المركزية للدول الأعضاء في الصندوق للحصول على عملات قيادية مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة . و تخصيصات السحب الخاصة عبارة عن وحدات نقدية حسابية تعطي للدول الحائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل ليس من موارد الصندوق بل من الأقطار الأعضاء فيه و تساوي كل وحدة حقوق سحب خاصة 0.888 غ من الذهب و هي قيمة التعادل الأصلية للدولار الأمريكي سابقا .²

و تلخص خصائص حقوق السحب الخاصة في :³

- ✓ يتمتع كل عضو بحق الإسهام في نظام حقوق السحب الخاصة .
- ✓ تدفع بفائدة واحدة لجميع الحائزين عليها .
- ✓ كل عضو ملزم بأن يقبل هذه الحقوق إذا قدمها عضو آخر و وقع عليه اختيار الصندوق .
- ✓ تتوزع الحصص بعد إصدارها على الدول الأعضاء بنفس نسب حصصهم في الصندوق .

¹ برباص الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص26

² أمين رشيد كونة ، الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 1980 ، ص ص281،280

³ محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفي رشدي شبيحة ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،

دون سنة نشر، ص560

4- أرباح مبيعات الذهب

قد يلجأ صندوق النقد الدولي إلى بيع جزء مما لديه من الذهب بهدف توفير موارد إضافية وهذا ما تم فعلاً عام 1978م . حيث أوصت لجنة محافظي الصندوق ببيع سدس حيازة الصندوق من الذهب بالمزاد أي ما يعادل 25 أوقية على أن تخصص الأرباح من بيع الذهب لمساعدة الدول النامية ، و بيع الذهب كان منسجماً مع قلة دوره في النظام النقدي ، و استمر ببيع أربع سنوات كان آخرها في 7 ماي 1980م . أما الدول التي تحظى بالمساعدة فهي التي يقل دخلها الفردي السنوي عن 400 دولار على أن يتم سداد هذه القروض خلال عشر سنوات و على عشر أقساط نصف سنوية متساوية و بسعر فائدة منخفض قدره $1\frac{1}{2}\%$ ¹.

المطلب الثاني : مجموعة البنك الدولي

إن توسع البنك الدولي في تقديم القروض للهيئات العامة و الخاصة في أقاليم الدول الأعضاء و ما يتطلب ذلك من تلبية احتياجات التنمية جعل البنك يلجأ إلى إنشاء مؤسسات تابعة له و التي سنتطرق لها و إلى الأهداف التي أنشئت من أجلها .

أولاً : البنك الدولي للإنشاء و التعمير

◆ تعريفه

هناك العديد من التعاريف التي تخص البنك الدولي للإنشاء و التعمير و فيما يلي بعض من هذه التعاريف :

- هو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي و هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية عالمية أنشئت بموجب اتفاقية بريتن وودز عام 1945م ، مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الإهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.²
- كما يمكن تعريفه بأنه مؤسسة عالمية تمثل مصدر من مصادر التمويل بدأ بمزاولة نشاطه سنة 1946م ، و له العديد من الأهداف و يحتوي على العديد من الأطراف (متعدد الأطراف) .³

و مما سبق ذكره يمكننا أن نعرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير تعريفاً شاملاً على أنه :

- عبارة عن مؤسسة عالمية تابعة لمجموعة البنك الدولي أنشئ عام 1945م بموجب اتفاقية بريتن وودز و بدأ أعماله سنة 1946م ، و يعتبر كمكمل لأهداف صندوق النقد الدولي ، كما يعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية ، و يمثل أحد أهم مصادر التمويل الدولية .

¹ هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص344

² مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص83

³ محسن أحمد الخضيري ، العولمة الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية للنشر و الطباعة و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص104

◆ أهداف البنك الدولي للإنشاء و التعمير

- 1- تحقيق التعمير و التنمية : و كانت أول قروضه في عام 1947م و البالغة 497 مليون دولار اتجهت إلى أوروبا الغربية لتعمير ما خربته الحرب العالمية الثانية في هذه الدول .¹
- 2- تقديم المساعدة الفنية : حيث تنطوي هذه المساعدات على تحديد أولويات المشروعات و تقديم النصح و الإرشاد فيما يتعلق بالتنظيم الإداري لغرض تنفيذ المشروعات الإنتاجية ، و تجاوزت مهمة البنك إلى مساعدة أعضائه في وضع و تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية و وضع أسس سليمة لتنفيذ هذه البرامج .²
- 3- توفير التمويل اللازم عن طريق المشروعات الإنتاجية و هياكل أساسية .³
- 4- تنظيم القروض التي يقدمها البنك أو التي يضمنها بالنسبة للقروض الدولية الخاصة بجهات أخرى بحيث تكون الأولوية للمشروعات الأكثر نفعاً و الأشد إلحاحاً .⁴
- 5- تنمية و تشجيع كل من التجارة و الإستثمارات الدولية و العمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

6- زيادة الدعم للدول الخارجة من النزاعات و دعم أكبر للدول العربية .

هذا بالنسبة للأهداف العامة الأولية ، أما عن الأهداف الجديدة التي حددت حديثاً في سنة 2008م فهي كالتالي :

- ضرورة الإنلغات للدول ذات الدخول المتوسطة باقتصاديات سريعة النمو كإند و البرازيل ، لأنها تضم 70% من الشعوب الأفقر في العالم .
- تحسين فرص الحصول على أدوية علاج الإصابة بالمalaria و الفيروس المسبب لمرض الإيدز و كذلك اتخاذ موقف أشد في المسائل التجارية و البيئية .⁵

◆ الهيكل التنظيمي

و يشمل البنك الدولي للإنشاء و التعمير ثلاثة أجهزة رئيسية و هي : مجلس المحافظين ، مجلس المديرين التنفيذيين، و المجلس الإستشاري .

¹ هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص362

² T.T.Sethi , **Monitary Economics** , (NewDelhi:S:chand and company LTD,1996,p843)

³ فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص289

⁴ عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الإقتصاد الدولي المعاصر،العلاقات الإقتصادية الدولية العربية ، الطبعة الأولى ، الدار

الجامعية، بيروت ، بدون سنة نشر، ص292

⁵ برياص الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص36، 37،

1/- مجلس المحافظين: تقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ في هذا المجلس و مناوب له لمدة خمس سنوات . و جرت العادة على أن يجتمع هذا المجلس مرة كل عام خلال شهر سبتمبر في المقر الرئيسي للبنك بواشنطن ، و ينتخب الرئيس الخاص بهذا المجلس لفترة مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد . و يتم التصويت بداخله على أساس نظام " التمييز بين الأصوات " فلكل دولة مائتان و خمسون صوتا ، يضاف إليها صوت عن كل سهم لها في رأس مال البنك ، و تصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأصوات باستثناء بعض الأمور التي يشترط فيها أغلبية خاصة للتصويت .¹

و تتركز جميع سلطات البنك في هذا المجلس ، فهو الذي يقوم بوضع السياسة العامة للبنك إلا أنه يعهد بكثير من السلطات إلى المديرين التنفيذيين ؛ مثل قبول الأعضاء الجدد و تحديد شروط العضوية ، زيادة أو تخفيض رأس مال البنك ، وقف العضوية ، توزيع الدخل الصافي للبنك ، و إبرام الإتفاقيات مع المنظمات الدولية .²

2/- مجلس المديرين التنفيذيين (مجلس الإدارة)

يتجاوز عدد أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين حاليا العشرين عضوا . حيث تقوم الدول التي تمتلك أكبر حصص في رأس مال البنك بتعيين خمسة أعضاء ؛ هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، و اليابان . و بالنسبة لباقي الأعضاء فيتم انتخابهم لمدة سنتين بواسطة المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين بالبنك.

يتمتع هذا المجلس بسلطات واسعة حيث فوضه مجلس المحافظين في ممارسة معظم سلطاته باستثناء بعض الأمور المهمة مثل تعيين أعضاء جدد ، و فصل أو إيقاف أعضاء حاليين . و يرأس هذا المجلس مدير البنك الذي يختاره المديرون التنفيذيون لمدة خمس سنوات ، و يرأس كذلك هيئة البنك الإدارية ، حيث أنه المسؤول عن الإدارة بما في ذلك عمليات تعيين و فصل المديرين . و الجدير بالذكر أن المدير ليس له صوت في المجلس ، و لكن في حالة تساوي الأصوات يكون له الصوت المرجح .³

3/- المجلس الإستشاري

يتكون المجلس الإستشاري من أعضاء ممثلين لمختلف المصالح الإقتصادية الصناعية ، التجارية ، الزراعية . و يتم تعيين خمسة أعضاء من المجلس بواسطة الدول الخمسة صاحبة أكبر الحصص في رأس مال البنك ، أما باقي الأعضاء يقوم باختيارهم بقية الأعضاء في مجلس المحافظين . و مدة العضوية سنتان قابلة للتجديد .

¹ محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 294

² علي كنعان ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2012 ، ص 423

³ محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 294 ، 295

و يقوم المجلس الاستشاري بمعاونة إدارة البنك في مباشرة اختصاصاته من خلال اجتماعات شهرية ، و تؤخذ القرارات فيها بالأغلبية البسيطة ، باستثناء بعض القرارات الإستثنائية¹.

◆ موارد البنك الدولي للإنشاء و التعمير

أصبح البنك الدولي للإنشاء و التعمير إحدى الجهات الرئيسية العاملة في أسواق رؤوس الأموال الدولية من خلال قيامه بتطوير أدوات حديثة للدين و فتح أسواق جديدة لإصدار سندات الديون ، وبناء قاعدة واسعة النطاق من المستثمرين في أنحاء العالم . و بالتالي فإن موارد البنك تأتي معظمها من الدول المتقدمة ؛ لكنه يجمع الأموال أيضا عن طريق :

1- حساب الإكتتاب للدول الأعضاء في رأس مال البنك

حيث يضم البنك مجموعة واسعة من الدول بلغت حتى سنة 1996م حوالي 172 دولة عضو . و في سنة 2001م بلغت 183 دولة عضو . اكتتبوا بحوالي 1570895 مليون دولار أمريكي ، أما حاليا فيضم ما يقارب 185 دولة عضو² . و رأس مال البنك مقسم إلى أسهم يحدد لكل دولة نصيب منها أو حصة على أساس قريب من توزيع حصص صندوق النقد الدولي . حيث تقسم حصة كل عضو إلى ثلاثة أجزاء :

أ- 2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهباً أو دولارات أمريكية ؛ و هذه تكون قابلة للإقتراض .

ب- 18% من الحصة تدفع في شكل عمولات محلية للدولة العضو و هذه لا تكون قابلة للإقتراض إلا بموافقة البلد العضو .

ج- 80% من الحصة لا تكون قابلة للإقتراض و إنما تخصص لضمان التزامات البنك نفسه و ما يضمنه من قروض³.

و عليه فإن الموارد المتاحة من رأس مال البنك في أعماله الجارية هي 20% فقط بل و أقل من ذلك إذا أدخلنا في اعتبارنا أن جزءا كبيرا من العملات الوطنية الخاصة بشريحة 18% معطل في الواقع و ذلك لانعدام الطلب عليه و لعدم قابليته للتحويل لعملات أخرى . أما باقي رأس المال فهو بمثابة ضمان لتعامل البنك مع الغير ، ويفسر حجم هذا الضمان بأن الغرض الأصلي للبنك في نظر الرأي الغالب عند إنشائه (أي الأمريكي) لم يكن تقديم القروض مباشرة بقدر ما كان الإقتراض من الأسواق لإعادة الإقتراض أو كفالة ما يقدمه الأفراد أو الهيئات الخاصة من قروض⁴.

¹ محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 294 ، 295

² بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ، ص 194

³ عادل أحمد حشيش و آخرون ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 317

⁴ عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 292 ، 293

2- الإقتراض

إن الجزء المخصص من رأس مال البنك للإقتراض جزء صغير و لذلك فإن البنك يعتمد بصفة أساسية على الإقتراض أو على ضمان قروض الدول لتمويل العمليات التي يساهم فيها. فالبنك قد يتدخل ضمانا للدولة الراغبة في الإقتراض من سوق رأس المال ، و من الواضح أن الضمان هذا يسهل على هذه الدولة الحصول على قروض.¹

فالإقتراض يعد من أهم المصادر التي يحصل البنك منها على موارده ، فللبنك وفقا لنظامه الأساسي أن يلجأ إلى أي وسيلة للإقتراض و بصفة خاصة الإلتجاء إلى أسواق الدول الأعضاء و لكن بشرط أن يحصل أولا على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه و ثانيا على موافقة العضو الذي يقوم القرض بعمليته و ذلك على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أي عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء.²

تكون القروض التي يحصل عليها البنك من الأسواق المالية في أوروبا و الولايات المتحدة و اليابان إلى جانب القروض من البنوك المركزية و المؤسسات الحكومية المختلفة بأسعار السوق ، و قد كان البنك يعتمد في سنواته الأولى على السوق المالية الأمريكية لتدبير الأموال اللازمة لتمويل نشاطه و لكنه تحول بعد ذلك إلى الأسواق المالية الأخرى بعد تزايد عجز الميزان الحسابي الأمريكي .

3- الفوائد

و يتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات ، على ما يقدمه أو يضمه من قروض بمعدلات تتراوح ما بين 1% إلى 1.5% من قيمة القرض و كذلك من فوائد القروض التي يمنحها و التي تتراوح ما بين 3.5% و 5% سنويا بحسب مدة القرض.³

بالإضافة إلى الفوائد و العمولات توجد الأرباح المحتجزة ، فالبنك لم يوزع حتى الآن أرباحا على أصحابه .

4- مصادر أخرى

و المقصود بها المبالغ التي تسدد للبنك ففتح لتوظيفات أخرى كما نقصد بها ما يحصل عليه البنك نتيجة لتحويل حقوقه إلى شتى المؤسسات المالية (بيع أقساط الديون) .

كذلك تتضمن إصدار سندات بالعملة الرئيسية إما مباشرة أو عن طريق مجموعات مصرفية.⁴

¹ عادل أحمد حشيش و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص316

² عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص293

³ يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، لبنان ، بدون سنة نشر ، ص ص49 ، 50

⁴ مفتاح صالح ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006 ، ص35

ثانيا : مؤسسة التمويل الدولية

◆ تعريفها

أنشئت هذه المؤسسة عام 1956م كمؤسسة تابعة للبنك الدولي،¹ و رغم أنها مرتبطة بالبنك الدولي للإنشاء و التعمير ارتباطا وثيقا إلا أنها تعتبر مستقلة من الناحية القانونية و المالية .
و يبلغ عدد أعضائها 174 دولة وفقا لتقريرها السنوي لعام 1999م أغلبهم من الدول النامية .²

◆ أهداف مؤسسة التمويل الدولية

تتلخص أهداف المؤسسة في :

- القدرة على تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية .
- المشاركة في تمويل المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة ذات الطبيعة الإنتاجية .
- تحسين مستوى معيشة سكان أعضائها من الدول النامية و تحقيق التعاون بينهما في مجالات التمويل و المساعدات الفنية و الإدارية اللازمة لتنمية فرص الإستثمار في الدول الأعضاء .

◆ الهيكل التنظيمي لمؤسسة التمويل الدولية

يتضح الإرتباط الوثيق بين المؤسسة و البنك الدولي في هيكلهما التنظيمي رغم كون كل منهما مؤسسة ذات كيان مالي متميز ، حيث يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك و يتكون أيضا مجلس المديرين من المديرين التنفيذيين للبنك ، أما الرئيس الإداري للمؤسسة فيعينه مجلس الإدارة بحيث يرأس الجهاز الإداري للمؤسسة .³

◆ موارد مؤسسة التمويل الدولية

وتتكون مصادر رأس المال في المؤسسة من اكتتابات الدول الأعضاء ، وأرباح المنشآت التي تشرف عليها بالإضافة إلى مدخرات الأفراد و الهيئات ؛ حيث بلغ رأس المال المكتتب سنة 1985م ما يقارب 545784 مليون دولار أمريكي مقسم إلى 545784 ألف سهم قيمة السهم ألف دولار (علما أن رأس المال المرخص به بلغ 650 مليون دولار).⁴

¹ هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص368

² يونس أحمد البطريق ، مرجع سبق ذكره ، ص54

³ برياص الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص40 - 42

⁴ يونس أحمد البطريق ، مرجع سبق ذكره ، ص57

ثالثا : هيئة التنمية الدولية

تعريفها

أنشئت هذه المؤسسة عام 1960م، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 27 مارس 1961م.¹

وقد أنشئت من أجل تقديم المساعدات للدول النامية الأشد فقرا من غيرها و التي لا يزيد متوسط الدخل فيها عن 500 دولار سنويا للفرد ، و بشروط تشكل عبئا أخف على كاهل ميزان المدفوعات من بنك الإنشاء و التعمير .²

و متاح العضوية في هذه المؤسسة لجميع الدول الأعضاء في البنك ، و يبلغ عددها 165 دولة ، كما اتخذت الهيئة مقرا لها في واشنطن مثل غيرها من الهيئات المنبثقة من البنك الدولي .³

◆ أهداف هيئة التنمية الدولية

تتمحور أهداف هيئة التنمية الدولية حول نقطتين أساسيتين هما :

- ✓ منح القروض لمشروعات البنية الأساسية و الطاقة لتقوية البنية الأساسية و تحسين الأداء الإقتصادي .
- ✓ إعطاء دفعة للتنمية الإقتصادية في الدول النامية و بصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا .⁴

◆ الهيكل التنظيمي لهيئة التنمية الدولية

بما أن الهيئة ترتبط ارتباطا عضويا بإدارة البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، فإن كلا من مناصب الرئاسة و عضوية مجلسي محافظي الهيئة و الإدارة التنفيذية للهيئة يشغلها نفس الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب في البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، كما يخصص لأعمال الهيئة بعض موظفي البنك الدولي . و لا يتوفر للهيئة جهاز إداري مستقل .⁵

◆ موارد هيئة التنمية الإدارية

تتمثل مصادر التمويل في مساهمة الدول الأعضاء الأكثر تقدما و ثراءً في تدبير كافة الموارد المالية للهيئة و كذلك ما تقدمه بعض الدول النامية من مساهمات ، إضافة إلى التحويلات المالية التي يقدمها البنك الدولي

¹ Michel Bélanger , **Institution économiques internationales:la mondialisation économiques et ses limites** , (6^{ème} édition , economica , paris , 1997, p :52)

² بسام الحجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 187

³ يونس أحمد البطريق ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

⁴ عبد الحليم عبد المطلب ، النظام الإقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص 96

⁵ يونس أحمد البطريق ، مرجع سبق ذكره ، ص 60

للإنشاء و التعمير من صافي أرباحه ،¹ دون أن ننسى الإكتتاب حيث بلغ رأس مال الهيئة عند التأسيس 750 مليون دولار.²

رابعاً : المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار

◆ تعريفه

أنشئ المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار سنة 1966م بهدف تسوية منازعات الإستثمار الناتجة عن الإستثمار تحت رعاية البنك العالمي ، و تشجيع الإستثمار الأجنبي عن طريق توفير تسهيلات دولية للتوفيق و التحكيم في منازعات الإستثمار بين الدول و الأطراف المتعاقدة مع مواطني الدول الأخرى ، كما يسعى المركز من جِراء ذلك إلى المساعدة على إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول و المستثمرين الأجانب ، كما يمارس المركز أنشطة بحث و نشر في مجالات قوانين التحكيم و قوانين الإستثمار الأجنبي ، و يبلغ عدد الدول الأعضاء 134 عضو.³

◆ أهداف المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار

من أهداف المركز مايلي :

- ✓ تسوية المنازعات بين الدول النامية و المستثمرين الأجانب الذين يلجؤون إلى المركز لحل المشاكل التي لم تحدها العقود المبرمة بين الأطراف المتنازعة.
- ✓ استخدام طريقة التحكيم لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى المحاكم لتفادي النفقات الباهضة .
- ✓ تقديم المعلومات المطلوبة من قبل المحاكم لصياغة الأحكام المناسبة لكل قضية .⁴

خامساً : هيئة ضمان الإستثمار المتعدد الأطراف

تعتبر من أحدث المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي و يعود السبب في إنشائها إلى تفجير أزمة الديون الخارجية للدول النامية في مطلع الثمانينات و انخفاض وتيرة تدفق الأموال إلى الدول المدينة. تأسست الهيئة سنة 1988م و يبلغ عدد أعضائها 157 عضو ، و هي تساعد على تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادرة الملكية و عدم قابلية تحويل العملة المحلية و قيود تحويل الأموال و الحروب و الإضطرابات الأهلية و مخاطر خرق العقود ، و تعزز الهيئة الدولية لضمان الإستثمار من ثقة المستثمرين من خلال الحماية ضد هذه المخاطر بوصفها الوسيط الموضوعي القادر على التأثير في القرارات التي قد ينشب عنها نزاعات بالإضافة إلى

¹ يونس أحمد البطريق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص60 ، 61

² مفتاح صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

³ بسام الحجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 193

⁴ إبراهيم مرعي العتيقي ، سياسات مؤسسات النقد الدولية و التعليم ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 90

ذلك توفر الهيئة على الدعم الفني و الخدمات الإستشارية لمساعدة البلدان على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الحصول عليها، كذلك تنشر الهيئة المعلومات الخاصة بفرص الإستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي.¹

و الهيئة الدولية لضمان الإستثمار أيضا كيان مستقل عن البنك الدولي و لها جهاز موظفيها الخاص المعني بالعمليات و الشؤون القانونية ، و لكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشؤون الإدارية و الخدمات الأخرى شأنها في ذلك شأن مؤسسة التمويل الدولية .

المبحث الثالث : المنظمات الإقليمية للتمويل الدولي

إلى جانب مؤسسات التمويل الدولية يوجد عدد من المؤسسات الإقليمية التي تهدف إلى تمويل مجموعة من الدول ، ترتبط ببعضها البعض في موقع جغرافي ، حيث لا تختلف عن المؤسسات الدولية إلا في حيز العمل فهي تسعى دائما إلى تطوير الكفاءات الإقتصادية للدول الأعضاء .

المطلب الأول : مؤسسات التمويل الإقليمية العربية

أولا : صندوق النقد العربي

◆ تعريفه

أنشئ صندوق النقد العربي عام 1976م و بدأ ممارسة نشاطه سنة 1977م . و مقره إمارة أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة ، بلغ رأس ماله آنذاك 250 مليون دينار عربي و الذي يعادل 3 وحدات من حقوق السحب الخاصة . و رأسماله الحالي 600 مليون دينار عربي مصرح به و المدفوع 326 مليون دينار عربي و تساهم فيه جميع الدول العربية و الدينار العربي هو وحدة حسابية تتعامل بها البنوك المركزية فقط و ليس عملة عادية ، و يبلغ عدد الأعضاء 22 دولة عربية .²

هناك تشابه كبير بين طريقة إدارة الصندوق العربي و الصندوق الدولي فكلاهما يدار بمجلس محافظين و هو بمثابة الجمعية العمومية للصندوق العربي و هناك مجلس المديرين التنفيذيين برئاسة مدير عام الصندوق و ينبثق عن الصندوق لجان عمل مثل لجنة القروض و الإستثمارات و اللجنة الإدارية كما يتابع الصندوق معهد السياسات الإقتصادية .³

¹ تاريخ الزيارة 2018-12-08 ، 14:23 ، <http://www.worldbank.org>

² عبد الرحمن أحمد ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2001 ، ص 219

³ مامون علي الناصر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 103

♦ الهيكل التنظيمي: يتكون من العناصر التالية :

1- مجلس المحافظين

يتكون المجلس من محافظ و نائب له ، و هما بمثابة الجمعية العمومية للصندوق و له جميع سلطات الإدارة ، يجتمع كل سنة ، و يبلغ عدد المحافظين 20 محافظ .

2- مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون عادة من مدير عام رئيس للصندوق و 8 مديرين أعضاء يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد و يتولى الإشراف على نشاط الصندوق و تقديم المشورة .

3- المدير العام

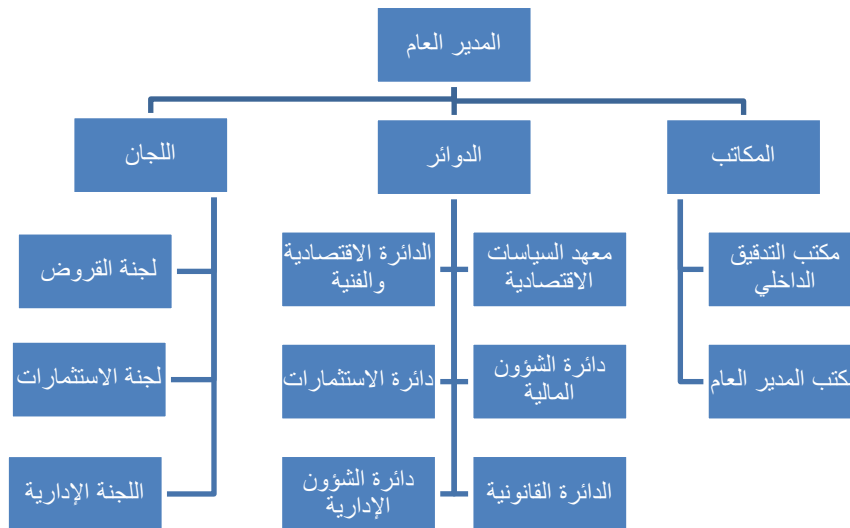
و هو الذي يعينه مجلس المحافظين منهم و ذلك كل سنة بالتناوب .

4- الموظفون

هم فنيون دائمون ينتظمون في ستة دوائر مختلفة .

بالإضافة إلى ذلك فإن الهيكل التنظيمي يتضمن لجتين دائمتين هما لجنتي القروض و الإستثمار ، و يتضمن أيضا اللجنة الإدارية . و توزع أعمال الصندوق بين الوحدات التنظيمية كالتالي :¹

الشكل (01-01) : توزيع أعمال صندوق النقد العربي



المصدر : <http://www.amf.org>

¹ تاريخ الزيارة 14-12-2018 ، 18:04 ، <http://www.amf.org>

◆ أهداف صندوق النقد العربي : تتمثل في :¹

- 1- تصحيح الإختلال في موازين الدول الأعضاء .
- 2- استقرار أسعار صرف العملات بين الأعضاء و تحقيق قابليتها للتحويل و العمل على إزالة القيود على المدفوعات الخارجية .
- 3- تطوير الأسواق المالية العربية .
- 4- تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء .
- 5- تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية واحدة .
- 6- العمل على زيادة التعاون النقدي بين الدول العربية .

ثانيا : الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي

◆ تعريفه

و هو هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة مقرها الكويت و يضم في عضويته البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ، و قد تأسس بقرار من مؤتمر القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم عاصمة السودان عام 1976م و صادق المجلس الإقتصادي و الإجتماعي بجامعة الدول العربية عام 1968م على اتفاقية إنشائه ، و أعلنت الجامعة العربية نفاذ هذه الإتفاقية عام 1971م و عقد الإجتماع الأول لمجلس المحافظين عام 1972م ثم باشر الصندوق عملياته في بداية عام 1974م .

و يبلغ حاليا رأس مال الصندوق نحو 800 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 2.7 مليار دولار ، دفع منها حتى الآن 662 مليون دينار .

◆ الهيكل التنظيمي

يتكون الصندوق من مجلس المحافظين و المدير العام رئيس مجلس الإدارة و مجلس الإدارة و لجان القروض و الموظفين اللازمين للقيام بالأعمال التي تحددها إدارة الصندوق .

أما مجلس الإدارة فيتكون من 8 مديرين تنفيذيين غير متفرعين ينتخبهم مجلس المحافظين لمدة سنتين قابلتين للتجديد . و يعين مجلس المحافظين مديرا عاما للصندوق من غير المحافظين أو نوابهم أو أعضاء مجلس الإدارة أو نوابهم لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد ، بحيث يتولى المدير العام رئاسة مجلس الإدارة و يعتبر هو الرئيس الأعلى

¹ أحمد عبد الرحمن أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص220

لموظفي الصندوق و المسؤول عن جميع الأعمال تحت إشراف مجلس الإدارة و يقوم على تطبيق التنظيمات الفنية ، و الإدارية داخل الصندوق و له حق تعيين و فصل الخبراء و الموظفين طبقاً لأنظمة الصندوق .¹

◆ أهداف الصندوق : تتمثل أهم أهدافه فيما يلي :²

- 1- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الإستثماري بشروط ميسرة للحكومات و الهيئات الحيوية للكيان العربي و المشاريع العربية المشتركة .
- 2- إنشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تهدف إلى تنفيذ و تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء بما في ذلك و تمويل الخدمات المالية و الفنية و الإستشارية اللازمة .
- 3- تشجيع و توظيف الأموال العامة و الخاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بما يكفل تطوير و تنمية الإقتصاد العربي .
- 4- توفير الخبرات و المعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .
- 5- إنشاء و إدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق و أغراض الصندوق العربي ، و يتم تمويلها من موارده أو أي موارد أخرى ، و تحدد وثائق إنشاء تلك الصناديق و أغراضها و صلاحيتها و إدارتها و القواعد المنظمة لعملياتها .
- 6- تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية الأعضاء عن طريق تقديم القروض و الضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات و المنشآت ذات الشخصية الاعتبارية و المساهمة في رؤوس أموالها و توفير عمليات التمويل الأخرى و الخدمات الفنية و الإستشارية اللازمة .

المطلب الثاني : مؤسسات التمويل الإقليمية الإفريقية و الآسيوية

أولاً : بنك التنمية الإفريقي

◆ تعريفه

يعد بنك التنمية الإفريقي من أهم المؤسسات الإقليمية للتمويل في بلدان العالم الثالث . فقد أنشئ في عام 1963م بمقتضى الإتفاقية الموقعة في الخرطوم و ذلك بهدف تقديم المساعدات المالية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في الدول الأعضاء ، و ذلك عن طريق تزويدهم بالقروض و المعونات الفنية . و قد بلغ عدد الأعضاء 77 دولة في أواخر عام 1999م من بينها 53 دولة إفريقية و 24 دولة غير إفريقية و ذلك بعد أن وافق مجلس محافظي البنك في عام 1977م على فتح باب العضوية للدول من خارج الإقليم ،

¹ مامون علي الناصر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، صص 105-109

² نفس المرجع السابق ، صص 110

و قد أدت عضوية هذه الدول غير الإقليمية إلى زيادة رأس مال البنك ، كما أدت إلى السماح بالإقتراض من الأسواق الدولية بأسعار تفضيلية .¹

◆ إدارة البنك

يتولى إدارة البنك مجلس المحافظين الذين يمثلون كافة الدول الأعضاء و قد شارك للمرة الأولى المحافظون الذين يمثلون الدول غير الإقليمية في اجتماع الجمعية السنوية لمجلس المحافظين الذي انعقد في نيروبي عاصمة كينيا خلال الفترة من 11 إلى 14 ماي سنة 1983م .²

◆ أهداف البنك

يهدف بنك التنمية الإفريقي للحد من الفقر و إلى المساهمة في رفع مستوى معيشة الفقراء في قارة إفريقيا ، وذلك من خلال تشجيع استثمارات رأس المال العام و الخاص ، و تنمية المشاريع التي تساهم في التطور الإقتصادي و التنمية الإجتماعية ، كما يساهم في دعم الحكومات الإفريقية و تزويدها بالمال لكي تقوم بالمشاريع الإستثمارية في الدول الأعضاء الإقليمية ، كما زعم دخوله في قطاعات الصناعات الإستخراجية و ذلك حرصا منه على الوصول إلى قطاعات الطاقة و البنية الأساسية .³

ثانيا : بنك التنمية الآسيوي

تم إنشاء البنك عام 1965م بهدف تمويل المشروعات داخل الدول الآسيوية ، و يعمل البنك على تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و حفز تدفقات رأس المال للدخل عن طريق المساهمة بتمويل مشروعات البنية الأساسية بقروض ميسرة .⁴

يضم البنك في عضويته 67 دولة ، منها 48 دولة تنتمي إلى منطقة آسيا و المحيط الهادي ، في حين تقع بقية البلدان في أوربا (18 دولة) و واحدة من أمريكا الشمالية و هي كندا ، و مقر رئاسة البنك هو مدينة مانايلا بالفلبين .

◆ الهيكل التنظيمي

يتكون البنك من مجلس للمحافظين و مجلس للإدارة ، و مجلس المحافظين هو أعلى هيئة في البنك و يضم ممثلين عن كل الدول الأعضاء ، و يجتمع سنويا للمصادقة على الميزانية و برنامج العمل ، و تحديد التوجهات الكبرى للبنك في كل مرحلة .

¹ مامون علي الناصر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 97 - 99

² نفس المرجع السابق ، ص ص 98 ، 99

³ تاريخ الزيارة 07-11-2018 ، 10:50 ، <http://trading-secrets.guru/>

⁴ هزاع مفلح ، مرجع سبق ذكره ، ص 125

أما مجلس الإدارة فيضم 12 عضواً ينتخبهم مجلس المحافظين ، و يقوم بمراجعة و اعتماد جميع عمليات البنك من تمويلات و استثمارات و تقديم المساعدة التقنية .

◆ أهداف البنك

يسعى البنك الآسيوي للتنمية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في منطقة آسيا و المحيط الهادي من خلال تمويل مشاريع تحقق ثلاثة أهداف هي : التنمية الاقتصادية الشاملة ، التنمية المستدامة على المستوى البيئي ، و التكامل الإقتصادي الإقليمي .
كما يهدف البنك إلى القضاء على الفقر من خلال مساعدة الدول النامية من الأعضاء المالكين له ، و تحسين مستوى المعيشة لمواطنيها .¹

المطلب الثالث : مؤسسات أخرى

أولاً : بنك الإستثمار الأوربي

هو مؤسسة مالية تابعة للإتحاد الأوربي تأسست عام 1958م بالتزامن مع دخول اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوربية حيز التنفيذ ، و كان مقر البنك آنذاك في العاصمة البلجيكية بروكسل ، و في سنة 1965م تقرر نقل مقره المركزي إلى لوكسمبورغ .
و يعد البنك أول مؤسسة تمويل متعددة الأطراف في العالم من حيث حجم القروض الممنوحة و التي بلغت 77.5 مليار أورو عام 2015م .²

◆ الهيكل التنظيمي يتوفر البنك على عدة هيئات إدارية و هي :³

1- مجلس المحافظين

يتكون من وزراء يمثلون حكومات جميع دول الإتحاد ، و غالباً ما يكونون وزراء للمالية . و مهمته تحديد التوجهات العامة للسياسة الإئتمانية للبنك ، و تعيين أعضاء باقي الهيئات ، كما أنه يصادق على الحسابات المالية السنوية للبنك .

¹ <http://trading-secrets.guru/>، 12:00 ، 2018-11-07 تاريخ الزيارة

² <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/>، 11:05 ، 2018-11-07 تاريخ الزيارة

³ Ibid.

2/- مجلس الإدارة

يتألف من 28 عضوا يتم تعيينهم من طرف دول الإتحاد و عضو واحد تعينه المفوضية الأوروبية ، و يكونون تحت رئاسة رئيس البنك . و تتمثل مهمة مجلس الإدارة في اعتماد عمليات الإقراض و التمويل و الموافقة عليها بناء على التقارير التي تعدّها مصالح البنك ، إضافة إلى مراقبة أداء لجنة التدبير .

3/- لجنة التسيير

تشكل بالإضافة إلى رئيس البنك من ثمانية نواب للرئيس يقوم كل منهم على تسيير مسؤوليات محددة تحت إشراف الرئيس .

4/- لجنة الفحص

تتكون من ستة أعضاء يعينون من قبل مجلس المحافظين و يتبعون له مباشرة ، و يتم انتدابهم لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد . تدقق اللجنة الحسابات السنوية للبنك . و تتولى معاينة مختلف أنشطته للتأكد من احترامها للقوانين و المساطر الداخلية التي تؤطر عمل البنك داخل الإتحاد و خارجه .

◆ أهداف بنك الإستثمار الأوربي : تتمثل في :¹

- 1- تحقيق معدلات نمو في الدول الأعضاء .
- 2- تشجيع أساليب التكامل الإقتصادي .
- 3- تقديم قروض للمساهمة في إنشاء المشروعات في الدول النامية ، و غالبا ما تعقد قروض البنك على آجال زمنية طويلة تتراوح بين 12 و 20 سنة مع فترة سماح .
- 4- طرح سندات في أسواق المال الدولية .
- 5- الترويج لسياسات الإتحاد الأوربي خارج دول الإتحاد .

ثانيا : البنك الإسلامي للتنمية

هو مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة سنة 1973م و انعقد الإجتماع الإفتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض سنة 1975 ، و يقع المقر الرئيسي له في مدينة جدة ، و له مكتبان إقليميان أحدهما في مدينة الرباط بالمغرب ، و الثاني في كوالمبور بماليزيا . و الشرط الأساسي للعضوية في البنك هو أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر

¹ مامون علي الناصر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص97

الإسلامي، و أن تكتتب في رأس مال البنك طبقا لما يقرره مجلس المحافظين . و قد بلغ عدد أعضاء الدول حتى عام 2008م 56 دولة.¹

♦ الهيكل التنظيمي : يتكون من :²

1/- مجلس المحافظين

كل دولة عضو في البنك ممثلة في هذا المجلس بمحافظ و محافظ مناوب ، و يجتمع المجلس مرة في العام للنظر في نشاط البنك و أعماله خلال السنة الماضية و يضع سياسات البنك المستقبلية .

2/- مجلس المديرين التنفيذيين

و يتكون من أربعة عشر عضوا ؛ سبعة معينون من الدول السبع المالكة لأكبر عدد من الأسهم و هي (السعودية ، الكويت ، الإمارات ، تركيا ، ليبيا ، إيران و مصر) و سبعة ينتخبون من قبل المحافظين الآخرين عدا المحافظين الممثلين للدول السبع المشار إليها ، و مدة العضوية في هذا المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

3/- رئيس البنك

ينتخب من قبل مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد و يتأسس مجلس المديرين التنفيذيين ، كما يرأس الجهاز الإداري للبنك حاليا و يتولى إدارة العمل و تسييره على ضوء توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين.

♦ أهداف البنك الإسلامي للتنمية : تتلخص أهدافه في :³

- تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية و الإجتماعية للدول الأعضاء و المجتمعات الإسلامية . و يقوم البنك بالمهام الإضافية التالية :

- ✓ المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء .
- ✓ قبول الودائع و اجتذاب الأموال بأية وسيلة شرعية أخرى .
- ✓ منح قروض لتمويل المشروعات و البرامج الإنتاجية في القطاعين العام و الخاص في الدول الأعضاء .
- ✓ الإستثمار في مشروعات البنية الاقتصادية و الإجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى . مثل المشاركة في رؤوس أموال المشروعات و المؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء.

¹ قتيبة عبد الرحمن العاني ، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية - دراسة مقارنة- ، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان، 2012، صص 386 ، 387

² مامون علي الناصر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، صص 114 ، 115

³ نفس المرجع السابق ، ص 115

خلاصة الفصل

يسعى النظام الإقتصادي العالمي إلى تقليص هيمنة و سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية من ناحية التنمية الإقتصادية و هذا الأمر لا يدع لنا مجالاً للشك عن حقيقة التعاون الذي يتجلى في التمويل الدولي و الذي يخضع لسيطرة صندوق النقد و البنك الدوليين .

و قد نشأت الحاجة لإيجاد هاتين المؤسستين من ضرورة إعادة ترتيب العالم و إعادة بنائه خاصة الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية ، فكان بذلك صندوق النقد الدولي القلب النابض المحرك للنظام النقدي الدولي ، و البنك الدولي يأتي على رأس النظام المالي الدولي .

كما لا ننسى أنه إلى جانب هاتين المؤسستين العالميتين تم إنشاء مؤسسات أخرى مساعدة و لكن في نمط إقليمي و التي برز هدفها بشكل كبير في القضاء على الفقر في الدول النامية ، و لعل أبرز هاته المؤسسات الإقليمية ما تم التطرق إليه في المبحث الأخير .

إن هاته المؤسسات تتحكم في ميكانيزمات التمويل الدولي ، كما أنها تسهر على سلامة النظام المالي العالمي .

وهذا ما سنوضحه في الفصل الثاني من خلال معرفة أشكال تدخل مؤسسات التمويل الدولية في اقتصاديات الدول النامية .

➤ الفصل الثاني: أشكال تدخل مؤسسات التمويل الدولية في

اقتصاد الدول النامية

• تمهيد

➤ المبحث الأول: أشكال تدخل صندوق النقد الدولي في اقتصاد الدول

النامية

❖ المطلب الأول: السياسة الإقراضية للصندوق

❖ المطلب الثاني: التدخل لحل مشكل المديونية

❖ المطلب الثالث: سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية وآثارها

❖ المطلب الرابع: أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الآسيوية

➤ المبحث الثاني: أشكال تدخل مجموعة البنك الدولي في اقتصاد

الدول النامية

❖ المطلب الأول: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع

❖ المطلب الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الإستثمار

الأجنبي

❖ المطلب الثالث: السياسة الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء

و التعمير

*خلاصة الفصل

تمهيد

أدى ظهور بعض الازمات في الآونة الأخيرة مثل الأزمة المالية وغيرها إلى انهيار أكبر المؤسسات المصرفية، مما أثر على القطاع المالي وبقية القطاعات الاقتصادية الخاصة بالدول الكبرى ومنه إلى باقي الدول، وبما أن الدول النامية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها تأثرت بدورها بهذه الأزمة، ومن هذا المنطلق عمدت المؤسسات التمويلية إلى القيام ببعض الإجراءات والتدخلات في هذه الدول النامية من أجل ضمان السير العادي للبرامج التنموية لهاته الدول موازة مع ماتعيشه دول العالم وما يحصل في الأسواق المالية.

المبحث الأول: أشكال تدخل صندوق النقد الدولي في اقتصاد الدول النامية

حدده مواد تأسيس صندوق النقد الدولي الدور الأساسي له، والمتمثل في إرساء قواعد فورية لإدارة النظام النقدي الدولي وضمان سلامته، بالمحافظة على أسعار صرف العملات من التقلب الشديد بثبيتها وجعلها تتحرك ضمن مجال ضيق، ومع ظهور بعض الأزمات أصبح له دور جوهري في مساعدة الدول النامية وفتح إقتصادياتها أمام رأس المال الدولي.

المطلب الأول : السياسة الإقراضية للصندوق

يقوم صندوق النقد الدولي باستعمال موارده من أجل مساعدة دوله الأعضاء التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها و ذلك بهدف استعادة نموها الإقتصادي و استمراره ، و تتمثل هذه المساعدات في تقديم القروض التي تتوفر على مجموعة من الشروط و هي كالتالي ¹:

● **قروض الصندوق مدعمة بالسياسات** : أي البلد المقترض يلتزم بسياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان مدفوعاته ، و تساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على التأكد من قدرة البلد المقترض على تعزيز اقتصاده و سداد المبلغ المقترض ، كما يتفق البلد المقترض مع الصندوق على اتباع السياسة الإقتصادية اللازمة.

● **قروض الصندوق مؤقتة** : يمكن أن تصرف القروض على فترات قصيرة تصل لستة أشهر أو طويلة تصل لأربع سنوات ، و تتراوح فترات السداد بين 3.25-5 سنوات للقروض قصيرة الأجل مثل اتفاقات الإستعداد الإئتماني ، أو بين 4.5-10 سنوات للقروض متوسطة الأجل مثل الإتفاقات الممددة .
لكن في نوفمبر 2000م وافق المجلس التنفيذي على استحداث آلية السداد المبكر (أي فترة ما بين 2.25-4 سنوات لاتفاقات الإستعداد الإئتماني ، و فترة ما بين 4.5-7 سنوات للإتفاقات الممددة).

¹ شقيري موسى وآخرون ، المؤسسات المالية المحلية و الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009 ، ص 317، 318.

• **توقع الصندوق من البلدان المقترضة إعطاء أولوية لسداد قروضه :** حيث يجب على البلد المقترض الوفاء بالتزاماته و تسديد القرض في موعد استحقاقه حتى يتمكن الصندوق من توفير الأموال لتمويل و مساعدة بلدان أخرى.

أما فيما يخص سياسات الصندوق في الإقراض فهي تتنوع و تختلف حسب نوع المشكل الذي يواجه ميزان المدفوعات و ظروفه التي يمر بها . و تتمثل هذه السياسات في :¹

1- اتفاقات الإستعداد الإئتماني : تهدف أساسا لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة الأجل ، و هي تمثل جوهر سياسات الإقراض في الصندوق .

2- الاتفاقات الممددة متوسطة الأجل : تقدم لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات متعلقة بمشكلات هيكلية قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مقارنة بما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الإقتصاد الكلي .

3- تسهيلات النمو و الحد من الفقر : الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي سنة 1999م ، و هي قروض تقدم لأفقر بلدانه الأعضاء من أجل تحسين الوضعية المعيشية و تحقيق نمو اقتصادي قابل للإستمرار ، و هكذا حتى يصبح تحقيق النمو الإقتصادي و الحد من الفقر هدفين أساسيين لبرنامج السياسات في البلدان المعنية .

4- تسهيل الإحتياطي التكميلي : يوفر تمويل إضافي قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني مشكلة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان الثقة في السوق بشكل مضطرب يتمثل في تدفق رؤوس الأموال للخارج ، ويتضمن سعر الفائدة على القرض رسما إضافيا يضاف لسعر الفائدة العادي على قروض الصندوق .

5- خطوط الإئتمان الطارئ : تمكن البلدان الإعضاء من تطبيق سياسات اقتصادية قوية من أجل الحصول على تمويل من الصندوق على أساس قصير الأجل و ذلك عندما تواجه بفقدان ثقة السوق على نحو مفاجئ بسبب انتقال المصاعب من بلدان أخرى ، و بالتالي فهذه الخطوط تمثل خطوط دفاعية وقائية للبلدان الأعضاء .

6- مساعدات الطوارئ : تم استحداثها عام 1962م لمساعدة البلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات الناجمة عن كوارث طبيعية مفاجئة ، وقد تم توسيع هذا النوع من المساعدات عام 1995م لمساعدة البلدان التي خرجت لتوها من صراعات مسلحة أدت إلى ضعف في قدراتها الإدارية .

¹ محمد أحمد السريتي ، عزت غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 216

و في أوائل عام 2000م قام المجلس التنفيذي للصندوق ببعض التعديلات على التسهيلات و السياسات السابقة تمثلت في :

- تعديل شروط الإقراض التي تنص عليها اتفاقات الإستعداد الائتماني و الإتفاقات الممددة بما يشجع البلدان المقترضة على تجنب الإعتماد على موارد الصندوق لفترات أطول من اللازم .
- تعديل خطوط الإتمان الطارئ في إطار معايير الأهلية القائمة لتكون أكثر فعالية في منع حدوث الأزمات.
- يجب أن يقتصر تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التي تكون فيها الحاجة واضحة و مبررة للحصول على قرض طويل الأجل .¹
- التعزيز من مراقبة البرامج المدعمة بموارد الصندوق خاصة عند انتهائها و تجاوز الإئتمان غير المسدد من البلد العضو حد معين .

المطلب الثاني: التدخل لحل مشكل المديونية

تطورت ديون العالم الثالث حينما قفزت أسعار النفط وأسعار الفائدة، حيث إتخمت الأسواق النقدية العالمية بأحجام كبيرة من السيولة، مما أدى للبحث عن سائل مربحة للإستثمار والتي تمثله في إقراض دول العالم الثالث دون مراعاة لقدرتها على السداد، ومنه سنين في هذا المطلب دور الصندوق في حل هذه المشكلة.²

1- ماهية إعادة جدولة الديون

إن أزمة المديونية الحادة التي تعكس أثارها السلبية على البلدان النامية أدت إلى التهام الحصة الأكبر من الموارد السنوية لهذه الدول، مما جعلها عاجزة عن تمويل برامجها الوطنية وهذا ما دفع بلدان النامية إلى انتهاج أحد الخيارات التالية:

- 1- أن يخفض البلد من إنفاقه العمومي ويستثمر في ضمان دينه وهذا صعب لأنه يعتمد على وجود ثقة كبيرة بين الحكام والمحكومين.
- 2- أن يتوقف البلد عن سداد أقساط ديونه ويسدد مستحقات خدمة الديون، وهذا الخيار يحرم البلد من الإقتراض مستقبلا.

¹ محمد أحمد السريتي، عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 217، 218

² <http://www.kaadesing.com/>، تاريخ الزيارة، 11:50، 12-29-2018، تاريخ الزيارة،

3- أن يتجه البلد نحو إعادة جدولة ديونه وهو الخيار الذي انتهجته معظم الدول النامية رغم مخاطره الكبيرة التي تؤدي لزيادة التدخل الأجنبي مستقبلا في صياغة برامج التنمية والإشراف على تنفيذها في البلدان النامية.¹ و يقصد بإعادة الجدولة عملية إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدنية، أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد، حيث تقرر الدولة الدائنة منح الدولة المدينة آجالا إضافية، وبهذه الطريقة يمكن للدولة الدائنة أن تحصل على أموالها بدلا من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع، وفي الوقت نفسه تستفيد الدولة المدينة من فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية، وأهمها معالجة العجز المالي الذي هو سبب اللجوء إلى التمويل الخارجي.²

2- دور الصندوق في مفاوضات إعادة الجدولة

يمكن التمييز بين نوعين من ديون الجدولة وفي كل نوع يقوم الصندوق بدور فعال في إعادة مفاوضاتها وهي:³

أ- الديون الرسمية:

وهي الديون التي تمنحها الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية، وعادة تجري مفاوضات إعادة جدولة الدين الرسمي في إطار نادي باريس الذي تأسس سنة 1956. ويلعب صندوق النقد الدولي دورا فعالا في إدارة وتوجيه المفاوضات حيث يقدم ممثله تحليلا إقتصاديا لوضعية البلد الاقتصادي ووضعية ميزان مدفوعات وعلاقة البلد بالصندوق، ولا تتوصل الأطراف المتفاوضة إلى الاتفاق مع البلد المدين حتى تكون علاقته حسنة مع صندوق النقد الدولي ويطلب منه الإلتزام بتطبيق برامج تكثيف تحت إشراف الصندوق.

ب- ديون البنوك التجارية:

تحتل ديون البنوك التجارية حيزا هاما من إجمالي الديون كما أصبحت مصدرا هاما للتمويل الخارجي، لمجموعة كبيرة من البلدان النامية وتقود مفاوضات إعادة جدولتها البنوك الدائنة الرئيسية في نادي لندن الذي يضم تكتل البنوك، ورغم عدم وجود علاقة واضحة تربط بين صندوق النقد الدولي لمجموعة البنوك التجارية إلا أن دوره أساسي في المفاوضات التي تجريها تلك البنوك من المدنيين، حيث يقدم للدائنين تقييما لوضعية البلد المدين ومدى تقيده بضرورة أن يكون لديه برنامج تكثيف متفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

¹ صالح صالح، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص 119

² <http://www.aljazeera.net/knowledgegate>، تاريخ الزيارة، 29-12-2018، 12:25

³ صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 120، 121.

إذن فعلاقة الصندوق بنادي باريس مرتبطة بالعمليات المالية التي يقدمها سوية للدول الأكثر فقرا أو المتوسطة الدخل، فالصندوق لا يعقد أي اتفاقه في هذا المجال إلا إذا أبدى النادي موافقة على إعادة جدولة ديون الدولة العضوية بالصندوق، أما نادي لندن فلا يقبل إعادة جدولة للديون التي لا تحظى بموافقة من صندوق النقد الدولي.

وابتداء من سنوات الثمانينات، وافق نادي باريس بصورة متزايدة على إعادة جدولة معظم أو كل مدفوعات أصل الدين أو الفائدة المحققة بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تسعى إلى إعادة الجدولة، ومن 1976 إلى 1988 وافق النادي على 81 إعادة جدولة للتدفق المالي بشروط غير ميسرة مع 27 بلد من البلدان التي تسعى الآن بالبلدان الأكثر فقرا المثقلة بالديون، مؤجلا بذلك مدفوعات تصل إلى حوالي 23 مليار دولار (جدول 01).

- الجدول (01-02): عمليات إعادة الجدولة التي قام بها نادي باريس 1976-1988.

التاريخ	عدد عمليات إعادة الجدولة	عدد البلدان	المبلغ الموحد مليون دولار	الرصيد أو التدفق	رصيد العمليات
قبل أكتوبر 1988	81	27	2283	اتفاقيات التدفقات فقط	-
أكتوبر 1988 - جويلية 1991	27	20	5944	اتفاقيات التدفقات فقط	-
ديسمبر 1991 - ديسمبر 1994	26	23	8857	اتفاقيات التدفقات فقط	-
ابتداء من جانفي 1995	34	27	14664	7 اتفاقيات للرصيد	2518
ابتداء من جانفي 1998	05	04	2775	اتفاقيات للرصيد	709

- المصدر: التمويل والتنمية، مجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2000، ص 42.

3- نتائج برامج إعادة الجدولة:¹

حسب الدراسات لم تؤد برامج الصندوق إلى تخفيف حدة المديونية بل إلى العكس تماما، ففي 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج انتقل ثقل مديونيتها الخارجية قياسا بالنتائج المحلي الإجمالي من 82% في

¹ <http://www.aljazeera.net/knowledgegate>، تاريخ الزيارة، 31-12- 2018، 11:35

منتصف الثمانينات إلى 154% في منتصف التسعينات، أما في الدول النامية المدنية التي لم تطبق هذه البرامج فقد انتقل ثقل المديونية من 56% إلى 76% فقط في الفترة نفسها. نقود إعادة الجدولة إلى إعادة كلفة الدين، فعندما يؤجل مبلغ معين لمدة محدودة على الدولة أن تدفع فوائد إضافية عند حلول مواعيد استحقاق الديون المؤجلة إذ تسري الفوائد طول فترة التأجيل، ودون الدخول في التفاصيل الفنية فإن إعادة جدولة مبلغ معين لمدة 15 سنة نقود إلى دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية هذه المدة، ناهيك عن أن الدولة المدينة لا تستطيع أن تقدر بدقة المبلغ الذي ستدفعه فعلا في فترة التأجيل، لأن أسعار الفائدة قد تكون معومة أي غير محددة مقدما لارتباطها بأحوال السوق.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية وآثارها.

تعتبر سياسة تخفيض سعر العملة المحلية كأداة مهمة من أجل استعادة التوازن الداخلي والخارجي وتخفيض الاستقرار الاقتصادي.

وتمثل هذه السياسة جزءا كبيرا من مجمل الإجراءات المختلفة المتضمنة في برامج الصندوق الموجهة إلى الدول النامية.

1- شروط نجاح سياسة التخفيض: هناك العديد من الشروط التي تتحكم بدرجة نجاح أو فشل سياسة التخفيض وهي:

أ- ثبات الأسعار المحلية للتصدير:

لا يمكن أن يكون للتخفيض فعالية إذا سائر انخفاض قيمة العملة المحلية ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية للسلع المصدرة بنفس النسبة، باعتبار أن العائد الذي يمكن أن يحققه المستورد الأجنبي من جراء عملية التخفيض سيستفيد مباشرة بارتفاع الأسعار المحلية في البلد المخفض لسعر عملته وبذلك يختفي الأثر السعري في زيادة صادرات البلد.¹

ب- عدم لجوء الدول المنافسة على تخفيض عملتها:

إن قيام الدول التي تصدر نفس السلع بإجراء تخفيض لعملتها مماثل للدولة صاحبة التخفيض قصد المحافظة على أسواقها الخارجية، يحد من فعالية سياسة التخفيض في تقليل الواردات، وقد تتسابق الدول المتنافسة في تخفيض عملاتها مما يؤدي إلى استنزاف ثرواتها الطبيعية،² وإذا قامت الدولة بتكرار عملية التخفيض فإن ذلك يمكن أن يفقدها المزايا التي حصلت عليها من جراء هذه العملية، مثلما حصل لبريطانيا عندما خفضت من

¹ يسرى أحمد عبد الرحمن ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1974 ، ص 249.

² الفار إبراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص 48.

قيمة عملتها الخارجية بعد خروجها عن قاعدة الذهب، فازدادت صادراتها وقلت وارداتها فكانت قدوة للعديد من الدول التي عمدت هي الأخرى إلى انتهاج نفس السياسة وخفضت من عملاتها، وكان من نتائج هذا الإجراء أن عادت أسعار الصرف لهذه العملات إلى نفس المستوى الذي كانت عليه قبل إجراء التخفيض وبالتالي عودة الأوضاع الاقتصادية لحالتها الأولى.

ج- درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في إحلال الواردات:

إن ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية، من شأنه أن يدفع بالطلب المحلي نحو الارتفاع على السلع المحلية التي تحل محل السلع المستوردة، إذا فلا بد أن يكون لدى جهاز الإنتاج الوطني مرونة كافية لتعويض هذا الطلب المحلي الجديد من خلال سياسة إحلال الواردات بالسلع البديلة.

ومن أجل تحقيق ذلك يجب توفر إمكانيات وموارد عاطلة، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار تكلفة المدخلات المستوردة من تجهيزات الإنتاج وغيرها التي عرفت ارتفاعاً في أسعارها نتيجة عملية التخفيض، إذ أن مزايا التخفيض تضمحل لما يعتمد القطاع الإنتاجي المحلي على درجة كبيرة من مستوى الاستيراد، وبالتالي فإن شرط نجاح التخفيض مرتبط بمزايا عملية إحلال الواردات التي ترتبط بدورها بنسبة التكاليف الداخلية وكذا المبادلات بين القطاعات.¹

د- عدم تجاوز نسبة الاتفاق الكلي نسبة الاستثمار:

يستلزم نجاح عملية التخفيض اتخاذ إجراءات تعمل على الحد من نسبة الإنفاق الكلي مقارنة بنسبة الاستثمار إذا أن التخفيض من شأنه أن يعمل على الرفع من حجم الإنفاق الكلي، وذلك في حالة توسيع الإنتاج الداخلي من خلال تشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد الوطني، فينتج عن ذلك ارتفاع النفقات الاستثمارية وأيضاً مستوى الدخل، فيرتفع معها الطلب على الواردات أو السلع البديلة فتتجه الأسعار والإنفاق الكلي إلى الزيادة فيؤدي هذا الوضع إلى اختفاء الأثر السعري لصادرات البلد.²

هـ- أثر التعريف الجمركية: هناك جانبين لتأثير التعريف الجمركية أحدهما مرتبط بالتصدير والآخر بالاستيراد:³

¹ Jacquemot et Assidon, **politique de change et ajustements en afrique**, (ministère de la coopération et de développement, paris, 1989, p:389)

² سماي علي، دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي و النقدي الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، الجامعة (غير مذكورة)، 2001، ص144.

³ نفس المرجع السابق، ص115.

- عند التصدير:

حيث للتعريف الجمركية التي تفرضها الدولة الأجنبية المستوردة اثر على فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية، فكلما ارتفعت التعريفات كلما قل الطلب الأجنبي على سلع وخدمات البلد المخفض، فتقل معه استجابة الطلب الأجنبي للتخفيض في قيمة العملة المحلية مما ينتج عنه عدم جدوى هذه الأداة في زيادة كمية العملات الأجنبية ومنه معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

- عند الاستيراد:

من ناحية التعريف الجمركية المفروضة على الواردات فيمكن القول أنه كلما ارتفعت نسبتها كلما انخفض أثر التخفيض على إنقاص الطلب هذه السلعة.

2- آثار عملية تخفيض سعر صرف العملة المحلية:¹

يهدف صندوق النقد الدولي عموماً من عملية تخفيض العملة إلى تحقيق هدفين هما: تخفيض الطلب الإجمالي في الأمد القصير، وإعادة توزيع وتخفيض الموارد الإنتاجية وتوجيهها نحو القطاع الخارجي، أي التوجه نحو التصدير في الأمد المتوسط.

أ- التخفيض في سعر الصرف وإنقاص الطلب الإجمالي:

من شأن عملية التخفيض أن تؤثر سلباً على الطلب الإجمالي إذ نتج عنها اثر تضخمي، ومن شأنها كذلك أن تنقص في القوة الشرائية لمستوى محدد من الداخل، وبتعبير آخر يمكن أن يظل الطلب الاسمي على ما هو عليه أو أن يزيد قليلاً، ولكن الطلب الذي الفعلي يتجه نحو النقصان، ويجب لتحقيق ذلك أن يصاحب عملية التخفيض اتخاذ تدابير من شأنها عدم السماح لتغيرات الدخول من أن تتبع تقلبات الأسعار، أي إتباع سياسة تقييدية في مجال السياسة المالية والنقدية، وعدم ربط الأجر بالأسعار، وعلى العموم فإن المقياس الذي يوزع على أساسه نقصان الطلب الحقيقي الإجمالي بين السلع المستوردة والمنتجات المحلية بتعلقه بالصفة الأقل أو الأكثر مرونة في طلب السلع المستوردة.

ب- التخفيض والمنافسة: يؤدي الأثر الايجابي للتخفيض على إعادة توازن ميزان المدفوعات إلى التغيرات على الطلب التي يتركها التغير في الأسعار، فمن جهة الصادرات يؤدي التخفيض إلى نقصان الأسعار بالعملة الأجنبية للمنتجات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات في الخارج، أما من جانب الاستيراد فإن من شأن التخفيض أن يزيد مقدار العملة الوطنية ثمناً للمنتجات الأجنبية الأمر الذي يعني نقصان الطلب الداخلي على الاستيراد.

¹ برياص الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 67 ، 68.

- إن صندوق النقد الدولي يدرك جيدا حدود الآثار المنتظرة من التخفيض على طلبات الواردات والصادرات، وتقريره لسنة 1981 يتضمن تحليلات عملية ترمي في خلاصتها إلى القول أنه "لفترة أقل من سنة يكون إجمالي مرونة الطلب على الواردات وعلى الصادرات بالنسبة للدخل أكبر بمرتين إلى أربع مرات من إجمالي مرونة الطلب عليها بالنسبة للأسعار النسبية" وإن رصيد المدفوعات الجارية يتحسن في الأمد القصير بدرجة أكبر في البلدان التي تلجأ إلى إجراء تخفيضات في عملائها، ففي مجال اعتبار التخفيض أدلة للتأثير على الطلب في الأمد القصير، يكون عاملا مكملا للسياسة المالية والسياسة النقدية الانكماشية أكثر منه عاملا يمكن إدخال تحسين مباشر على الميزان الخارجي عن طريق معالجة وتغيير الأسعار النسبية بغية تطوير منافسة الإنتاج الوطني.¹

ج- التخفيض وإصلاح المالية العامة:

إن تغير الأسعار النسبية الناجمة عن عملية تخفيض العملة له تأثير مباشر على الأوضاع المالية العامة في البلدان النامية، وذلك بالجزء الذي يرتبط فيه جزء هام من النفقات والموارد بالعمليات مع العالم الخارجي، فالتخفيض أثر ألي هو زيادة الموارد الجمركية حيث تزداد القيمة المقابلة للعملة الوطنية للواردات التي تفرض عليها الرسوم الجمركية كذا زيادة الموارد الجمركية حيث تزداد القيمة المقابلة للعملة الوطنية للصادرات وبالتالي الرسوم على الصادرات، كذلك من شأن عملية التخفيض للعملة أن تزيد بالطريقة نفسها الموارد الآتية من الخارج تحت شكل منح وقروض للدولة، وبالمقابل فإن تخفيض النقد الوطني يزيد من الأعباء والتكاليف المرتبطة بالمشتريات الخارجية.

3- أثر تخفيض سعر الصرف على الدول النامية: تترتب عليها جملة من الآثار على مستويات مختلفة:²

أ- بالنسبة للصادرات:

إن تخفيض قيمة العملة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة صادرات الدولة النامية نظرا لعوامل عديدة، منها تخصص معظم هذه الدول في الإنتاج الزراعي والصناعي والموارد الأولية التي تتسم بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، واتجاه الطلب العالمي على أكثرها إلى الانخفاض في المدى المتوسط، إذ ليس بالضرورة بما كان في حال تخفيض أسعار الصادرات أن يزداد الطلب على منتجات الدول النامية، هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى ولو حدث عكس ما سبق ذكره فإنه لن يكون الإنتاج الداخلي لصادرات الدول النامية قادرا على الاستجابة للطلب العالمي على سلعها، ذلك أن هذه الدول تلاقى صعوبات في استغلال الطاقات العاطلة أو زيادة

¹ ماري فرانس ليريتو، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1993، ص 181.

² الفار إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الإمكانيات المتاحة لقطاع التصدير، إذا فزيادة الصادرات أمر مرتبط بزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج من اجل التصدير ثم يأتي في المقام الثاني مسألة التخفيض.

ب- بالنسبة للواردات:

إن تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يحدث ارتفاع في قيمة الواردات بدلالة العملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية، الشيء الذي ينجز عنه الحد من الطلب على الواردات ومنه القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، إذ أن ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنفس نسبة التخفيض من شأنه أن يؤدي إلى تناقض طلب المستهلكين على هذه السلع بنسبة أكبر مما يدفعهم إلى الحد من استيرادها، غير أن ذلك لا يتحقق في البلدان النامية لأنها تفقد إلى شروط أساسية، فهل بمقدور جهازها الإنتاجي إنتاج السلع البديلة للسلع المستوردة وبأقل سعر.

وبما أن الجزء الأكبر من واردات الدول النامية يوفره العالم الخارجي، وهي تتمثل عموماً في السلع الغذائية والأدوية ومختلف التجهيزات...، ومن ثم فإن سياسة التخفيض لا يتوقع منها أن تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على تلك الواردات حتى وأن ارتفعت أسعارها من جراء التخفيض.

وحتى تنجح سياسة التخفيض في الحد من حجم الواردات، يجب أن لاتلجأ الدول المصدرة إلى إتباع سياسة الإغراق أو تخفيض قيمة أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية بنفس نسبة تخفيض العملة، ومنه سوف تظل الأسعار المحلية لواردات الدول النامية على حالها قبل القيام بسياستها لتخفيض، وبالتالي فإنه من غير المتوقع أن تؤثر هذه السياسة في الحد من الواردات.

ج- بالنسبة لخدمات الديون الخارجية:

يؤثر التخفيض بشكل واضح على قدرة الدولة في خدمة ديونها الخارجية وبالتالي على نمو اقتصاديات الدول المدينة، إذ أن رفع سعر الصرف يؤدي بالضرورة إلى إضافة أعباء جديدة على الدول المدينة، ويمثل هذه الأعباء الإضافية تقريبا نفس نسبة التخفيض في العملة المحلية، باعتبار أن أقساط الدين الخارجي والفوائد المترتبة عنها مقومة بدلالة العملة الأجنبية يبقى ثابتا، بينما العبء المعبر عنه بالعملة المحلية سيرتفع مما يثقل كاهل الدولة بدفع عدد أكبر من وحدات العملة المحلية للحصول على المقدار اللازم من النقد الأجنبي لسداد أعباء الديون، وهكذا تستفيد الدول أو الهيئات الخاصة دون عناء من هذا التخفيض من خلال استيرادها للسلع والخدمات بأسعار تقل عن تلك المطبقة قبل التخفيض، إذا فإن قيمة تخفيض العملة سيؤدي إلى إثقال كاهل الدول المدينة بزيادة عبء الديون الخارجية على حساب الاقتصاد الوطني.¹

¹ برياص الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 69.70.

المطلب الرابع: أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الآسيوية

في هذا المطلب سنرى أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الآسيوية وذلك من خلال استعراض دور الصندوق في مواجهة الأزمة ونتائج هذا التدخل، بالإضافة إلى بعض الانتقادات الموجهة للصندوق في تعامله مع الأزمة.

1- دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة

اضطرت كل من كوريا الجنوبية، اندونيسيا وتايلندا إلى طلب الإعانة من صندوق النقد الدولي نظرا للانخفاض المعتبر لأسعار صرف عملاتها والخروج المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية منها، وقد تضمنت الخطة المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة شطرين: مرتبط بالسياسات النقدية والجبائية والآخر بجملة من الإصلاحات الهيكلية، فقصده الحد من العجز الخارجي وذلك في محاولة لتخفيض الطلب الداخلي واسترجاع ثقة المستثمرين.¹ وبالتوازي فقد طلب الصندوق من هذه البلدان الثلاثة اتخاذ جملة من التدابير الهيكلية، كإعادة هيكلة و رسملة القطاع البنكي، تقييد ورفع الرقابة الاحتياطية، تطوير التشريع الخاص بالبنوك وبالإفلاس وفتح النظام البنكي للرأس المال الأجنبي.²

ومن خلال هذا نلاحظ أنه إلى جانب إتباع سياسات نقدية وجبائية نقدية، فقد تمحورت معظم التدابير الهيكلية المقترحة على النظام البنكي، والذي قد يعتبر سبب من الأسباب الرئيسية للأزمة وذلك نظرا لنمط تخصيصه للقروض ولرؤوس الأموال في الاقتصاد.

وإلى جانب هذين الشطرين اللذان تضمنهما خطة صندوق النقد الدولي، فقد تضمنت أيضا إعانات مالية تقدم للبلدان المعنية، والجدول التالي يبين حجم الإعانات المالية المقدمة ومصدرها باعتبارها مقدمة من هيئات مالية دولية مختلفة.

¹ D.Dwort-Frecant , “la crise asiatique,le role de la banque mondiale“,in la revue du financier spécial , **crise financière internationale**,(n118-119,1998,p :24).

² A-Guillouet ,«Crise asiatique.leçons provisoires et premiers espoirs», **in revue d'economie financier** , (n48 ,juillet 1998 ,p :212)

الجدول (02-02): الإعانات المالية المقدمة من طرف هيئات مالية مختلفة لكوريا الجنوبية، اندونيسيا، وتايلندا بعد الأزمة الآسيوية.

البلد	تايلندا	اندونيسيا	كوريا الجنوبية
تاريخ تعويم العملة	02 جويلية 1997	04 اوت 1997	17 نوفمبر 1997
تاريخ طلب الإعانة من	05 اوت 1997	04 اكتوبر 1997	21 نوفمبر 1997
ص ن د	20 اوت 1997	05 نوفمبر 1997	04 ديسمبر 1997
تاريخ الحصول عل	ص ن د 4 مليار دولار	10 م.د	21 م.د
التأكيد	البنك د 1.5 م.د	4.5 م.د	10 م.د
الهيئات المساهمة في	البنك الآسيوي للتنمية	3.5 م.د	4 م.د
الإعانة ومبلغ المساهمة	1.2 م.د	17 م.د	22 م.د
	مصادر مختلفة 10.5 م.د		
المجموع	17.2 مليار دولار	35 مليار دولار	57 مليار دولار
توزيع المساهمات حسب كل هيئة مالية	ص.ن.د 35 م.د البنك الدولي 16 م.د البنك الآسيوي للتنمية 8.7 م.د مصادر مختلفة 49.5 م.د المجموع 109.2 م.د		

المصدر : الصفحة الرئيسية لصندوق النقد الدولي

من خلال الجدول تظهر لنا مدى الأهمية للإعانات التي قدمتها الهيئات المالية المختلفة وعلى رأسها ص.ن.د (17.2 م.د لتايلندا، 35 م.د لاندونيسيا، 57 م.د لكوريا) وهذه الإعانة تمثل على التوالي 10%، 15%، 12% من الناتج الداخلي الإجمالي لهذه البلدان مقيما بسعر صرف 1996.¹ إذن فصندوق النقد الدولي قد استجاب لطلب جاء بصورة تلقائية من عند هذه البلدان، وقد يعكس هذا اللجوء التلقائي المصدقية التي اكتسبها الصندوق كهيئة تساهم في مواجهة الأزمات المالية،² ومنه يمكن القول

¹ A-Guillouet, op, cit , p :213

² F.Nicolas, « Les FMI sur la sellette », in **probleme economiques** , (n2595 , 16 décembre 1998 , p :23)

إن صندوق النقد الدولي كهيئة قد اكتسبت مكانة هامة نسبيا في النظام المالي الدولي لاسيما عند ظهور الأزمات المالية.

2- النتائج المترتبة عن تدخل الصندوق:

على ضوء بعض المؤشرات الخاصة بدول جنوب شرق آسيا يمكن القول إن السياسات والتدابير التي انتهجتها هذه الدول بإعانة من صندوق النقد الدولي قد كانت فعالة نسبيا، ففي سنة 1999 شهدت تسجيل معدلات نمو إيجابية 12% في كوريا، 2% في الفلبين، 1% في تايلندا، 0.9% في ماليزيا، ماعدا اندونيسيا أين تواصل تراجع الناتج الداخلي الإجمالي، بداية ظهور فائض جاري 70م.د سنة 1998 بعد تسجيل عجز بقيمة 55م.د سنة 1996 للخمس دول الأساسية التي مستها الأزمة الآسيوية، وقد تزامن هذا بتحسّن أسعار الصرف، ارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية ومؤشرات الأسواق المالية.

كما لا بد أن نشير إلى توقف معدل نمو الإنتاج الصناعي عن التراجع في دول جنوب آسيا، ماعدا اندونيسيا وإلى بداية دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى دول المنطقة سنة 1999.¹

وبالتالي فعلى غرار ما حصل في المكسيك سنة 1995، فقد ساهم صندوق النقد الدولي في إعانة دول جنوب شرق آسيا للدخول في مرحلة نمو وتجاوز الأزمة.

3- الإنتقادات الموجهة للصندوق في تعامله مع الأزمة:

هناك جملة من الانتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- لقد حاول صندوق النقد الدولي أن يلعب دور مقرض الملاذ الأخير على المستوى الدولي، بالرغم أن إمكانياته المالية لا تسمح بذلك، فبالنظر إلى حجم التدفقات والعمليات المالية التي ميزت ظاهرة العوامة المالية، فقد أصبح حجم رؤوس الأموال اللازمة أكبر نسبيا من الإمكانيات المالية للصندوق، وهذا ما يعكسه طلب المدير العام للصندوق آنذاك للرفع من حصص البلدان في هذه الهيئة.

في هذا الإطار لا بد أن نشير انه عقب الأزمة انشأ الصندوق آلية جديدة للتدخل في حالة الأزمة المالية وهي ما يعرف بتسهيل الاحتياط التكميلي وهي عبارة عن تسهيلة خاصة بالبلدان التي تسجل عجزا طارئا نظرا لفقدان الثقة من طرف المستثمرين في هذا البلد،² وقد استعملت في كوريا الجنوبية خلال شهر ديسمبر 1997.

¹ J. C. Berthelemy, S. Chauvin, « Pays en développement », (in CEPII : L'économie mondiale 2000.(1999) éd. La découverte, PP : 34-35).

² A. Guillouet, op.cit, p : 213.

2- هناك من يعتبر أن البرامج التي اقترحتها صندوق النقد الدولي على دول جنوب شرق آسيا لم تكن مناسبة لها، ففي الدول الآسيوية، كان السبب الأساسي للازمة هو كون البنوك والشركات الخاصة قد تحصلت على قروض بالعملة الأجنبية دون أن تحسن تخصيص أو توظيف هذه الأموال ومن ثم فقد واجهت هذه الدول ارتفاعاً في مديونية القطاع الخاص وعدم قدرته على الوفاء ﴿عكس ما حدث في المكسيك أين كانت الدولة هي العاجزة عن الدفع﴾، وقد نتساءل عن العلاقة بين إتباع سياسة نقدية وجبائية نقدية وسياسية إعادة هيكلة القطاع البنكي، فالسياسات النقدية والجبائية النقديتين من شأنهما كبح النمو ومن ثم عرقلة هيكله القطاع البنكي.¹

3- إضافة إلى ماسبق يعتبر هذا النقد من أهم الانتقادات التي قد توجه لصندوق النقد الدولي وتعامله مع الأزمات المالية بشكل عام، فمن المحتمل أن تؤدي تدخلات الصندوق في حل الأزمات المالية الدولية إلى تولد ظاهرة الخطر الخلفي لدى البلدان التي تتمثل في كون أن وجود ضمان للتدخل لإعانة المتعاملين في حل الأزمات المالية قد يدفع بمؤلاء إلى المخاطرة أكثر.²

عند تدخل الصندوق في جنوب شرق آسيا، فقد قدم تمويلات للقطاع الخاص وذلك عبر تمويله للدول التي أصابتها الأزمة، وفي هذه الظروف، قد تشد ظاهرة الخطر الخلفي وذلك لكون الوسطاء الماليين على يقين من أنهم محميون من خطر الإفلاس، بالرغم أنهم لم يحصلوا على ضمان صريح أو ضمني من عند الدولة، خاصة بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين رجال السياسة وميسرو الهيئات المالية والبنوك.

إضافة لهذا، ونظراً لتدخل صندوق النقد الدولي في البلدان الناشئة بشكل عام، إبان الأزمات المالية، فقد يشجع هذا المتعاملين الخارجيين على الإقراض لهذه الدول ﴿أو للقطاع الخاص فيها﴾، إذا كانوا متيقنين أن هذه الأخيرة ﴿أي الدولة﴾ ستلجأ للصندوق في حالة ظهور الصعوبات.

وبالرغم أن شرطية الصندوق قد تساهم في كبح ظاهرة الخطر الخلفي، لكن مع هذا فقد نخمن أن تدخلات الصندوق قد تؤدي إلى تشجيع هذه الظاهرة، خاصة إذا كانت هذه التدخلات من مصلحة القطاع الخاص وهو ما قد يؤدي إلى احتمال ظهور صعوبات لاحقة في الأنظمة المالية لمختلف البلدان لاسيما البلدان الناشئة.³

¹ F.Nicolas,op,cit, p :24.

² A.Meltes , «Alea moral :Les institutions financieres face au FMT», **in probles économiques**, (n 2550 , 07janvier 1998,p :31).

³ غلير مور أورتييز مارتينيز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للاندعاش في آسيا؟ ، عن مجلة التمويل والتنمية ، عدد يونيو 1998، ص ص7،8.

المبحث الثاني: أشكال تدخل مجموعة البنك الدولي في اقتصاد الدول النامية

مع التطور الهام الذي عرفه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتحوله إلى مجموعة تشكل من خمس مؤسسات تمكن من تنوع وتكثيف المساعدات التي يقدمها في المجالين المالي والنقدي، وبرز هذا في اقتحامه لميادين جديدة لم تكن من اهتماماته من قبل، مثل اهتمامه بترقية القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، بالإضافة إلى تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، وبرامج مكافحة الفقر والمشاكل البيئية.

المطلب الأول: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع

يخصص البنك نسبة كبيرة من فروضه لتمويل مشاريع البنية الأساسية كالنقل، الاتصالات، إضافة إلى مشاريع قطاعات الصناعة والطاقة... وغيرها، ويمكن إنجاز هذه المشاريع التي يمولها البنك الدولي فيما يلي:

1- مشاريع النقل:

وتشمل الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق، وهي من المرافق التي يمولها البنك، فالسكك الحديدية، يمكن القول أن استخدامها يقتصر على غرض واحد وهو ربط المناجم بالموانئ والمناطق الأخرى، مثل خطوط السكك الحديدية التي مولت في موريتانيا وبوتسوانا والبرازيل. ويخصص البنك الدولي 10% تقريبا من مجموع قروضه لتهيئة الموانئ باعتبارها نقطة الاتصال الرئيسية بالنسبة لعملية الاستيراد والتصدير، وتستخدم هذه القروض في غالب الأحيان لتحسين موانئ دول العالم الثالث ليتسنى لها استقبال أضخم ناقلات النفط التابعة لأساطيل الشحن البحري متعددة الجنسيات.

وتستحوذ مشاريع تشييد الطرق الرئيسية على أكبر الحصة من الاستثمارات التي يمولها البنك في قطاع النقل، وتختلف هذه الطرق من حيث الحجم ودرجة التعقيد التقني، وهناك الطرق السريعة والطرق الفرعية المؤدية إلى الطرق السريعة.¹

2- مشاريع الطاقة الكهربائية: تعتبر من أولى المشاريع التي مولها البنك الدولي، وقد ظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر لحجم لقروض المخصصة لها، وكانت هذه المشاريع مناسبة لقروض البنك الدولي لأنها ذات كثافة رأسمالية شديدة، وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستورد من البلدان المتقدمة.

وقد وجهت بعض الانتقادات للبنك الدولي بخصوص تمويله لقطاع الطاقة الكهربائية، على أساس أن أولى المستفيدين منه هم الأثرياء والأقوياء، سواء بحكم عملهم كأصحاب للمصانع والمناجم، أو بوصفهم من الطبقة

¹ شريل بيار ، البنك الدولي ، دراسة نقدية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، سينا للنشر، القاهرة، 1994، صص 104-107

الثرية من قاطني المدن القادرين على تحمل تكاليف التوصيلات الكهربائية المنزلية، وشراء الأجهزة التي تشغل بالكهرباء، ولذلك أصبح البنك الدولي يمول مشاريع كهربية الريف، والموجهة بصفة خاصة للفئات الفقيرة.¹

3- مشاريع النفط والغاز:

ظل البنك الدولي لأعوام عديدة يرفض تقديم القروض لبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز أو إنتاجهما، ويرجع هذا لسببين:

أولهما أنه سنة 1973 كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي، مقارنة بالأسعار الدولية السائدة، كما أن إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في وفرة متزايدة.

أما السبب الثاني لعزوف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز، فيرجع إلى توفر رأسمال الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع في تلك الفترة.² ومع إدراك البنك الدولي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية، أصبح يخصص ربع القروض لقطاع الطاقة، بحيث تجاوزت قروضه لهذا القطاع مبلغ 1.5 مليار دولار في العام المالي 1979، لترفع إلى 3.5 م د في العام المالي 1986، ووجه نحو ثلثي هذه المبالغ لمشاريع توليد الكهرباء ومشاريع النفط والغاز والفحم.

ففي قطاع الغاز، ساعد البنك الدولي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنمية كقوة للقطاع، واختيار المشاريع وتنفيذها، وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز، ونظرا لأن مشاريع الغاز في بعض الظروف تجذب المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، فقد أوصى البنك الدولي البلدان النامية بوضع إطار قانوني مالي يمكنها من اجتذاب الاستثمار الخاص والمحافظة على هذا الإطار.

وفي الثمانينات، وسع البنك الدولي من حجم إقراضه لقطاع النفط والغاز، بحيث قام في السنة المالية 1988 بتمويل 16 مشروعا للغاز الطبيعي، ومشروعين للنفط في 12 بلدا ناميا، وقدرت القروض الموجهة لمشاريع الغاز في السنوات المالية 1986، 1987، 1988 ب 1.8 مليار دولار أمريكي على وجه التقريب.

كما قام البنك بإعداد برامج لتبادل الآراء والمعلومات فيما بين الشركات الدولية، والبلدان النامية وغيرها من المهتمين بصناعة الغاز الطبيعي في البلدان النامية، ويجمع البرنامج بين منتجي الغاز الحاليين والمحتملين لمناقشة الترتيبات المالية والتعاقدية والإدارية اللازمة لمشاريع الغاز وتسهيل نقل التكنولوجيا في الصناعة، وتحديد أسعار الغاز، بالإضافة إلى رسم سياسات الغاز الوطنية ويمكن للبنك الدولي ان يساعد البلدان النامية في هذا المجال عن طريق:³

¹ برياص الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² شريل بيار، مرجع سبق ذكره، ص 189.

³ برياص الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- ✓ مراجعة سياسات تشجيع قطاع الغاز وتمويل مشاريع مشتركة مع المستثمرين الخواص.
- ✓ تمويل مشاريع نقل الغاز وتوزيعه.
- ✓ تقدير المساعدة التقنية لتحديد الترتيبات التعاقدية وأسعار إنتاج واستهلاك الغاز.
- ✓ تنمية الموارد اللازمة لتمويل الغاز والتي تؤمنها التدفقات النقدية للمشروع دون اللجوء إلى الحكومة.
- ✓ تعزيز المؤسسات في قطاع الغاز.

4- تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص:

يسهم القطاعان المالي والخاص بدور مركزي في الوفاء بالرسالة التنموية لمجموعة البنك الدولي، فالأسواق المالية العميقة والمتسمة بالكفاءة وحسن التنظيم والمقترنة بالبيئة القانونية والتنظيمية الجيدة لقطاع الخاص تتيح للشركات فرصة الاستثمار المنتج وخلق فرص العمل والنمو.

فبالأسواق القائمة بوظائفها على نحو جيد تسهم بدور رئيسي في مساعدة الفقراء على الخلاص من الفقر وذلك من خلال المساواة في الفرص أمام الراغبين في أن يكونوا من أصحاب مؤسسات العمل الحر وأرباب العمل، وإتاحة الفرص المحسنة للأسر الفقيرة من أجل كسب الدخل، والإدخال والحصول على الانتماء وحماية أنفسهم من الأوقات الصعبة، فالحاجة ماسة إلى الأسواق المتسمة بالكفاءة في إفريقيا حيث تنمية وتطور القطاعين المالي والخاص متفاوتان، وعبء اللوائح الناظمة لأنشطة الأعمال مفرط والقدرة على الحصول على التمويل محدود لاسيما في المناطق الريفية والوساطة المالية اقل انتشارا مما هو في مناطق العالم.

حتى السنة المالية 2007، كان في البنك الدولي شبكتان مستقلتان إحداهما لتنمية القطاع الخاص والأخرى لتنمية القطاع المالي، ونظرا للصلات الوثيقة بين هذين القطاعين، تم في هذه السنة دمج الشبكتين، وأدى ذلك إلى خلق مكتب مركزي يرأسه نائب الرئيس لشؤون تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص FPD وهو مكتب مشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وتصدر محور التركيز الخاص بتنمية القطاع المالي والخاص محاور التركيز بنسبة 20% ما يعادل 2.6 مليار دولار.¹

المطلب الثاني : تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الإستثمار الأجنبي

يعتمد البنك الدولي على رؤوس أموال القطاع الخاص كثيرا ، و هو يسعى لمساعدة المستثمرين الراغبين بالإستثمار في الدول النامية ، و هو يعمل جاهدا لإيجاد اتفاقية لتسوية النزاعات بين الدول المستقبلية للإستثمار و المستثمرين ، و هذا ما تحقق بظهور هيئتان ساهمتا و لا تزالان تساهمان في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر .

¹ التقرير السنوي للبنك الدولي ، 2007 ، ص ص 20 ، 21 ، 59 .

1- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار

يختص المركز في تسوية المنازعات القانونية الناشئة مباشرة عن عقود الإستثمار بين المستثمر الأجنبي و الدولة المستقبلية للإستثمار ، و لم تحصر الإتفاقية المنشئة للمركز طبيعة المشاريع التي يختص في تسويتها ، و لكن يمكن استنتاج ذلك بالرجوع إلى الهدف من الإتفاقية و المتمثل في تشجيع الإستثمار الأجنبي الخاص و الذي يساهم في التنمية الإقتصادية للبلدان المستقبلية للإستثمار. ولم تحدد هذه الإتفاقية كذلك نوع الصفقات التي يمكن أن تكون موضوعا للدعوة أمام المركز ، و لذلك فيمكن أن تعرض عليه أي من الصفقات الدولية الإقتصادية التي تتضمن عقود تجارة البضائع ، القروض ، الإستثمارات الأساسية و اتفاقيات التنمية الإقتصادية.¹

2- الوكالة متعددة الأطراف لضمان الإستثمار

تعد هذه الوكالة أحدث المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير ، و تعتبر نشاطات الوكالة مكملة لمجهودات البنك الدولي المبذولة من أجل تحضير مناخ ملائم للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في البنك عامة ، و في الدول النامية خاصة. تنشط الوكالة في أقاليم الدول الأعضاء للمساهمة في اجتذاب الإستثمار الأجنبي إلى هذه الدول ، هذا عن طريق تأمين المستثمر الأجنبي من مختلف المخاطر غير التجارية (السياسية) التي قد يتعرض لها . تقدم الوكالة للمستثمرين الأجنبيين ضمانات في ميادين مختلفة ، إذ يمكن أن تكون ضمانات للمساهمين الأجانب في رأس مال الشركات المحلية ، أو ضمانات خاصة بعقود التسيير ، أو عقود تأجير العلامات التجارية ، إلى غير ذلك من عقود المفتاح في اليد ، و عقود نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر. بلغت قيمة الضمانات المصدرة المتجمعة 17.4 بليون دولار ، في حين بلغت قيمتها في السنة المالية 2007 حوالي 1.4 بليون دولار.²

كما أن للوكالة دور في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي إذ تحل محل المستثمر الذي تعوضه في ماكان له من حقوق اتجاه الدولة المضيفة من دون اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي يتم وفقا للإجراءات المتبعة نفسها في المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار ما لم يتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك ، و يتم تنفيذ قراراتها طبقا للقوانين التي تحكم تنفيذ الأحكام في الدولة المطلوب التنفيذ فيها ، و الحقيقة أن دور الوكالة في تسوية النزاع وديا بين المستثمر و الدولة المضيفة يبدأ من لحظة نشوب النزاع فتعمل على ذلك قبل أن يحتاج منها الأمر دفع تعويض إلى المستثمر و الحل محل إزاء الدولة المضيفة.³

¹ عبد المعز عبد الغفار نجم ، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 ، ص 231،232

² التقرير السنوي للبنك الدولي ، 2007 ، ص 64

³ تاريخ الزيارة 01-01-2019 ، 18:50 ، <http://www.azzaman.com/indexq.asp>

3- أثر تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الإستثمار الأجنبي

رغم كل هذه الجهود المبذولة من طرف الهيئتين السابقتين من أجل زيادة نصيب الدول النامية من الإستثمار الأجنبي ، إلا أن حصة الأسد تبقى تستحوذ عليها الدول المتقدمة ، و لعل الجدول التالي يبين ذلك .

الجدول(02-03) : توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلي عبر مختلف أنحاء العالم (نسبة مئوية %)

السنة / المنطقة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	8.1	7.8	7.9	6.8	7	6.7
الإقتصادات المتقدمة	6.7	6.3	6.6	5.7	6.2	5.7
الإقتصادات النامية	10	9.8	9.5	8.5	8.1	8
إفريقيا	12.3	12.4	10.6	7.1	5.4	6.3
آسيا	10.5	10.8	10.6	9.9	9.5	9.1
شرق و جنوب شرق آسيا	11.5	11.8	11.7	11	10.3	10.1
جنوب آسيا	7.2	6.7	6.1	5.5	6.4	5.7
غرب آسيا	5.5	5.4	4.9	4.6	4.6	3.4
أمريكا اللاتينية و الكارييب	7.9	6.7	6.6	5.2	5.3	5.6
الإقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	14.4	13.9	14.6	10.2	11.1	11.8

- المصدر : الصفحة الرئيسية للبنك الدولي.

من خلال الجدول نجد أن الاتجاه السلبي للإستثمار الأجنبي المباشر ينجم عن عدة عوامل حيث تتسبب أشكال الأصول الخاضعة للعمليات الخارجية في حدوث تحول هيكلي في أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ثمة عامل رئيسي آخر و هو انخفاض كبير في معدلات العائد على الإستثمار الأجنبي المباشر على مدى السنوات الخمس الماضية .

في عام 2017 ، انخفض معدل العائد العالمي على الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 6.7 بالمائة . و على الرغم من أن معدلات العائد تظل أعلى في المتوسط في الإقتصادات النامية و الإقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن معظم المناطق لم تغلت من التآكل . ففي إفريقيا على سبيل المثال، انخفض العائد على الإستثمار من 12.3% في عام 2012 إلى 6.3% في عام 2017 . و لما كان الإنخفاض قويا على وجه الخصوص في المناطق التي تعتمد على الإستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالسلع ، يمكن تفسير ذلك جزئيا بالهبوط في أسعار السلع الأساسية خلال الفترة . غير أن الطبيعة الواسعة الإنتشار لهذا الإنخفاض تشير إلى أن العوامل الهيكلية التي تقل بشكل رئيسي فرص المراجعة المالية و تكلفة العمالة في العمليات الدولية تعمل أيضا.¹

المطلب الثالث : السياسة الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء و التعمير

أولا : أنواع القروض : يقدم البنك نوعين من القروض :²

- النوع الأول :

تقدم للدول النامية القادرة على دفع أسعار فائدة قريبة من مثلتها السوقية ، أما مصدرها فهو المستثمرون من كافة دول العالم الذين يقومون بشراء السندات التي يصدرها البنك لهذا الغرض .

- النوع الثاني :

تقدم للدول الأكثر فقرا التي عادة ما تفتقر إلى الجدارة الإئتمانية في أسواق المال الدولية و بالتالي فهي غير قادرة على دفع أسعار فائدة قريبة لأسعار الفائدة السائدة في السوق لذلك ليس بمقدور البنك إصدار السندات بغية توفير الأموال المعدة لإقراض تلك الدول و في هذه الحالة يتم الإقراض عن طريق الفروع التابعة للبنك و هي مؤسسة التنمية الدولية.

و من بين أهم القروض التي يقدمها البنك منذ تأسيسه:³

¹ تقرير البنك الدولي

² عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص ص 304 ، 305

³ نفس المرجع السابق ، ص ص 204 ، 205

❖ قروض المشروعات

و هي تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء...، و عادة ما ترتبط هذه القروض بمشروطة من طرف البنك ترتبط بالمشروع ذاته .

❖ قروض البرامج

و هي تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة أو لتمويل الإستيرادات لصناعة ما أو لعدة صناعات و في ظروف استثنائية يشهدا البلد المقترض و بالتالي فهي قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية حادة على إثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي لذا فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشروطة .

❖ قروض التكيف الهيكلي

تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980م بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها و لرفع قدرتها على تسديد ديونها و تختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطة تتضمن سياسات اقتصادية كلية و تصحيحات هيكلية و لذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي .

❖ قروض التكيف القطاعي

تستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالإقتصاد الكلي للدول المدينة ، و هي تختلف عن القروض السابقة بكونها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة ، و بالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله ، و يتضح مما سبق أن الصفة المميزة لنوعي القروض الأخيرين (قروض التكيف الهيكلي ، قروض التكيف القطاعي) أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الإقتصادية في البلد المقترض . و بالتالي أصبح يطلق عليها قروض السياسات .

ثانيا : شروط الإقتراض التي يضعها البنك العالمي

يقوم البنك الدولي بإقتراض و مساعدة الأعضاء عن طريق منح قروض مباشرة من رأسماله و احتياطياته وأرباحه، أو من خلال منح قروض مباشرة من أموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في الأسواق المالية لبعض الدول ، و استعمال حصيلة هذه القروض في إقتراض الدول الأعضاء التي هي في حاجة إليها ، وهناك وسيلة ثالثة و هي عن طريق ضمان البنك الدولي كليا أو جزئيا القروض التي تقدمها البنوك و الأفراد إلى الدول التي هي في حاجة إليها .¹

¹ ضياء مجيد الموسوي ، الإقتصاد النقدي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993 ، ص 328

و من أهم شروط منح القروض مايلي :

✓ يقدم البنك الدولي قروضا بصفة أساسية لحكومات الدول الأعضاء أو منظمات حكومية متخصصة ، إلا أنه قد يقرض المشاريع الخاصة أيضا ، و في هذه الحالة فإن على الحكومات التي تتواجد في إقليمها هذه المشاريع أو بنكها المركزي ضمان هذه المشاريع ضمانا كاملا فيما يتعلق بسداد أصل القروض و فوائده و ما يرتبط به من عمولات .

✓ لا يشكل القرض الذي يقدمه البنك إلا جزء من النفقة الإجمالية للمشروع ، و هو الجزء اللازم لاستيراد السلع و الخدمات الضرورية للمشروع من الخارج ، ولذلك يحرص البنك عادة على أن يرفق طلب القرض بقائمة للسلع المطلوب استيرادها.¹

✓ تتراوح مدة القروض ما بين 15 و 17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمس سنوات ، و يحتسب البنك فائدته على هذه القروض و التي تتراوح نسبتها ما بين 7.5 و 7.75%.²

✓ يجب أن تكون القروض التي يمنحها البنك موجهة لتمويل مشاريع تخص التنمية و التعمير ، أي أنه لا يضمن القروض التي يكون الغرض منها تحقيق التنمية بصفة عامة ، و إنما التي تكون مخصصة لمشاريع محددة. حيث يعتبر هذا الشرط وسيلة في نظر البنك لضمان استخدام القروض في الأغراض التي يسعى البنك لتحقيقها ، و هي رفع مستوى الإنتاج و الدخل في الدول المقترضة .

✓ إذا أقرض البنك من أموال يقترضها أو ضمن قروض يقدمها المستثمرون من الأفراد و الهيئات الخاصة، فلا بد له من الحصول على موافقة الدول التي تقترض من أسواقها الأموال ، و كذلك الدول التي تخصصها العملة المستعملة في عملية الإقراض ، كما يجب الحصول على موافقة هاتين الدولتين أيضا على قابلية تحويل القروض إلى عملة أي دولة أخرى من الدول الأعضاء ، و القصد من كل هذا هو تمكين الدولة التي تجري في أسواقها أو تقوم بعملياتها القروض من مراقبة ما يخرج منها من رؤوس الأموال لتقدير ما إذا كانت ظروفها تسمح بذلك أم لا .³

ثالثا : تصدي البنك للأزمة الآسيوية

كان للبنك الدولي موقف اتجاه الأزمة ، إذ قام بالمساعدة في تلبية الطلب على الخدمات الإستثمارية اللازمة للتصدي للعواقب الإقتصادية و الإجتماعية المترتبة عن الأزمة المالية ، و قام البنك الدولي في سنة 1998م بتنفيذ مبادرتين هما :

¹ محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1991 ، صص 310 ، 311

² Ammar Belhimer , **la dette extérieur de l'Algerie** , (edition CASBAH , Algerie , 1998 ,

p :118)

³ محمود يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 310

- أنشأ البنك صندوقاً لرسم السياسات و تنمية الموارد البشرية استعداداً للبدء في تنفيذ برنامج الخدمات الإستشارية الموجهة للقطاع المالي ، و يهدف البرنامج إلى مساندة جهود البلدان المتضررة من الأزمة للتصدي للقضايا بالغة الأهمية في إدارة القطاع المالي و إصلاح الجهاز المصرفي . و للإشارة ، فإن الحكومة اليابانية قد قدمت للصندوق في سنة 1998م حوالي 4.5 مليون دولار و التزمت بتقديم مبلغ إضافي قدره 6.9 مليون دولار.

- وافق البنك أيضاً على تولى إدارة صندوق مواجهة الأزمات المالية في آسيا التابع للملتقى الآسيوي الأوربي، و قد تعهدت كل من فرنسا و المملكة المتحدة و عدة جهات مانحة أخرى بتقديم ما يقارب 35 مليون دولار لهذا الصندوق ، و سيمول هذا الأخير برامج للمساعدة التقنية في القطاعين المالي و الإجتماعي في سبعة بلدان من منطقة آسيا.

واصل البنك الدولي في سنة 1999م جهوده المبذولة للتصدي للأزمة من جنوب شرق آسيا ، كجزء من الجهود المبذولة لاستعادة الثقة و النمو المستديم في المنطقة ، إذ قرر المدراء التنفيذيون للبنك استخدام نوعين جديدين من القروض و هما "قروض التكييف الهيكلي البرنامجي" و "قروض التكييف الهيكلية الخاصة". حيث يهدف النوع الأول من القروض إلى تمويل برنامج الإصلاح في الأجل الطويل ، أما النوع الثاني فهدفها مساعدة البلدان للتصدي للأزمة المالية و مؤازرة الإصلاحات الهيكلية .

كما ساند البنك الدولي كل المبادرات التي من شأنها أن تعزز التعاون بينه و بين صندوق النقد الدولي و الهيئات الدولية الأخرى ، و هذا من أجل إيجاد طرق لتدعيم الأسس التي يركز عليها اقتصاد السوق ، و وضع مبادئ و معايير لتحسين متانة البنيان المالي الدولي .¹

¹ التقرير السنوي للبنك الدولي ، 1999 ، ص ص 25 ، 106

خلاصة الفصل

خلال فترة الثمانينات و إلى غاية التسعينات ، أصبح جليا تدخل صندوق النقد و مجموعة البنك الدوليين في الإقتصاد و ذلك من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي و سياسات التمويل المتبناة من طرف هاتين المؤسستين. حيث اختص صندوق النقد الدولي بالبرامج قصيرة الأجل متمثلة في حل مشاكل المديونية و تخفيض أسعار صرف العملات المحلية ، أما البنك الدولي اختص في البرامج طويلة الأجل من خلال العمل على تمويل مختلف المشاريع و السياسات الإقراضية.

هذه البرامج نتج عنها تحسن في أداء اقتصاديات معظم الدول ، لكنها لم تحتفظ بهذا التحسن بعد مدة من فترة تطبيق برامج الإصلاح ، خاصة على المستوى الإجتماعي بسبب استمرار البطالة و الفقر . و لكن على الرغم من النتائج السلبية السابقة ، فإن الصندوق و مجموعة البنك كانا و لا يزالان يصران على سلامة برامج الإصلاح الإقتصادي و التقليل من هذه الآثار و النتائج السلبية بمختلف أشكالها التي يرجعان سببها إلى عدم التزام الدول المتبينة لسياسات الإصلاح بتطبيقها بصورة تضمن فعاليتها . و من بين الدول التي كان لها تعامل مع المؤسسات المالية الدولية نجد الجزائر و التي عقدت اتفاقيات مع صندوق النقد و مجموعة البنك الدوليين من أجل القيام بإصلاحات اقتصادية .

➤ الفصل الثالث : أشكال و نتائج تدخل صندوق النقد

ومجموعة البنك الدوليين في اقتصاد الجزائر

• تمهيد

✚ المبحث الأول : الجزائر و صندوق النقد الدولي

- ❖ المطلب الأول : اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول و الثاني بين الجزائر والصندوق
- ❖ المطلب الثاني : اتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث بين الجزائر والصندوق
- ❖ المطلب الثالث : اتفاقيات الجزائر و الصندوق في إطار برنامج التعديل

الهيكلي

✚ المبحث الثاني : الجزائر و مجموعة البنك الدولي

- ❖ المطلب الأول : المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- ❖ المطلب الثاني : المشاريع الممولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية
- ❖ المطلب الثالث : دور مجموعة البنك الدولي في دعم مسار الإصلاح

الإقتصادي

✚ المبحث الثالث : تطور مؤشرات الإستقرار الإقتصادي خلال فترة تنفيذ

برامج الإنعاش الإقتصادي و نتائج مشاورات المادة الرابعة

- ❖ المطلب الأول : برامج الإنعاش الإقتصادي(المضمون و الأهداف)
- ❖ المطلب الثاني : آثار برنامج الإنعاش الإقتصادي الإجتماعية و الإقتصادية
- ❖ المطلب الثالث : نتائج مشاورات المادة الرابعة بين صندوق النقد الدولي

و الجزائر.

*خلاصة الفصل

تمهيد

لقد شهدت الجزائر حالة اقتصادية و اجتماعية متدهورة بعد استقلالها ، و بالتالي شرعت الدولة في رسم استراتيجيات تنموية كفيلة بمعالجة مختلف مشاكلها الإقتصادية و الإجتماعية و هذا ما جعلها تستعين بالمؤسسات النقدية و المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي الذي انضمت إليه بتاريخ 26 سبتمبر 1963م بهدف الحصول على موارد مالية لتمويل مشاريع التنمية ، و تمويل برامج الإصلاح الإقتصادي لمعالجة الإختلالات.

المبحث الأول : الجزائر و صندوق النقد الدولي

شهدت الجزائر خلال فترة الثمانينات فترة صعبة خاصة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986م و هذا ما أثر بشكل كبير على بعض المؤشرات الإقتصادية باعتبار الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات بشكل كبير إذ تشكل أكثر من 95% من مجموع الصادرات و هذا ما أدى لأزمة حقيقية ، و هو ما أجبر الدولة على اتخاذ اجراءات اقتصادية لتدارك الوضع و ذلك باللجوء إلى صندوق النقد الدولي و إبرام اتفاقيات لمساعدتها على دفع عجلة التنمية إلى الأحسن .

وقد بدأت عضوية الجزائر بالصندوق مباشرة بعد الاستقلال حيث انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 حيث قدرت آنذاك حصتها ب 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لترتفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و قدر صوتها في ذلك الوقت ب 9393 صوت، و يمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر و ذلك في مجلس المحافظين الذي ينعقد سنويا.

المطلب الأول : اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول و الثاني بين الجزائر و الصندوق

أولا : اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول

بتاريخ 28 مارس 1989م قامت الحكومة الجزائرية بإرسال رسالة إلى صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على الأقساط المرتفعة في إطار اتفاق التثبيت من أجل تمويل برنامج طموح أعدته الحكومة من أجل النهوض بالإقتصاد و مواجهة الصدمات الخارجية ، بهدف ضبط الإقتصاد خاصة مع التحكم في المجمعات الإقتصادية الكبرى ، عن طريق مراقبة النقد و القرض و تحسين وضعية المالية العامة .

و قد وافق الصندوق على تقديم قرض مقداره 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، استعملت كلها في 30 ماي 1990م بالإضافة إلى 315.2 مليون نظرا لانخفاض أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب .¹

¹ قدي عبد المجيد ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية -دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر فترة 1988-1995م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص259

و كان محتوى الإتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم المالي مايلي :

✓ اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا .

✓ تقليص العجز الميزاني .

✓ تعديل سعر الصرف .

✓ إزالة التنظيم الإداري للأسعار .

و تنفيذا للإتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12 و المتعلق بالأسعار و ذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الإتفاق ، كما تم أيضا إصدار القانون 90-10 و المتعلق بالقرض و النقد لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي . لكن استمرار تدهور الإحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990م إلى 725 مليون دولار و استمرار عجز ميزان المدفوعات ب 10 مليون دولار ، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي و هي عملية تخفيض العملة الوطنية .

و لقد جاء من جملة الإجراءات التي شملها البرنامج الذي تم بشأنه الإتفاق ، العمل على تطبيق سياسة سعر صرف مرنة تشجع إحلال السلع المحلية بدل الواردات و تشجيع الصادرات أيضا و توفر مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية و كذا الوصول إلى توحيد لسوق الصرف الرسمي و الموازي في خلال 3 سنوات . في الحقيقة لقد انخفض مستوى النشاط الإقتصادي ب 2.4% سنة 1990م ، كما انخفض الإستهلاك الإجمالي ب 5% أما معدل التضخم فلقد ارتفع إلى 17.2% ، ضف إلى ذلك العجز الذي سجله ميزان رؤوس الأموال إذ بلغ 440 مليون دولار ، و ارتفاع القروض المقدمة للإقتصاد ب 18% و ارتفاع التسرب النقدي بنسبة 12.57% مقابل نمو ضعيف للنتائج الداخلي الخام بنسبة 2.9% فقط¹ . و رغم النتائج البسيطة المحققة سنة 1990م من خلال هذا الإتفاق إلا أن الأحداث التي شهدتها الجزائر في جوان 1991م حالت دون تنفيذ البرنامج المتفق عليه .

ثانيا : اتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني

رغم المساعدات المقدمة للجزائر من طرف صندوق النقد الدولي في الإتفاق الإستعدادي الأول إلا أن ذلك لم يكن كفيلا بتحقيق الإستقرار ، فقد ساهم عبء المديونية الخارجية و خدماتها في التأثير على فعالية الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر ، إضافة إلى التذبذبات الكبيرة و عدم استقرار أسعار المحروقات ، وهذا ما استدعى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي . حيث قامت الدولة بتحرير رسالة إلى الصندوق بتاريخ 27 أفريل 1991م. و بتاريخ 03 جوان 1991م تم الإتفاق بين الطرفين على تنفيذ

¹ Benissad.M.E , **Algeria Restructuration et reformes economiques** , (OPU Alger,1979-1993,p :140)

اتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني الذي تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة إلى أربع شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة¹. حيث تم تقسيمها على النحو التالي :

- الشريحة الأولى في جوان 1991م.

- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991م.

- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991م.

- الشريحة الرابعة في مارس 1992م.

و قد سحبت الجزائر الثلاث أفساط الأولى و لم تسحب القسط الرابع بسبب عدم احترام الحكومة لمحتوى الإتفاقية إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الإتفاق عليها². و من أهداف هذا الإتفاق مايلي³:

✓ التقليل من حجم تدخل الدولة في الإقتصاد ، و ترقية النمو الإقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الإقتصادية العمومية منها و الخاصة .

✓ تحرير التجارة الخارجية و الداخلية ، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار .

✓ ترشيد الإستهلاك و الإدخار ، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود .

أما فيما يخص السياسة المتبعة في مجال تسعيرة الدينار الذي عرف تخفيضا من نهاية 1990م إلى مارس 1991م فكان أمام الجزائر خيارين⁴:

1- إما أن تقوم بتعويم الدينار ابتداءً من منتصف شهر أوت 1991م مع العلم أن الجزائر تفتقر لأدنى تجربة في هذا الميدان ؛ فالتعويم في هذه الحالة إلى جانب ضعف الإحتياطات الخارجية سيؤدي إلى تخفيض قيمة الدينار و إلى نتائج وخيمة على قطاع الإنتاج من جهة و على تكلفة المعيشة من جهة أخرى .

2- إما أن تقوم بخفض الدينار بقيمة 22% بحيث لا يتجاوز الفرق بين تسعيرة الدينار الرسمية و تسعيرته في السوق الموازي 25% . و هو الحل الذي لجأت إليه الجزائر .

¹ Ben Bitour Ahmed, **L'Algerie au troisième millénaire défit et potentialités**, (edition marinoor , Alger, 1998 , p,p :77,78)

² الهادي خالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 195

³ نفس المرجع السابق ، ص 116

⁴ علي سماي ، مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الإقتصادي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، فرع نقود و مالية ، جامعة

الجزائر ، 2007 ، ص 149

إلا أن الوضع الإقتصادي السائد في تلك الفترة المتسم بتوسع العجز في ميدان رؤوس الأموال الذي وصل إلى 1.23 مليار دولار أمريكي ، و استمرار انزلاق الدينار حيث بلغ الدولار الواحد 18.47 دينار بعدما كان 9.96 دينار سنة 1990م مما أدى إلى نتائج غير مرغوب فيها حيث :¹

- تطورت الكتلة النقدية ب 21.3% بعدما كان معدل النمو سنة 1990م يبلغ 11.3% .
- تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان سنة 1990م يساوي 64% .
- توسع القروض المقدمة للإقتصاد بنسبة 31.9% رغم إجراءات التطهير المالي الذي تم تطبيقه على البنوك و المؤسسات العمومية .
- استمرار ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى 22.8% .

و على العموم فالسنوات التي تلت هذا الإتفاق أثبتت فشل السلطات الجزائرية في تطبيق البرنامج المسطر نظرا للصعوبات السياسية التي شهدتها البلاد في ذلك الوقت ، فعلى سبيل المثال معالجة مشكلة المديونية لم تكن مناسبة ، بالإضافة إلى التسرع في نظام التجارة الخارجية الذي لم تواكبه فعالية و لا تنافسية الجهاز الإنتاجي الوطني.

المطلب الثاني : اتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث بين الجزائر و الصندوق

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصادها و تجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها و معالجة الإختلالات الهيكلية ، فبسبب انخفاض سعر المحروقات التي ترتبط بها الدولة ارتباط شبه كلي جعل الجزائر تعاني من مديونية كبيرة مع زيادة عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86% سنة 1993م بعد أن كان 76% سنة 1992م.²

كل هذه الصعوبات جعلت السلطات الجزائرية تسعى لطلب الإعانة و بالتالي قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام اتفاق استعداد ائتماني جديد . و تم ذلك فعلا في أفريل 1994م لمدة سنة كاملة . و قد تمحورت أهداف هذا الإتفاق حول :³

- ✓ تقليص معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14% .
- ✓ مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها .
- ✓ استعادة وتيرة النمو الإقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3% و 6% .
- ✓ دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي .

¹ سماي علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 150

² خالد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 202 ، 203

³ نفس المرجع السابق ، ص ص 218-221

- ✓ الإهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية و المؤسسات .
- ✓ تعديل قيمة الدينار .

✓ تقليص عجز الميزانية و توفير موارد لإعادة هيكلة المصارف .

✓ رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنك .

و على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 حقوق سحب خاصة ، و زع هذا القرض إلى قسطين ؛ الأول قدره 389 حقوق سحب خاصة و تم تسليمه مباشرة بعد الإتفاق و الثاني يسلم خلال السنة في شكل دفعات .

و قد لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الإتفاق المشار إليها سابقا. و من هذه الإجراءات مايلي:¹

1- تحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء أي شكل من أشكال الإحتكار و التسيير البيروقراطي ، و إلغاء كل منع للتصدير ما عدا بعض الإستثناءات التي وضعت في قائمتين :

الأولى: قائمة تمثل المواد الحساسة و ذات الأولوية التي يجب أن يحترم استيرادها شروط محددة مسبقا .

الثانية : قائمة تتعلق بتعليق استيراد بعض المنتوجات خلال السنة الأولى من تطبيق البرنامج و ذلك من باب الحرص على دعم مجهودات إعادة الهيكلة الصناعية الجاري العمل بها .

2- إصلاح سياسة الصرف خاصة تكييف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الواحد .

3- إحداث برنامج للإصلاحات الهيكلية و تعميمه قصد تحرير مبادرات الأعوان الإقتصاديين و تعزيز دواليب السوق الحر .

4- التخفيف من حدة المديونية الخارجية في الأجل المتوسط و الطويل .

5- ترشيد نظام الحماية الإجتماعية بإدخال نظام الشبكة الإجتماعية في المنفعة العمومية .

6- الضغط على الطلب الداخلي خاصة بواسطة السياسة الميزانية و النقدية الصارمة .

7- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق اختيار عمليات إعادة التمويل و الرفع من معدلات الفائدة الخاصة بالقروض (23.5% في السنة كأقصى حد بالنسبة لشهر جوان 1994) و الخاصة بالإدخارات (من 10% إلى 14% للسنة) بالنسبة للودائع الدفترية تحت الطلب و من (12% إلى 20%) بالنسبة للودائع لأجل .

¹ علي سمي ، مرجع سبق ذكره ، ص152

- و من أهم النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات نذكر:¹
- بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تم رفع أسعار النقل و أسعار البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30% .
 - كبح معدل التضخم في حدود 29.05% .
 - تخفيض عجز الميزانية سنة 1994م إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام .
 - ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994م و بالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار .
 - تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دينار مقابل دولار واحد إلى 35.5 دينار مقابل دولار واحد .
- لقد سمح هذا الإتفاق بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين ، حيث تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994م و المقدرة ب 14.5 مليار دولار في إطار نادي باريس . مما مكّن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية ، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994م ، و الأخيرة كانت مع بريطانيا في فيفري 1995م.²
- كما قدم الصندوق مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات و فترة سدادها 5 سنوات و قد ساعدت إعادة الجدولة هذه على خفض قسط خدمة الدين سنة 1994م إلى 4.25 مليار دولار أي انخفض بنسبة 35.5%.³
- ومن جانب آخر عرف القطاع البنكي صدور الأمر رقم 94/74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994م و المتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية ، و كذا التعليم رقم 94/73 ل 28 نوفمبر 1994م المتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري.⁴

المطلب الثالث: اتفاقيات الجزائر و الصندوق في إطار برنامج التعديل الهيكلي

مع كل الإتفاقيات السابقة إلا أن الجزائر لم تستطع التخلص من الوضعية الإقتصادية الصعبة التي ترجمها بعض المؤشرات كالتضخم و البطالة و رصيد ميزان المدفوعات و هو ما يوضح أن الدولة ما تزال تعاني من

¹ دراوسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي ، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص ص 325 ، 326

² Ammar Belhimer, OP.cit, pp :112-114

³ <http://www.arab-api.org/course32/pdf/p5629-1-2.pdf> ، 11:50 ، 2019-01-25 تاريخ الزيارة

⁴ Ammar Belhimer, OP.cit, p:116

انعدام الإستقرار الإقتصادي مما دفعها للجوء مرة أخرى للصندوق و ترجم هذا الإتفاق في برنامج التعديل الهيكلي .

أولا : محتوى برنامج التعديل الهيكلي

على إثر نهاية تنفيذ البرنامج الذي تم عقده مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994م ، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الجزائرية بصدد طلب إعادة الجدولة لالتزاماتها اتجاه أعضاء نادي باريس و المتعلقة بخدمة الديون متوسطة و طويلة الأجل التي حل أجل استحقاقها خلال فترة البرنامج ، وجدت الحكومة نفسها مضطرة لتقديم رسالة جديدة للصندوق من أجل المساعدة و ذلك بتاريخ 30 مارس 1995م ، و قد وافق الصندوق على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الإتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1995م - 21 ماي 1998م) ، و حدد مبلغ الإتفاق ب 1169280 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9% من حصة الجزائر¹.

و بمجرد الموافقة على هذا الإتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول الذي قدره 325.28 مليون وحدة سحب خاصة على أن يتم سحب و استخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون وحدة على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998م ، و من أهم ما نتج عن إعادة الجدولة هذه انخفاض قسط خدمة الدين إلى 4.244 مليار دولار أمريكي سنة 1995م و بلغ معدل خدمة الدين 38% و انخفض إلى 33% سنة 1996م ، و استمرت هذه النسبة بالإنخفاض لتصل إلى 30% سنة 1997م و 19.8% سنة 2000م ، و زيادة على ذلك فقد بلغت المديونية الخارجية أدنى مستوياتها منذ 10 سنوات حيث بلغت 25.26 مليار دولار أمريكي و استمرت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في الإنخفاض حيث بلغت 18% سنة 2004م ، كما تراجع معدل التضخم إلى 6% بعدما وصل إلى 93% سنة 1994م².

ثانيا : أهداف برنامج التعديل الهيكلي

يعتبر البرنامج الأوسع و الأشمل من بين البرامج التنموية السابقة التي اعتمدها الجزائر في فترة الإصلاح ، و يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في إعادة الإستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف .

¹ جليس رفيع ، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الإقتصاد الجزائري ، ص4 ، من الموقع www.majalasina.com ، تاريخ الزيارة

13-01-2019 ، 15:30 .

² تاريخ الزيارة 13-01-2019 ، 19:03 ، <http://www.9alam.com/forums/newreply.php>

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي السابق يمكن ذكر الأهداف التالية:¹

- ✓ السعي لإرساء نظام الصرف و استقرار المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداءً من الفاتح جانفي 1996م لغرض تمكين تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية .
- ✓ التخفيف من الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية و المبادلات عن طريق إعادة هيكلة الضريبة الجمركية بما يتناسب مع مستويات الدول المجاورة حيث سيتم تخفيضها إلى نسبة 50% كحد أقصى ، و هذا من أجل تحرير التجارة الخارجية بالدرجة الأولى .
- ✓ ترقية زيادة الإدخار الوطني ب 5.5 نقطة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام للفترة الممتدة بين 1994م -1995م و 1997م-1998م .
- ✓ توجيه الجهود نحو توزيع المواد مع مراعاة القطاع الإنتاجي و المساهمة كذلك في تحقيق نمو حقيقي للإستهلاك الفردي خلال فترة البرنامج .
- ✓ إحداث نمو اقتصادي يعادل النمو السكاني على الأقل .
- ✓ مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية و ذلك بالتعاون مع البنك العالمي خلال فترة 1994/1996م و السماح للمشاركة الأجنبية للإستثمار في البنوك الجزائرية .
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي في إطار الإستقرار المالي ، و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات ، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج .

ثالثا : إجراءات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

رسمت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات لتحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي تمثلت في :

✚ إجراءات ذات طابع الإستقرار : تتمثل في :²

- 1- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحديد الكامل لأسعار كل السلع و الخدمات .
- 2- تحديد أسعار الفائدة و تحقيق معدلات فائدة حقيقية لاستقطاب الإدخار الخاص .
- 3- التحكم في التضخم و جعله في مستوى مقبول .

¹ عيسى الزاوي ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص ص 68 ، 69 .

² نورة محمدي ، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني ، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006 ، ص 73

- 4- القضاء على العجز في الميزانية و تنمية الإدخار العمومي ، و ذلك عن طريق تقليص النفقات العمومية و تخفيض النفقات الإدارية ، التحكم في كتلة أجور الموظفين العمومي ، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات و ذلك بزيادة المردود الضريبي عن طريق مكافحة الغش و التهرب الضريبي.
- 5- التحكم في السيولة المصرفية و ذلك من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة فيما بين البنوك.
- 6- مراجعة شبكة الحماية الإجتماعية لتكون أكثر فعالية و للتخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

✚ إجراءات ذات الطابع الهيكلي : تتمثل في :¹

- 1- فتح رأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح رأس المال المحلي أو الأجنبي أو العمال و هذا من خلال الأمر 95-22 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المعدل و المتمم بالأمر 97-12 و كذا تشجيع الإستثمار الخاص ، و هذا ما تجسد في قانون المالية التكميلي لسنة 1994م الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية و عرض إدارة هذه الأخيرة بنسبة 49% في أسهم رأسمالها .
- 2- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (كإنشاء صندوق دعم و ترقية الصادرات) .
- 3- إنشاء سوق مالي يسمح بتسهيل عمليات إعادة الهيكلة و حوصصة المؤسسات العمومية قصد توفير موارد جديدة لتمويل الإستثمار و إيجاد أساليب جديدة لتوظيف الإدخار .
- 4- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تملك أسهم مؤسسات الدولة و التي تساهم في عملية إعادة الهيكلة الصناعية و تطوير قطاعاتها .
- 5- إعادة رزمة البنوك من طرف الدولة و تحويل جزء من الحقوق المشكوك فيها مقابل سندات الخزينة و وضعها تحت قواعد الحيطه و الحذر قصد تحضيرها لإعادة هيكلتها ثم حوصصتها بالإضافة إلى تشجيع تأسيس بنوك خاصة .

✚ إجراءات متعلقة بالقطاع الفلاحي ، إصلاح المؤسسات العمومية و القطاع الخاص : تتمثل في :²

- 1- الحد من دعم أسعار القمح .
- 2- إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي و تفضيل إنشاء الضمان .
- 3- وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي و قيمة الأراضي .
- 4- تقديم إلى مجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير حوصصة الأراضي الفلاحية .
- 5- وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية .

¹ نورة محمدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74

² مدني بن شهرة ، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية ، دار هومه ، الجزائر ، 2008 ، ص 133 ، 141

- 6- نشر برنامج الخصخصة ل 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999م.
- 7- تبنى مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للإستيراد و التوزيع للمنتجات الغذائية ، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية و شركة الكهرباء و الغاز .
- 8- الترخيص للمشاركة الغير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية .
- 9- إعطاء الإستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة و التي تسجل خسائر جوهريّة ، و التي تستفيد من متابعة خاصة و برامج إعادة هيكلة .

رابعا : آثار برنامج التعديل الهيكلي على بعض المؤشرات الإقتصادية

إن تطبيق هذا البرنامج في الجزائر أدى إلى ظهور العديد من النتائج على المستوى الإقتصادي و الإقتصادي و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

• النمو الإقتصادي

إن تبني الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي و جديتها في تطبيق هذا البرنامج أدى إلى حدوث زيادة في النمو الإقتصادي الإجمالي في قطاع المحروقات و خارجه مما يؤكد على أن سياسة الدولة المنتهجة خلال هذه الفترة قد ساهمت في زيادة معدل النمو هذا فضلا عن الزيادة في أسعار المحروقات و التي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه الإقتصاد الجزائري بتغطيتها الأكثر من 95% من إجمالي الصادرات .

و من خلال قيام الدولة ببعض الدراسات يتضح و يمكن القول أن :¹

- نمو الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا ملحوظا حيث شهدت سنة 1996م معدل نمو قدره 4.1% لينخفض سنة 1997م بنسبة 1.1% بينما في سنة 1998م حقق أعلى قيمة له بنسبة 5.1% مما يدل على تحسنه في هذه السنة .

- معدلات النمو في قطاع المحروقات عرفت أيضا تطورا واضحا فقد سجل أعلى قيمة له سنة 1997م ب 6% و ذلك نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات و بالمقارنة مع معدلات النمو المحققة خارج قطاع المحروقات فقد حققت أعلى قيمة لها سنة 1998م ب 5.7% و هو ما يدل على أن الدولة هيأت المناخ المناسب للإستثمار في القطاع الخاص و العام مما انعكس بشكل إيجابي على قطاع الصادرات .

¹ سيدي أحمد كبدي ، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد ، جامعة تلمسان ، 2012 ، ص 227

● الميزان التجاري و ميزان المدفوعات¹

أما فيما يخص الميزان التجاري فقد عرف رصييدا موجبا خلال فترة البرنامج على عكس الرصيد الذي عرفه ميزان المدفوعات ، و هو ما تؤكدته دراسات الدولة و النتائج التي توصلت إليها حيث : أن الميزان التجاري خلال فترة (1996-1998 م) قد عرف رصييدا موجبا بسبب ارتفاع العائدات النفطية حيث بلغت 4مليار دولار أما فيما يخص ميزان المدفوعات فنلاحظ أنه سجل رصييد موجب سنة 1997م يقدر ب 1.19مليار دولار مقارنة بالرصيد السالب المسجل سنة 1996م و الذي قدر ب -2.09 ، بينما في سنة 1998م انخفض ليسجل رصييدا سالبا يقدر ب -1.74 ، و هو ما يبين أن ميزان المدفوعات في هذه الفترة لم يكن في وضعية جيدة بسبب الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة و التي عرفت تغييرات مستت مختلف الميادين مما أثر على ميزان المدفوعات .

● البطالة

إن تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف الصندوق و ما قامت به في إطار الخوصصة و حل بعض المؤسسات العمومية و الذي أدى إلى تسريح العديد من الفئات العاملة ، بالإضافة إلى الفترة الصعبة التي عاشتها الجزائر في التسعينات و تدهور الأوضاع الأمنية بالبلاد الذي أدى إلى نزوح العديد من الفئات إلى المدن الكبرى بحثا عن مناصب شغل فضلا عن الزيادة في نسبة النمو الديمغرافي خلال هذه الفترة ، كلها عوامل ساهمت في زيادة مستويات البطالة ، و قد قامت الدولة بإحصاء هذا المشكل حيث :²

معدلات البطالة خلال فترة 1995-1998م كانت نسبة ارتفاعها متغيرة حيث سجلت 28.1% خلال سنة 1995م لتتخفف إلى 25.9% سنة 1996م ثم تعود لترتفع سنة 1997م ب 26.41% و أما نسبتها في سنة 1998م فقد زادت إلى 28.6% . و من خلال هذه النسب المرتفعة يمكن القول أنه رغم جهود السلطات في التخفيف من حدة البطالة من خلال إنشاء هيئات خاصة بدعم الشباب كالوكالة الوطنية لدعم الشباب لمساعدة الشباب البطال على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بالإضافة إلى تخصيص الدولة تعويضات للعمال المسرحين من العمل ، إلا أن الحكومة الجزائرية لم تستطع التخفيف من النسبة المرتفعة لمعدلات البطالة خلال هذه الفترة حيث بقيت في ارتفاع مستمر .

● **التضخم:**³ أدت السياسة النقدية الصارمة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال برنامج التعديل الهيكلي و التي سمحت بتخفيض سعر الصرف الإسمي حتى سنة 1996م إلى نتائج جد إيجابية فيما يخص

¹ سيدي أحمد كبدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 235

² الديوان الوطني للإحصاء من الموقع www.ons.dz تاريخ الزيارة 25-12-2018 ، 11:24

³ بلعزوز علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة النشر غير مذكورة ، ص 210

تخفيض نسبة التضخم حيث سجل معدل منخفض سنة 1998م بنسبة 5% بعدما كان بنسبة 29.8% سنة 1995م ، وهو ما يبرز جهود الدولة المبذولة في إطار برنامج التعديل الهيكلي و التزامها بينود الإتفاق مع صندوق النقد الدولي .

المبحث الثاني : الجزائر و مجموعة البنك الدولي

بعد الإستقلال و بالتحديد بتاريخ 26 سبتمبر 1963م قامت الجزائر بالإنضمام إلى مجموعة البنك الدولي من أجل الإستفادة من موارد مالية و ذلك بغرض تمويل مشاريع التنمية و تمويل برامج الإصلاح الإقتصادي بواسطة القروض المقدمة من مجموعة البنك .

و قد قامت مجموعة البنك الدولي بتمويل مختلف القطاعات الإقتصادية من زراعة و صناعة و نقل... الخ ، وهدفت أساسا هذه المساعدات إلى :

- 1- دعم استقرار المالية العامة و ذلك من أجل ضمان استمرارية النمو .
 - 2- مساندة الحكومة لوضع استراتيجية تهدف لتقديم أحسن الخدمات و ذلك للوفاء باحتياجات السكان .
- و فيما يلي بعض صور التمويل التي قامت بها مجموعة البنك الدولي مع الدولة الجزائرية.

المطلب الأول : المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير:¹

أ/- القطاع الزراعي : باعتبار هذا القطاع أحد أهم الركائز في التنمية الإقتصادية فإنه يحظى بأهمية بالغة و أولوية في في العمليات الإقراضية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، حيث هذا مؤل هذا الأخير ما يقارب 13 مشروعا زراعيًا بمبلغ 647 مليون دولار أمريكي ، و كان أول مشروع موله البنك في هذا القطاع بتاريخ 26 جوان 1975م بقرض بلغ 8 مليون دولار وسمي هذا المشروع بمشروع المساعدة التقنية للتنمية الريفية ، أما آخر مشروع فقد استهدف خلق مناصب شغل في القطاع الزراعي حيث خصص له قرض قدره 89 مليون دولار و ذلك بتاريخ 25 مارس 1997م

ب/- القطاع الصناعي

يكتسي القطاع الصناعي أيضا أهمية بالغة من حيث وزنه الكبير في التنمية و التطور الإقتصادي ، و قد مؤل البنك في هذا القطاع ثلاث مشاريع فقط و هذا قليل مقارنة بالقطاع الزراعي ، حيث تمثلت هذه التمويلات في :

¹ World Bank Group, projects jen lignel, adresse : Erl, [http:// www.Wordbank . Org](http://www.Wordbank.Org) , p p : 1-4

1/- مشروع إنتاج الغاز المميع : قدر مبلغ القرض ب 20.50 مليون دولار و ذلك بتاريخ 14 ماي 1964م .

2/- مشروع توسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء : قدر مبلغ القرض في هذا المشروع ب 46 مليون دولار و هذا بتاريخ 16 سبتمبر 1975م .

3/- مشروع إعادة هيكلة القطاع الصناعي : قدر مبلغ القرض ب 99.50 مليون دولار و صودق عليه بتاريخ 31 ماي 1990م .

ج/- قطاع النقل¹

أولى البنك الدولي للإنشاء و التعمير أهمية بالغة أيضا لهذا القطاع حيث قام بتمويل مختلف مشاريعه من إنجاز الطرقات و السكك الحديدية و الموانئ و غيرها...، و قد حازت مشاريع إنجاز الطرقات الحصة الأكبر من التمويل حيث مؤل البنك البنك ستة مشاريع بمبلغ قدر ب 546 مليون دولار .

أما مشاريع إنجاز الموانئ فقد مؤل البنك ثلاثة منها و هي كالتالي :

- مشروع إنجاز ميناء "بطيوة" : قدرت قيمة القرض ب 70 مليون دولار أمريكي و هذا بتاريخ 30 ماي 1974م .

- مشروع إنجاز ميناء جيجل : كانت قيمة القرض 80 مليون دولار حيث صودق عليه في 19 ماي 1977م .

- مشروع إنجاز ميناء : وهذا بتاريخ 29 جوان 1989م حيث خصص له مبلغ 63 مليون دولار .

و فيما يخص مجال السكك الحديدية فقد تم تمويل مشروعين منها :

- المشروع الأول : كان بتاريخ 30 ماي 1974م بقرض قيمته 49 مليون دولار .

- المشروع الثاني : صودق عليه بتاريخ 24 جوان 1988م و قدرت قيمة القرض ب 143 مليون دولار .

و تمثل آخر مشروع في قطاع النقل في تقديم المساعدة التقنية للقطاع و هذا بتاريخ 23 أوت 2001م بمبلغ قدره 8.72 مليون دولار .

المطلب الثاني : المشاريع الممولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية

أولت مؤسسة التمويل الدولية في تمويلها للمشاريع أهمية كبيرة لقطاع المحروقات و البنوك ، و ذلك للأهمية التي يكتسبها القطاع الأول في مجال الصادرات و أيضا أهمية القطاع الثاني في تسيير آلية السوق .

و تمثل أول مشروع مؤلته المؤسسة بالجزائر في المساهمة في إنشاء مؤسسة لإنتاج غاز الهيليوم الموجه للتصدير

¹ Ibid

و ذلك في سنة 1992م بقرض قدره 10 مليون دولار.¹
أما فيما يخص مشاريع البنوك فيمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول (03-01) : مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في تمويل بعض مشاريع قطاع البنوك في الجزائر

المشروع	البيان	تاريخ المصادقة على المشروع	التكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة مؤسسة التمويل الدولية	نسبة المساهمة	مساهمات مستثمرين أجانب بضمان من المؤسسة
إنشاء فرع لبنك "sosiété "général"	1998/06/30	10	1.5	15	/	
الشركة العربية للبنك	1999/06/17	20	02	10	/	
إنشاء مؤسسة مالية	2000/04/25	1.5	0.3	20	/	
إنشاء بنك لتمويل التجارة الخارجية	2000/12/03	40	/	/	20	
الشركة العربية للقرض الإيجاري	2000/12/12	20	0.7	0.035	04	

المصدر: ERL: International Finance Corporation , rodjects, (en ligne), adresse :

[http //www.IFC.org](http://www.IFC.org), p:1

من خلال الجدول يظهر لنا أن المشاريع التي ساهمت مؤسسة التمويل الدولية في تمويلها قليلة جدا مقارنة بما يتطلبه القطاع الخاص.

¹ Ammar Belhimer, O p, Cit, P, 190

المطلب الثالث : دور مجموعة البنك الدولي في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي

أولا : اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي لسنة 1996

قام صندوق النقد الدولي بدعم الجزائر بالعديد من برامج التثبيت الهيكلي و إضافة إلى ذلك عززت الجزائر هذه البرامج باتفاق آخر خاص بالتعديل الهيكلي لكن هذه المرة مع البنك الدولي للإنشاء و التعمير في فيفري 1996م و ذلك لاستكمال جهود التصحيح الهيكلي و التحول الإقتصادي ، و بهذا وافق البنك في 25 أبريل 1996م على تقديم قرض للجزائر قدر ب 300 مليون دولار.¹

و قد هدف هذا البرنامج إلى :

- دعم الإصلاحات الهيكلية كقطاع المالية و الفلاحة ، و ترقية قطاعات السكن و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - ترقية القطاع الخاص من أجل تنشيط التنمية الإقتصادية و إنعاش الجهاز الإنتاجي.
 - مواصلة جهود التصحيح الهيكلي و النهوض بالإقتصاد الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ الثمانينات .
- ومن أهم الجوانب التي ركز عليها البرنامج نذكر :

✓ الجوانب المالية للبرنامج

قام البنك بمنح قرض قدره 300 مليون دولار حدّدت مدته ب 17 سنة مع فترة تأجيل مدتها خمس سنوات ، و حدد البنك سعر الفائدة المطبق ب 7.5% مع إمكانية مراجعته كل ستة أشهر، كما يتم احتساب عمولة على المبالغ التي لم تصرف من القرض بنسبة 0.75% .

وقد تم فتح خمس حسابات إيداع لدى بنك الجزائر معنونة بعملات مختلفة (دولار أمريكي ، جنية إسترليني ، فرنك فرنسي ، مارك ألماني و ين ياباني) ، و قام البنك بحشد مبلغ الحصة الأولى (150 مليون دولار) ، إلا أن حشد الحصة الثانية توقف على مشروطة إثبات لكل النفقات الخاصة بالحصة الأولى.²

✓ الجوانب الإقتصادية للبرنامج

قدم البنك الدولي قرضا لتلبية احتياجات التمويل الخارجي ، حيث تم حشد القرض لمساعدة المؤسسات الإنتاجية التي تعاني نقص في التمويل مما سبب عدم قدرتها على استيراد المواد الأولية الضرورية لعملية الإنتاج.

¹ دحماني رشيد ، دور البنك الدولي في التمويل و التنمية - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع التخطيط ، كلية العلوم

الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 160

² برياص الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 148

و بالتالي تم استخدام جزء من القروض لاستيراد هذه المواد ، حيث يمكن استيراد كل المواد ما عدا بعض المنتجات الخاصة كالمشروبات الكحولية و التبغ و المفاعلات النووية ، إضافة إلى المنتجات الكمالية كالذهب و الأحجار الكريمة.¹

ثانيا : اتفاقية القرض لدعم مسار الخوصصة

سطرت الخطوط العريضة لمشروع التعاون بين البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الحكومة الجزائرية في مجال خوصصة المؤسسات العمومية في أبريل 2000م ، و عليه صادق مجلس إدارة البنك الدولي على قرض قيمته 05 مليون دولار لتمويل مشروع متعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و ذلك بتاريخ 26 جوان 2000م، حيث هدف المشروع لمساعدة الجزائر على إدارة التأخر الذي عرفته في مجال الخوصصة بإيجاد آليات تساهم في تسريع هذه العملية و ذلك:

- بتقديم الدعم اللازم للمجلس الوطني للخوصصة للحصول على المشورة و الاستفادة من الخبرات السابقة
- مساعدة الوزارة على اكتساب الخبرات اللازمة في مجال الخوصصة و هذا بتمويل دراسات يقوم بها خبراء لخوصصة المؤسسات.

و نفهم من هذا كله أن تعميم عملية الخوصصة يهدف للقضاء على القطاع العام و بالرغم من مساهمتها في تحسين أداء المؤسسات العمومية ، فالبنك يسعى من وراء ذلك إلى تعميم الليبرالية و سيطرة الرأسمال الخاص.²

المبحث الثالث : تطور مؤشرات الإستقرار الإقتصادي خلال فترة تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي ونتائج مشاورات المادة الرابعة

يتوفر الإقتصاد الجزائري على موارد مادية و بشرية معتبرة ، لكنه يواجه عوائق هيكلية بسبب الإستغلال السيء لهذه الموارد مما جعل الإقتصاد الوطني يصطدم ببعض الصعوبات ، الأمر الذي جعل الجزائر تشترع في القيام بإصلاحات في السياسة الإقتصادية بصفة عامة و السياسة المالية بصفة خاصة و ذلك لأجل استعادة توازنها الداخلية و الخارجية . و مع ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000م و بداية تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية عمدت الجزائر على تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي من أجل الرفع من معدلات النمو و تخفيف حدة البطالة .

¹ برياص الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 148

² نفس المرجع السابق ، ص 149 ، 150

المطلب الأول : برامج الإنعاش الإقتصادي (المضمون و الأهداف)

أولا : المضمون

برامج الإنعاش الإقتصادي أو بتعبير آخر الإصلاح الإقتصادي هي عبارة عن إجراءات متخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الإقتصادي ، وفق معايير و قواعد . و يعتمد نجاح برامج الإصلاح الإقتصادي على مدى قدرة و كفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإطارات الفنية المتخصصة التي تقود و تتولى عملية تنفيذ السياسات من جهة و على مدى استجابة شرائح المجتمع المختلفة لهذه السياسات .

و يعتبر برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014م) أول برنامج مسطر من طرف الدولة الجزائرية بعد الوضع الإقتصادي الذي عرفته خلال التسعينات ، و قد وُجّه البرنامج أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري ، النقل ، الهياكل القاعدية ، تحسين الإطار المعيشي ، و دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية . و قد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بإصلاح المؤسسات و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية .¹

ثانيا : أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي:²

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه السياسة في رفع معدلات النمو الإقتصادي التي عرفت انخفاضا خلال فترة التسعينات و تخفيض معدلات البطالة التي شهدت هي الأخرى زيادة مستمرة نتيجة لسلسلة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي .

إضافة لهذين الهدفين الرئيسيين فإنه يوجد غيرها من الأهداف تتمثل فيما يلي :

- ✓ إعادة بناء هياكل قاعدية تسمح بتحفيز النشاط الإقتصادي .
- ✓ تعزيز الطلب الكلي .
- ✓ توفير الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .
- ✓ تدعيم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي و المؤسسات المنتجة خاصة المحلية .

¹ عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004 ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2010 ، ص38

² نفس المرجع السابق ، ص39

المطلب الثاني : آثار برنامج الإنعاش الإقتصادي الإجتماعية و الإقتصادية

أولا : تطور معدلات البطالة

ابتداءً من السنة التي تم فيها تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001م عرفت معدلات البطالة عدة تغيرات و ذلك بفضل المخصصات المالية التي أولتها الدولة لقطاعات اقتصادية من أجل دعم برامج استثمارية تمتص نسبة البطالة الكبيرة التي تعاني منها الجزائر . و الجدول التالي يوضح تطورات مستويات البطالة خلال الفترة 1999-2016م.

الجدول(03-02) : تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1999-2016م (%)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	29	28.89	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11
	2013	2014	2015	2016										
	9.3	9	11.2	/										

المصدر : نشریات الديوان الوطني للإحصاء من الموقع الإلكتروني www.ons.dz تاريخ الزيارة 29-12-2018 ، 11:21

من خلال الجدول يمكن القول :

سجلت البطالة خلال سنة 1999م معدل 29% و هو معدل عالي يعود إلى الإصلاحات التي طبقتها الجزائر في إطار الخوصصة و إصلاح القطاع العام ، ليسجل سنتي 2000 و 2001م معدلي 28.89% و 27.3% على التوالي بينما انخفضت سنة 2004م إلى 17.7% و تعود هذه النسبة المنخفضة إلى برامج الإنعاش الإقتصادي و التي ساهمت في تخفيض معدلات البطالة من خلال المشاريع الإستثمارية التي أدت إلى تشغيل العديد من الفئات البطالة ، و قد استمرت معدلات البطالة في الإنخفاض حيث سجلت سنة 2006م نسبة 12.3% و تعود أسباب انخفاضها أيضا إلى المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي أولتها الدولة اهتماما من خلال تشجيعها للمشاريع الخاصة .

كل هذه الأسباب أدت لاستمرارية الإنخفاض في معدلات البطالة ، لتعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2007م بتسجيل نسبة 13.8% ، بينما انخفضت خلال سنوات 2008 ، 2009 و 2010م بمعدل 11.3% ، 10.2% و 10% على التوالي ، بينما بقيت ثابتة عند معدل 10% سنة 2011م و ارتفعت بنسبة طفيفة خلال سنة 2012م بمعدل 11% ، وفي سنتي 2013 و 2014 عادت للإنخفاض بنسبة 9.3% و 9% بفضل خلق مناصب الشغل وتحسين الظروف المعيشية ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 11.2% سنة

2015م . وعلى العموم نجد أن برنامج الإنعاش الإقتصادي كان له أثر إيجابي على نسب البطالة التي شهدت معدلات منخفضة ابتداءً من فترة تنفيذ البرنامج نتيجة الإنعاش المالي الذي شهدته الجزائر .

ثانيا : تطور معدلات التضخم

أدت برامج الإصلاح التي قامت بها الدولة خلال التسعينات إلى تخفيض معدلات التضخم ، و لكن سرعان ما عاد التضخم و عدم الإستقرار بعد نهاية البرنامج . و خلال فترة برنامج الإنعاش الإقتصادي عرف التضخم قيم متذبذبة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي الذي يمثل معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2016م¹

الجدول(03-03) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2016م (%)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر التضخم	2.6	0.3	4.23	1.42	2.58	3.56	1.64	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89
	2013	2014	2015	2016										
	5	4.5	4.8	6.4										

المصدر : www.bank-of-algeria.dz تاريخ الزيارة 29-12-2018 ، 12:00

من خلال الجدول يمكن ملاحظة و استنتاج مايلي :

سجل معدل التضخم سنة 1999م نسبة 2.6% لينخفض سنة 2000م إلى 0.3% و هذا ناتج عن السياسة النقدية المنتهجة من طرف الدولة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ، أما سنة 2001م فقد قدر معدل التضخم ب 4.23% بسبب ارتفاع الكتلة النقدية في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي لينخفض سنة 2005م إلى 1.64% و يعود هذا الإنخفاض إلى الإجراءات المتخذة كتعديل أسعار الفائدة و البحث عن مصادر تمويل جديدة بدل الإصدار المفرط . أما في سنوات 2006 ، 2007 و 2008م بدأت معدلات التضخم بالإرتفاع من 2.31% ، 3.68% إلى 4.86% على التوالي ليسجل سنة 2009م معدل 5.74% ، بينما انخفضت هذه النسبة ب 3.91% و 4.52% سنتي 2010 و 2011م على التوالي ليسجل سنة 2012م معدل 8.89% و سبب هذا الإرتفاع هو الزيادة في معدلات الأجور مما أدى إلى ضخ كتلة نقدية كبيرة كانت سببا في زيادة معدلات التضخم ، ثم عرف انخفاضا نسبته 5 و 4.5% سنتي

¹ بختة سعدي ، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص

تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2013 ، ص 169

2013 و 2014م بسبب انخفاض قيمة العملة ، ليسجل ارتفاعا معتبرا سنتي 2015 و 2016م بنسبة 4.8 و 6.4% على التوالي .

ثالثا : تطور ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات للدلالة على الوضع الخارجي للبلد ، و قد عرف ميزان مدفوعات الجزائر تطورات عديدة بفضل أثر برنامج التعديل الهيكلي من جهة و من جهة أخرى بفضل تحسن الصادرات النفطية للجزائر ابتداءً من سنة 2000م . و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول(03-04) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1999-2016م (مليار دولار)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ميزان المدفوعات	2.38	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.89	15.58	20.14	12.06
	2013	2014	2015	2016										
	1.84	-9.64	-30.96	-11.42										

المصدر : نشریات بنك الجزائر من الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تاريخ الزيارة 28-12-2018 ، 16:15.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

ميزان المدفوعات سجل سنة 1999م رصييدا قدره 2.38 مليار دولار ، و ابتداءً من سنة 2000م سجل ميزان المدفوعات رصييدا قدر ب 7.57 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة . بينما انخفض سنة 2001م إلى 6.19 مليار دولار ، و عرف تحسنا خلال سنة 2003 ، 2004 و 2005م بمقدار 7.47 ، 9.25 و 16.44 مليار دولار على التوالي ليواصل الإرتفاع خلال سنة 2007م إلى 29.53 مليار دولار و يزيد إلى 36.99 مليار دولار خلال سنة 2008م . ولكنه لم يلبث أن انخفض بصورة كبيرة سنة 2009م إلى 3.89 مليار دولار و ذلك نتيجة تأثر أسعار المحروقات بالأزمة المالية لسنة 2008م، أما بعد هذه الفترة فقد عاد ميزان المدفوعات ليسجل رصييدا مرتفعا يقدر ب 15.58 و 20.14 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011م على التوالي ، ثم عاد لينخفض سنة 2012م ويسجل رصييد قدره 12.06 مليار دولار، و منذ تلك الفترة عرف ميزان المدفوعات تدهورا ملحوظا حيث سجل 1.84 و -9.64 مليار دولار سنتي 2013 و 2014م ليسجل أدنى قيمة له سنة 2015م بلغت -30.96 مليار دولار ، ليسجل سنة 2016م قيمة -11.42 مليار دولار، و يعود هذا الإنخفاض إلى ارتفاع استيراد خدمات البناء خاصة المتعلقة بالبنى التحتية للطرق السيارة و الإعتماد الشبه الكلي على المحروقات و عدم التنويع في الصادرات.

و من خلال ما سبق نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تحسنا ملحوظا بسبب الإنتعاش المالي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000م .

رابعا : نمو الناتج المحلي

خلال الفترة 1999-2016م شهدت الجزائر العديد من التطورات على الإقتصاد الوطني و التي شملت مختلف المجالات و بالتالي فقد تأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة . و الجدول الموالي يوضح التطورات الحادثة على مستوى نمو الناتج المحلي .

الجدول (03-05): نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2016م (%) .

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.2	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.7	3.6	2.6	3.3
	2013	2014	2015	2016										
	3.3	3.4	3.8	3.5										

المصدر : نشریات البنك الدولي من الموقع www.albankadawali.org تاريخ الزيارة 30-12-2018 ، 15:40 .

من خلال الجدول يمكن القول أن :

الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نمو قدره 3.2% سنة 1999م و يعود سبب ارتفاعه إلى تحسن أسعار المحروقات و التي أثرت عليه بالإيجاب ، ثم انخفض سنة 2000م إلى 2.2% ، أما فيما يخص سنوات 2001 ، 2002 و 2003م فقد سجل زيادة مستمرة بنسب 4.6% ، 5.6% و 7.2% على التوالي و ذلك بفضل برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي عرفته الجزائر بداية من سنة 2000م ، أما في سنة 2006م فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7% ليعود للإرتفاع مرة أخرى سنتي 2007 و 2008م بتسجيل معدل نمو 3.4% و 2% على التوالي . بينما تراجع مرة أخرى ليسجل 1.7% سنة 2009م بسبب الأزمة المالية لسنة 2008م ، و بعد هذا الإنخفاض سجل ارتفاعا سنة 2010م بنسبة 3.6% . و استمر الإنخفاض سنة 2011م إلى 2.6% ليعود إلى الإرتفاع مرة أخرى سنوات 2012 ، 2013 ، 2014 و 2015م و يسجل معدلات نمو قدرها 3.3 ، 3.3 ، 3.4 و 3.8% على التوالي و هذا نتيجة للإنتعاش المالي الذي تعيشه الجزائر و الذي انعكس بالإيجاب على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ليسجل بعد ذلك انخفاضا طفيفا سنة 2016م بنسبة 3.5% بسبب ارتفاع معدلات البطالة في هاته الفترة .

المطلب الثالث : نتائج مشاورات المادة الرابعة بين صندوق النقد الدولي و الجزائر

أولا : ماهية المشاورات بين صندوق النقد الدولي و البلدان الأعضاء

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي ، و يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو و جمع المعلومات الإقتصادية و المالية اللازمة ، و إجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات و السياسات الإقتصادية في هذا البلد، و بعد العودة إلى مقر الصندوق يُعدّ الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص .

ثانيا : المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختم مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر

قام فريق من صندوق النقد الدولي يقوده السيد "جان فرانسوا دوفان" بزيارة إلى العاصمة الجزائرية في الفترة من 27 فيفري إلى 12 مارس 2018م لعقد مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2018م ، و ركزت المناقشات على مزيج السياسات و الإصلاحات الرامية إلى استعادة التوازنات الإقتصادية الكلية و تعزيز النمو المستدام و الإحتوائي¹ . و في ختام الزيارة أصدر السيد دوفان البيان التالي :

"لا تزال الجزائر تواجه تحديات كثيرة و التي يفرضها هبوط أسعار النفط منذ 2014م ، و رغم ما حققته من ضبط مالي كبير في عام 2017م فلا يزال العجز كبيرا في المالية العامة و الحساب الجاري و تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بدرجة حادة ، مدفوعا أساسا بانكماش الإنتاج الهيدروكربوني ، رغم أن النمو في القطاع غير الهيدروكربوني كان مستقرا . و ارتفع معدل البطالة إلى 11.7% في سبتمبر 2017م مقارنة بسنة 2016م بنسبة 10.5% و ظل مرتفعا بصفة كبيرة بين الشباب ، و تراجع متوسط التضخم من 6.4% في سنة 2016م إلى 5.6% في سنة 2017م بسبب تباطؤ التضخم في السلع المصنعة و الخدمات ، ثم بلغ 3.4% في أبريل 2018م. و قد انخفضت الإحتياطات بمقدار 17 مليار دولار أمريكي لتبلغ 96 مليار دولار أمريكي (مع استبعاد حقوق السحب الخاصة) و لا يزال الدين الخارجي ضئيلا ، بينما سجل الدين العام المحلي ارتفاعا ملحوظا منذ عام 2016م .

و أوصى المديرين باتباع منهج يحقق نتائج أفضل على الأرحح بينما يظل أكثر قدرة على الإستمرار ، و اتفقوا عموما بأن ضبط أوضاع المالية العامة بالتدرج اعتبارا من عام 2018م يمكن تحقيقه بدون اللجوء إلى التمويل من البنك الجزائري ، و ذلك بالإعتماد على مجموعة متنوعة من خيارات التمويل ، بما فيها الحصول على قروض خارجية لتمويل مشروعات استثمارية يتم اختيارها بدقة ، و مما يمكن أن يدعم جهود التصحيح إجراء خفض تدريجي في سعر الصرف مع بذل جهود للقضاء على سوق الصرف الموازية .

¹ الصفحة الرسمية لصندوق النقد الدولي ، من الموقع <https://www.imf.org> ، تاريخ الزيارة 2019/03/02 ، 15:32 .

و اتفق المديرون على أن السياسة النقدية ينبغي أن تكون مستقلة و أن تهدف إلى احتواء التضخم ، و في هذا الخصوص حثوا السلطات على التأهب لتشديد الموقف النقدي إذا ما نشأت الضغوط التضخمية . إذ أعرب المديرون عن عدم تشجيعهم التمويل النقدي للعجز ، فقد أكدوا ضرورة وضع ضمانات وقائية تشمل حدودا كمية و زمنية و احتواء آثاره السلبية في حالة استمراره . و في هذا الصدد رحبوا بالتزام البنك المركزي بتعقيم السيولة الناشئة عن التمويل النقدي حسب الحاجة .

و أيد المديرون الجهود الرامية إلى تعبئة مزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية ، ورفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين إدارته ، و توسيع نطاق إصلاح الدعم مع حماية الفقراء . و رحبوا بعزم السلطات على المضي قدما بالإصلاحات لدعم تنمية القطاع الخاص عن طريق تحسين بيئة الأعمال ، تحسين فرص الحصول على التمويل ، و تعزيز الحوكمة و الشفافية و التنافس . و أعرب المديرون أيضا بأنه من المفيد اتخاذ خطوات للحد من عدم التوافق بين الوظائف المتاحة و مهارات العمالة ، تحسين أداء أسواق العمل ، و تشجيع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ، و فتح الإقتصاد بدرجة أكبر أمام التجارة و الإستثمار الأجنبي المباشر .

و ذكر المديرون أن أداء القطاع المصرفي لا يزال موافقا نسبيا ، و أبرزوا ضرورة تعزيز الإطار الإحترازي الكلي في ظل المخاطر الإقتصادية الكلية و الروابط المالية في القطاع العام ، و ذلك من خلال إجراء اختبارات الضغوط بصفة متكررة و وضع إطار لإدارة الأزمات " ¹ .

¹ السلطات الجزائرية ، و تقديرات خبراء الصندوق ، من الموقع <https://www.imf.org> ، تاريخ الزيارة 2019/03/04 ، 15:32 .

خلاصة الفصل

بعد استقلال الجزائر و تحررها من تبعية فرنسا وجدت نفسها مجبرة على رسم استراتيجيات لمعالجة مشاكلها الإقتصادية و الإجتماعية المتدهورة التي كانت تعيشها .

و مع الفترة الصعبة التي حلت بها و خاصة بعد انهيار أسعار البترول وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام خيار اللجوء إلى صندوق النقد و مجموعة البنك الدولي من أجل أن يقوموا بدعمها بالموارد المالية التي تحتاجها من أجل النهوض باقتصادها . و قد برز ذلك جليا في إطار الإتفاقيات التي أبرمت بين هاتين المؤسستين و الجزائر من خلال اتفاقات التثبيت المتمثلة في اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول ، الثاني ، و الثالث ، إضافة إلى برنامج التعديل الهيكلي و اتفاقية القرض لدعم مسار الخوصصة ، دون أن ننسى أيضا تمويل مختلف مشاريع القطاع الزراعي و الصناعي و مشاريع النقل .

و قد ساهمت هذه البرامج و الإتفاقيات في تحسين الوضعية الإقتصادية مع بعض الآثار السلبية الإجتماعية ، الأمر الذي دفع الدولة للقيام هي بدورها بتطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي استطاعت من خلاله تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بفترة الإصلاحات السابقة ، و هذا ما أكدته و أسفرت عليه نتائج مشاورات المادة الرابعة بين صندوق النقد الدولي و الجزائر .



الخاتمة

الخاتمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم أوضاع اقتصادية متردّية و مزرية ، الأمر الذي دفع الدول الصناعية الكبرى للبحث على نظام يسهر على حسن سير النظام النقدي الدولي و إعادة ترتيب العالم و بنائه خاصة الدول المتضررة من الحرب ، و هذا ما تم فعلا بعقد مؤتمر بريتن وودز سنة 1944م الذي انبثق منه مؤسسات التمويل الدولية متمثلة أساسا في صندوق النقد و مجموعة البنك الدوليين .

إلى جانب ذلك تم أيضا ظهور مؤسسات إقليمية عديدة و التي سعت أساسا إلى محاربة الفقر في الدول النامية ؛ و قد ظهرت المؤسسات الدولية من أجل القيام بعمليات التمويل و تقديم المساعدات المالية للدول المحتاجة و المتضررة و ذلك من خلال منح القروض و إبرام الإتفاقيات ، لكن ما يعيب هذه المؤسسات هو هيمنة الدول الرأسمالية الكبرى عليها بفضل حصصها الكبيرة الأمر الذي جعلها تقوم ببسط نفوذها على الدول النامية .

و مع ظهور حاجة الدول النامية إلى التمويل أصبح لزاما عليها اللجوء لمؤسسات التمويل الدولية ، حيث اختص صندوق النقد الدولي بالبرامج قصيرة الأجل متمثلة في تخفيض أسعار صرف العملات و حل مشاكل المديونية ، فيما اهتمت مجموعة البنك الدولي بالبرامج طويلة الأجل من خلال العمل على تمويل مختلف المشاريع .

لكن أحيانا عدم التزام هذه الدول النامية بتطبيق سياسات الإصلاح بشكل يضمن فعاليتها حال دون تحقيق النتائج المرجوة ، خاصة باستمرار الفقر و البطالة إلى جانب وقوع هذه الدول في مشكلة المديونية لصالح هاته المؤسسات ما جعلها خاضعة لسيطرتها .

و رغم هذه السلبيات لا يجب أن نهمّل الجانب الإيجابي من وراء هذه المساعدات التي تساهم في الغالب في تحسين اقتصاديات الدول و زيادة نموها ، و تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي كان لها تعامل مع مؤسسات التمويل خاصة مع الفترة الصعبة التي تعرضت لها الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول .

و قد استجابت هذه المؤسسات لطلب الجزائر من خلال الإتفاقيات المبرمة و التي تمثلت في اتفاقيات التثبيت و اتفاقية القرض لدعم مسار الخوصصة ، بالإضافة إلى برنامج التعديل الهيكلي و برامج التمويل الخاصة بالمشاريع .

و لم تكتف الجزائر بمساعدة هذه المؤسسات ، فقد عمدت بدورها بتطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي ساعدتها في تحقيق مقدمات مرتفعة .

اختبار الفرضيات

*الفرضية الأولى غير محققة : لا تقتصر مؤسسات التمويل الدولية على تمويل المشاريع فقط لمساعدة و دعم الدول النامية، و إنما تعتمد أيضا على سياسة الإقراض و إعادة جدولة الديون و تخفيض سعر الصرف و ذلك لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها من أجل استعادة نموها الإقتصادي و استمراره و معالجة الإختلالات الإقتصادية .

*الفرضية الثانية غير محققة : يعتبر تدخل المؤسسات في الدول النامية ذو أثرين، إيجابي و سلبي، إيجابي بفضل المساعدات التي تقدمها هذه المؤسسات من خلال مواجهة المشاكل الإقتصادية و السعي للقضاء عليها و تحسين الوضعية الإجتماعية لهذه الدول، و سلبي من ناحية زيادة المديونية الخارجية لهاته الدول، و تخفيض قيمة عملتها المحلية بالإضافة الى هيمنة الدول الكبرى على اقتصادياتها.

*الفرضية الثالثة محققة : ساهم برنامج الإنعاش الإقتصادي في إعادة التوازن لميزان مدفوعات الجزائر و زيادة نموها الإقتصادي و ذلك من خلال إعادة بناء هيكل قاعدية تسمح بتحفيز النشاط الإقتصادي ، و توفير احتياجات السكان و تنمية الموارد البشرية .

نتائج الدراسة

- ✓ تلعب مؤسسات التمويل الدولية دورا فعّالا في الإقتصاد الدولي من خلال توفير القروض للدول النامية و تحقيق استقرار اقتصادي لهاته البلدان .
- ✓ إن عدم اهتمام مؤسسات التمويل بالجانب الإجتماعي بنفس القدر الذي توليه للجانب الإقتصادي جعل سياسات إصلاحها تعاني من النقص في تحقيق غايات الدول النامية .
- ✓ تتخلل سياسات الإقراض التي توفرها مؤسسات التمويل بعض العيوب أبرزها إغراق الدول النامية في الديون .
- ✓ اعتماد الجزائر على عنصر المحروقات بشكل كبير في اقتصادها كان سببا في إدخالها في أزمة حقيقية خاصة بعد انهيار أسعار البترول .
- ✓ سياسات الإصلاح التي أدخلها صندوق النقد الدولي على الجزائر لم تكن كفيلة بمعالجة المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي اجتاحت الدولة .
- ✓ ساهم برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر في دفع عجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

التوصيات

- يستحسن أن تقوم مؤسسات التمويل الدولية بنظام تصويت أكثر عدالة ، و ذلك حتى تتساوى و تتقارب حظوظ و مصالح الدول ، و حتى لا تكون هناك سيطرة و هيمنة من طرف الدول الصناعية الكبرى على الدول النامية .
- من الأفضل أن تجد مؤسسات التمويل حلا لمشكل المديونية و ذلك من خلال محو ديون الدول النامية حتى لا تواجه مشاكل في التنمية الإقتصادية .
- يستحسن أن تعيد مؤسسات التمويل النظر في مجال الإصلاحات الإقتصادية و ذلك باحترام خصوصية البلد الذي يلجأ لطلب المساعدة و ذلك بإجراء تعديلات على هذه الإصلاحات لتلائم ظروف هذا البلد.
- من المستحسن أن لا تعتمد الجزائر على مصدر المحروقات فقط في دخلها الإقتصادي و أن تعدد مصادر الدخل من خلال تشجيع القطاعات الأخرى .

آفاق الدراسة

- رغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانب الموضوع إلا أنه تبقى هناك بعض الآفاق التي يمكن تقديمها كأبحاث أخرى امتدادا لهذا الموضوع ، و من بينها:
- مؤسسات التمويل الدولية و أثرها على المديونية الخارجية للدول النامية.
 - مؤسسات التمويل الاقليمية و دورها في مواجهة الأزمات الإقتصادية .

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية

أ : الكتب

1. إبراهيم مرعى العتيقي ، سياسات مؤسسات النقد الدولية و التعليم ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية ، 2006.
2. أحمد عبد الرحمن أحمد ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2001.
3. أمين رشيد كنونة ، الإقتصاد الدولي ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 1980.
4. بسام الحجار ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003.
5. بلعزوز علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة النشر غير مذكورة.
6. حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1998.
7. خالد الهادي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات ، الجزائر ، 1996.
8. شريل بيار ، البنك الدولي ، دراسة نقدية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، سينا للنشر، القاهرة، 1994.
9. شقيري موسى و آخرون ، المؤسسات المالية المحلية و الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009.
10. ضياء مجيد الموسوي ، الإقتصاد النقدي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993.
11. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الإقتصاد الدولي المعاصر، العلاقات الإقتصادية الدولية العربية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، بيروت ، بدون سنة نشر.
12. عادل أحمد حشيش و آخرون ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1998.
13. عبد الحليم عبد المطلب ، النظام الإقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003.
14. عبد العزيز قادري ، صندوق النقد الدولي(الآليات و السياسات)، دار هومة للنشر و الطباعة و التوزيع، ع ، الجزائر، 2003.

15. عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976.
16. عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999.
17. علي كنعان ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2012.
18. الفار إبراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992.
19. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.
20. قتيبة عبد الرحمن العاني ، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية -دراسة مقارنة- ، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012.
21. ماري فرانس ليريتو، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1993 .
22. مامون علي الناصر وآخرون ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2016.
23. محسن أحمد الخضيرى، العولمة الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية للنشر و الطباعة و التوزيع، القاهرة ، 2001.
24. محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية ، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2013.
25. محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر.
26. محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1991.
27. مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان ، 2009.
28. مدني بن شهرة ، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية ، دار هومه، الجزائر، 2008.
29. مفتاح صالح ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006.

30. موسى سعيد مطر و آخرون ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر، عمان ، 2008.
31. هزاع مفلح ، التمويل الدولي ، منشورات جامعة حلب ، كلية الإقتصاد ، 2008.
32. هيل عجمي جميل الجنابي ، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، عمان ، 2014.
33. يسرى أحمد عبد الرحمن ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1974.
34. يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، لبنان ، بدون سنة نشر.

ب : المذكرات والرسائل الجامعية

– أطروحات دكتوراه

1. بختة سعدي ، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2013.
2. دراوسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي ، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006.
3. سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد ، جامعة تلمسان ، 2012.
4. علي سماي ، مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الإقتصادي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2007.
5. قدي عبد المجيد ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية –دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر فترة 1988-1995م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995.

– رسائل ماجستير

1. عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2010.
2. عيسى الزاوي ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004.
3. نورة محمدي ، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني ، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006.
4. برياص الطاهر ، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الإقتصاد-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، 2009.
5. بودريالة رفيق، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، 2006.
6. دحماني رشيد ، دور البنك الدولي في التمويل و التنمية – حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000.
7. زايددي عبد العزيز ، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الإجتماعي في الجزائر من 1989-2005، رسالة ماجستير(غير منشورة)في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية ، جامعة الجزائر ، 2006.
8. سماي علي ، دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي و النقدي الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و مالية ، الجامعة (غير مذكورة) ، 2001.

ج : المجالات و الدوريات

1. التمويل والتنمية، مجلد 37 ، العدد4 ، ديسمبر2000.
2. صالح صالح، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية ، الجزائر ، 1999.
3. غليز مور أورتييز مارتينيز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للاندعاش في آسيا؟ ، عن مجلة التمويل والتنمية ، عدد يونيو ، 1998 .

د : التقارير

1. التقرير السنوي للبنك الدولي ، 2007.
2. الصفحة الرسمية لصندوق النقد الدولي.

ثانيا : باللغة الأجنبية

أ : الكتب

1. T.T.Sethi , **Monitary Economics** , (NewDelhi:S:chand and company LTD,1996).
- 2.Ammar Belhimer , **la dette extérieur de l'Algerie**,(edition CASBAH , Algerie,1998).
3. Ben Bitour Ahmed, **L'Algerie au troisième millénaire défit et potentialités**,(Alger, edition marinoor , 1998).
- 4.Benissad.M.E ,**Algeria Restructuration et reformes économiques** , (OPU Alger,1979-1993).
5. J. C. Berthelemy, S.Chauvin , « **Pays en développement** », (in CEPII: éd. La découverte, L'économie mondiale 2000 (1999)).
6. Jacquemot et Assidon , **politique de change et ajustements en afrique** ,(minister de la coopération et de développement,paris,1989).
7. Michel Bélanger , **Institution économiques internationales:la mondialisation économiques et ses limites** , (6^{ème} édition , economica , paris , 1997).

ب : المجلات

1. A.Meltes , «Alea moral :Les institutions financieres face au FMT», **in probles économiques** ,(n 2550 du 07janvier 1998).

2. A-Guillouet ,«Crise asiatique.leçons provisoires et premiers espoirs» ,**in revue d'economie financier**,(n48 ,uillet ,1998).
3. D.Dwort-Frecant , “la crise asiatique,le role de la banque mondiale“,**in la revue du financier spécial(crise financière internationale)** , (n118-119,1998).
4. F.Nicolas, « Les FMI sur la sellete » ,**in probleme economiques** , (n2595 du 16 décembre 1998).

- مواقع الأنترنت

1. جليس رفيع ، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الإقتصاد الجزائري ، من الموقع www.majalasila.com ،تاريخ الزيارة 13-01-2019.
2. نشریات بنك الجزائر من الموقع www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة 28 و29-12-2019 .
3. نشریات البنك الدولي من الموقع www.albankadawali.org ،تاريخ الزيارة 30-12-2018.
4. الديوان الوطني للإحصاء من الموقع www.ons.dz ، تاريخ الزيارة 25-12-2018.
5. International finance corporation, rodjects ,(en ligne) , adresse : ERL : <http://www.IFC.org> .
6. World Bank Croup,projects jen lignel, adresse : Erl, [http:// www.Wordbank.Org](http://www.Wordbank.Org),25-03-2019.
7. <http://www.imf.org/external/index.htm>,31-10-2018.
8. <http://trading-secrets.guru/>,07-11-2018.
9. <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/>,07-11-2018.
10. <http://www.worldbank.org>,08-12-2018.
11. www.amf.org,14-12-2018.
12. <http://www.kaadesing.com/>,29-12-2018.
- 13.<http://www.aljazeera.net/knowledgegate> , 29-12-2018.

14. <http://www.azzaman.com/indexq.asp>,01-01-2019.
15. <http://www.9alam.com/forums/newreply.php>,13-01-2019.
16. <http://www.arab-api.org/course32/pdf/p5629-1-2.pdf>,25-01-2019.